الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: مالية المؤسسة

المرجع : ...../2022

مذكرة بعنوان:

دور الإفصاح المحاسبي في الحد من مخاطر التلاعب بالبيانات المالية للمحاسبة الإبداعية
دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة (ل.م.د)
تخصص " مالية المؤسسة "

إعـــداد الطلبة:
- خيرالدين بو الشعير
- جبلي رمزي

تحت إشراف:
د. عزي منال فريال

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
بودرجة رمزي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
عزي منال فريال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
خندق سميرة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية:2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الآية القرآنية

(يا أيها الذين امنوا إذ قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم وإذا قيل انشزوا فانشزوا يرفع الله الذين امنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير) الآية 11 سورة المجادلة.

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

(ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين) النمل الآية 91.

نشكر الله عز وجل ونحمده كل الحمد على نعمه التي انعم بها علينا ووفقنا إلى إنهاء هذا العمل المتواضع ،ونتقدم بالشكر إلى كل من علمنا علما نافعا ، كما نتوجه بالشكر الجزيل المرفق بأسمى عبارات التقدير والاحترام والامتنان الى الأستاذة المشرفة عزي منال فريال على كل النصح والتوجيه والإرشاد الذي خصتنا به والى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب ومن بعيد ولو بكلمة طيبة او ابتسامة صادقة .

إهداء

حمدا وشكرا لك ربي الذي جعلتني أتحدى عراقيل الزمن، وأتخطى خطوات الأمل والنجاح على إكمال هذا البحث، الذي أتمنى أن يكون وسام إخلاصي لدراستي، ومذكرة لنجاحي المتواصل.

إلى من قال فيهم الرحمان بعد بسم الله الرحمان الرحيم

﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا﴾

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها أو أن تحصي فضلها، إلى من أضأت بنورها مضامير قلبي وارتسمت بسمتها في أعماق فؤادي، إلى من أرضعتني لبن التقوى، إلى الشفاه التي قبلت جبيني حتى أشع، إلى البطن التي أضاءت ليلي وسهرت ليالي لكي ترى نجاحي بفارغ الصبر، إلى أجمل كلمة نطق بها لساني (أمي الحبيبة)

إليك يا من لم تبخل عليا بشيئ، إليك يارمز الكفاح والجهاد ونبرات الصرامة قدوتي ومثلي الأعلى، إليك يا من ضحى بحياته من أجل نجاحنا وراحتنا، إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز إليك (أبي الغالي)

إلى من كنت أستند عليه في صغري وكان خير سند لي (أخي هشام وزوجته سهام)

إلى من كانت أمي الثانية، إلى من لم تبخل عليا بشيئ وكانت معينتي لإنجازي هذا (أختي إيمان وزوجها عبد الرحيم)

إلى من فرحت لتخرجي أكثر من فرحتي (أختي عبير)

إلى زهرة المنزل إلى من بمجيئها أنارت البيت بنت (أخي بيسان)

إلى من قضيت معهم أجمل اللحظات وشاركوني اتعب الدراسة إلى من سأفتقدهم وسيفتقدوني إلى زملاء الدراسة

إلى من شاركوني متاعب الحياة إلى من كنت في حاجتهم ولبوني أصدقائي الأعزاء

إلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي.

رمزي

الإهداء

الحمد لله الذي بفضله اتممت عملي ووفقني في مشوار حياتي

إلى من قال فيهم الرحمان بعد بسم الله الرحمان الرحيم

﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا﴾

إليك يا أمي يا من علمني العطاء دون انتظار المقابل، يامن زرعتي في قلبي أسمى معاني الأفاضل.

إلى ذلك السرح العظيم الذي علمني الخلق الكريم والدي الغالي صاحب الفضل الكبير.

إلى من علمني الرجولة والشهامة وكان سندا لي خالي عبد العزيز وخالد.

إلى عائلتي وأقاربي الذين دعموني، وأشقائي المميزين اخوة وأخوات عبد الرؤوف وأسماء وريان.

الى كل أصدقائي ومن كان له أثر على حياتي.

أهدي لكم عملي المتواضع

مع تمنياتي لكم بالنجاح والتوفيق في دروب الحياة.

خير الدين

الملخص

يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم الأدوات التي تسمح بالكشف عن التلاعبات في البيانات المالية، ونظرا لأهميته في ضمان التقديم الحسن والشفاف للمعلومات والقوائم المالية للمؤسسات فقد قامت الهيئات المختصة بمجال المحاسبة على غرار (IAS/IFRS) بوضع معايير تضبط مبدأ الإفصاح، مما أجبر المؤسسات على تطبيق بنود المعايير.

ولهذا فإن دراستنا خصصت لمعالجة موضوع دور الإفصاح المحاسبي في الحد من مخاطر التلاعب بالبيانات المالية للمحاسبة الإبداعية، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الإفصاح في الحد من التلاعب بالبيانات المالية للمؤسسات عن طريق ممارسة المحاسبة الإبداعية.

ومن خلال الاعتماد على المنهج الوصفي في الإطار النظري وقيامنا بالدارسة التحليلية للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة عن طريق الاستقصاء والتحليل الذي قمنا بإعداده بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة.

توصلنا إلى أن عينة الدراسة تقوم بتطبيق جزئية من معايير الإفصاح حسب القوائم المالية التي تم دراستها، وذلك ما يسمح بإعطاء صورة أولية بعدم اتسام المعلومات المحاسبية للمؤسسة بالدقة والشفافية وهذا راجع لعدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل كامل.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح، معايير المحاسبة الدولية، المحاسبة الإبداعية، التلاعب، القوائم المالية.

Summary:

Accounting disclosure is one of the most important tools for detecting manipulations in financial statements, and because of its importance in ensuring the good and transparent submission of financial information and lists of institutions, accounting bodies such as IAS/IFRS have set standards that regulate the principle of disclosure, forcing institutions to apply the terms of the standards. Our study was therefore devoted to addressing the role of accounting disclosure in reducing the risk of manipulating creative accounting financial statements, and the aim of this study was to highlight the role of disclosure in reducing the manipulation of enterprise financial statements through creative accounting practice. By relying on the descriptive approach in the theoretical framework and by conducting the analytical study of the economic institutions under study through the survey and analysis we have prepared based on the financial statements of the institutions in question. We found that the sample of the study applies part of the disclosure criteria according to the financial statements studied, allowing for a preliminary picture of the lack of accuracy and transparency of the accounting information of the organization due to the failure to fully apply international accounting standards.

Keywords: Disclosure, international accounting standards, creative accounting, manipulation, financial statements.

الفهارس

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	-
الإهداء	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	II-III
قائمة المختصرات	IV
قائمة الجداول والأشكال والملاحق	V-VII
مقدمة عامة	أ-هـ
الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية	
تمهيد	2
المبحث الأول: أساسيات حول الافصاح المحاسبي	9-3
المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي	5-3
المطلب الثاني: أنواع والعوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي	8-5
المطلب الثالث: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي	9-8
المبحث الثاني: المعايير المتعلقة بالإفصاح المحاسبي	21-10
المطلب الأول: المعيار المحاسبي رقم IFRS7	15-10
المطلب الثاني: المعيار المحاسبي رقم IFRS9	18-16
المطلب الثالث: المعيار المحاسبي رقم IAS24	21-18
المبحث الثالث: عوامل ومقومات الإفصاح المحاسبي	26-22
المطلب الأول: مقومات الإفصاح المحاسبي	24-22
المطلب الثاني: طبيعة المعلومات المحاسبية ونوعها التي يجب الإفصاح عنها	25-24
المطلب الثالث: أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	26-25
خلاصة الفصل الأول	27
الفصل الثاني: دراسة مساهمة الإفصاح المحاسبي في الحد من التلاعب في البيانات بالمحاسبة الإبداعية	
تمهيد	29
المبحث الأول: ماهية المحاسبة الإبداعية	42-30
المطلب الأول: مفهوم المحاسبة الإبداعية	33-30
المطلب الثاني: مجالات وخصائص المحاسبة الإبداعية	34-33

المطلب الثالث: أشكال وأساليب المحاسبة الإبداعية	42-34
المبحث الثاني: الأساليب الحديثة للمحاسبة الإبداعية	49-43
المطلب الأول: مظاهر المحاسبة الإبداعية وأثرها على القوائم المالية	43
المطلب الثاني: تقنيات ودوافع المحاسبة الإبداعية	46-44
المطلب الثالث: طرق اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وأهم المداخل الحديثة للحد منها	49-46
المبحث الثالث: دور الإفصاح المحاسبي في الحد من مخاطر التلاعب بالبيانات المالية	52-50
المطلب الأول: دور المعيار IFRS7 في الحد من مخاطر التلاعب بالبيانات المالية	51-50
المطلب الثاني: دور المعيار IFRS9 في الحد من مخاطر التلاعب بالبيانات المالية	51
المطلب الثالث: دور المعيار IAS24 في الحد من مخاطر التلاعب بالبيانات المالية	52
خلاصة الفصل الثاني	53
الفصل الثالث: دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة	
تمهيد	55
المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات محل الدراسة	72-56
المطلب الأول: عموميات حول مطحنة بني هارون فرع مجمع سميد (Smide)	64-56
المطلب الثاني: عموميات حول شركة ذات أسهم بلدي اغروليفال (SPA)	69-65
المطلب الثالث: عموميات حول ملبنة سانلي بودلال علي (SunLait)	72-70
المبحث الثاني: دراسة الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة	84-73
المطلب الأول: دراسة الإفصاح في القوائم المالية لمطحنة بني هارون فرع مجمع سميد(Smide)	77-73
المطلب الثاني: دراسة الإفصاح في القوائم المالية لشركة ذات أسهم بلدي اغروليفال(SPA)	80-77
المطلب الثالث: دراسة الإفصاح في القوائم المالية لملبنة سانلي بودلال علي(SunLait)	84-81
المبحث الثالث: الاستمارة الاستقصائية	91-85
المطلب الأول: الاستمارة الاستقصائية لمطحنة بني هارون فرع مجمع سميد(Smide)	87-85
المطلب الثاني: الاستمارة الاستقصائية لشركة ذات أسهم بلدي اغروليفال(SPA)	89-87
المطلب الثالث: الاستمارة الاستقصائية لملبنة سانلي بودلال علي(SunLait)	91-89
خلاصة الفصل الثالث	92
خاتمة عامة	95-94
قائمة المراجع	99-97

المختصر	بالإنجليزية	بالعربية
IFRS	International Financial Reporting Standard	معيار التقارير المالية الدولية
IAS	International Accounting Standards	معيار المحاسبة الدولي
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
SEC	Securities and Exchange Commission	هيئة الأوراق المالية والبورصات
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
NYCE	New York Stock Exchange	بورصة نيويورك
SCOPA	Saudi Organization for Chartered and Professional Accountants	الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين
ED	Exposure draft	مسودة المراجعة
LIBOR	London Interbank Offered Rate	سعر الفائدة السائد بين البنوك في لندن
FIFO	First in First Out	الوارد أولا الصادر أولا

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	التطور التاريخي للمعيار IFRS7	13-11
2	الميزانية المختصرة جانب الأصول لمطحنة بني هارون فرع مجمع سميد(Smide)	74
3	الميزانية المختصرة جانب الخصوم لمطحنة بني هارون فرع مجمع سميد(Smide)	75
4	جدول التطور لحسابات النتائج لسنة 2019-2020 لمطحنة بني هارون فرع مجمع سميد(Smide)	76
5	دراسة الإفصاح في بند الأعباء لسنة 2019-2020 لمطحنة بني هارون فرع مجمع سميد(Smide)	77
6	الميزانية المختصرة جانب الأصول لشركة ذات أسهم بلدي اغروليفال(SPA)	78
7	الميزانية المختصرة جانب الخصوم لشركة ذات أسهم بلدي اغروليفال(SPA)	79
8	جدول التطور لحسابات النتائج لسنة 2019-2020 لشركة ذات أسهم بلدي اغروليفال(SPA)	80
9	دراسة الإفصاح في بند الأعباء لسنة 2019-2020 لشركة ذات أسهم بلدي اغروليفال(SPA)	81
10	الميزانية المختصرة جانب الأصول لملبنة سانلي بودلال علي(SunLait)	82
11	الميزانية المختصرة جانب الخصوم لملبنة سانلي بودلال علي(SunLait)	83
12	جدول التطور لحسابات النتائج لسنة 2019-2020 لملبنة سانلي بودلال علي(SunLait)	84
13	دراسة الإفصاح في بند الأعباء لسنة 2019-2020 لملبنة سانلي بودلال علي(SunLait)	85
14	الاستمارة الاستقصائية لمطحنة بني هارون فرع مجمع سميد(Smide)	87-86
15	الاستمارة الاستقصائية لشركة ذات أسهم بلدي اغروليفال(SPA)	89-88
16	الاستمارة الاستقصائية لملبنة سانلي بودلال علي(SunLait)	91-90

قائمة الأشكال		
الرقم	العنوان	الصفحة
1	مخطط توضيحي لأنواع الإفصاح المحاسبي.	7
2	مخطط يوضح المؤسسات الجهوية المنبثقة عن مؤسسة الرياض.	57
3	المؤسسات التابعة لمؤسسة أقروديف قسنطينة (Agrodiv).	59
4	الهيكل التنظيمي لمطحنة بني هارون فرع مجمع سميد(Smide).	61
5	الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالية.	64
6	الهيكل التنظيمي لشركة ذات أسهم بلدي أغروليفال (SPA).	86
7	الهيكل التنظيمي والمصالح التابعة لملبنة سانلي بودلال علي (Sunlait).	72

قائمة الملاحق		
الرقم	العنوان	الصفحة
1	قائمة الميزانية لمطحنة بني هارون فرع مجمع سميد(Smide) –ميلة– لسنة 2020–أصول.	105
2	قائمة الميزانية مطحنة بني هارون فرع مجمع سميد(Smide)– ميلة– لسنة 2020–خصوم.	106
3	جدول حسابات النتائج مطحنة بني هارون فرع مجمع سميد(Smide)– ميلة– لسنة 2020.	107
4	قائمة الميزانية لشركة ذات أسهم بلدي أغروليفال(SPA)–ميلة– لسنة 2020– أصول.	108
5	قائمة الميزانية لشركة ذات أسهم بلدي أغروليفال(SPA)–ميلة– لسنة 2020– خصوم.	109
6	جدول حسابات النتائج لشركة ذات أسهم بلدي أغروليفال(SPA)–ميلة– لسنة 2020.	110
7	جدول حسابات النتائج لشركة ذات أسهم بلدي أغروليفال(SPA)–ميلة– لسنة 2020.	111
8	قائمة الميزانية لملبنة سانلي بودلال علي(SunLait)–ميلة– لسنة 2020–أصول.	112
9	قائمة الميزانية لملبنة سانلي بودلال علي(SunLait)–ميلة– لسنة 2020–خصوم.	113
10	جدول حسابات النتائج لملبنة سانلي بودلال علي(SunLait)–ميلة– لسنة 2020.	114
11	جدول حسابات النتائج لملبنة سانلي بودلال علي(SunLait)–ميلة– لسنة 2020.	115

مقدمة عامة

المقدمة:

إشكالية الدراسة:

شهدت البيئة المالية والتجارية في مختلف دول العالم بشكل عام والدول التي تتوفر على الأسواق المالية بشكل خاص سلسلة من التغيرات والتطورات التي نتجت في الغالب عن العديد من الأزمات والفضائح المالية التي طالت بعض الشركات الكبرى والعملاقة، حيث عانت من خسائر مالية ضخمة أدت في كثير من الأحيان إلى الإفلاس؛ يرجع ذلك في المقام الأول إلى الممارسات غير القانونية والخاطئة في إظهار الوضعية والأداء المالي للشركات مع تواطؤ كبرى شركات المحاسبة والتدقيق الدولية في عمليات المراقبة والمساءلة، ما نجم عنه في الأخير فقدان الثقة مع كبح للاستثمارات الدولية بسبب عدم مصداقية وموثوقية المعلومات والمعطيات والبيانات المالية والمحاسبية؛ وفي هذا الإطار أصبح الإفصاح عن المعلومات مطلب رئيسي فهو أحد الآليات التي تهدف إلى الحد من الفساد والجرائم المالية، نظرا لحرصه على تقديم صورة دقيقة لجميع الأمور المتعلقة بالشركات.

و يرتبط تزايد أهمية الإفصاح بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة، أي تحولت وظيفتها من نظام لمسك الدفاتر غايتها حماية مصالح المالك إلى نظام للمعلومات غايتها توفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرار، ولكي تقوم المحاسبة بوظيفتها الجديدة، ارتقى شأن بعض مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، أهمها مبدأ الإفصاح، فقد أصبح الإفصاح عن المعلومات مطلب رئيسي، ومن هذا المنطلق تظهر أهمية الإفصاح المحاسبي في الشركات بصفة عامة والبنوك والمؤسسات المالية بصفة خاصة، وذلك لتنوع وتعدد الجهات المستفيدة منه ضف الى ذلك الآثار المترتبة على القرارات المتخذة بناء على المعلومات المقدمة، فالمستثمر يحتاج إليها لاتخاذ قرار الاستثمار، والبنك يحتاج إليها لاتخاذ قرار الإقراض، والدائن يحتاج إليها لاتخاذ قرار منح الائتمان، والعمال ومنظمتهم يحتاجون إليها للوقوف على المركز المالي للمنشآت التي يعملون فيها وتحديد أرباحها، كما تحتاج الدولة وسلطات الإشراف وأجهزة الرقابة إلى المعلومات المالية للقيام بوظيفة المتابعة وتقييم الأداء والتحقق من تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة لتلك الوحدات.

ونظرا لاختلاف الأنظمة المحاسبية من بلد إلى آخر بسبب اختلاف المبادئ المحاسبية التي تقوم عليه ، مما يجعل القوائم المالية غير متجانسة عبر دول العالم وهذا الأمر يصعب على مستخدمي القوائم المالية عملية قراءة واستغلال المعلومة المالية المحتواة فيها، ظهرت الحاجة لتوحيد المعالجات المحاسبية الدولية والتقليل من الفروقات في الممارسات المحاسبية ذلك بتحديد متطلبات الإفصاح المحاسبي وكيفية إعداد وعرض القوائم المالية عن طريق إصدار معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IFRS وIAS ثم عولمتها بغية الوصول إلى التوحيد المحاسبي.

حيث يعتبر نقص الإفصاح والشفافية في القوائم المالية وعدم إظهار الوضعية الحقيقة للمركز المالي من الأسباب الأساسية لانهيار العديد من المؤسسات الاقتصادية، ولعل أكبرها في الألفية الأخيرة هي ربما حالة مؤسسة

إنرون Swissair Enron، الأمر الذي انعكس سلبا على قرارات مختلف المستخدمين نتيجة فقدان هذه القوائم لأهم خصائصها ألا وهي جودتها؛ وفي ظل هذه الأحداث ظهر هنالك مصطلح يعرف بالمحاسبة الإبداعية Creative Accounting التي تعتبر من أبرز المعوقات التي تحول دون تقديم الصورة الحقيقية للوضعية المالية للمؤسسات، فهي من أحدث ممارسات التلاعب المحاسبي الذي يمارس باستغلال المرونة المحاسبية، تعدد البدائل، الطرق والسياسات المحاسبية، بحيث تؤثر على جودة المعلومة المحاسبية بتحريفها و تضليل مستخدمي البيانات المالية دون خرق القوانين و المعايير المحاسبية.

وعليه وبناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي:

كيف يساهم الإفصاح المحاسبي في الحد من مخاطر التلاعب بالبيانات المالية للمحاسبة الإبداعية؟

ولمعالجة ودراسة هذه الإشكالية لابد من الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تساهم معايير المحاسبة الدولية للإفصاح المحاسبي في الكشف عن التلاعب في البيانات المالية إن وجدت؟
- هل تطبق قواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة؟
- هل تساهم قواعد الإفصاح المنتهجة بالمؤسسات محل الدراسة في التقليص من مخاطر التلاعب؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية نعتمد الفرضيات التالية:

- تساهم معايير المحاسبة الدولية للإفصاح المحاسبي في الكشف عن التلاعب في البيانات المالية؛
- تطبق قواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة؛
- تساهم قواعد الإفصاح المنتهجة بالمؤسسات محل الدراسة في التقليص من مخاطر التلاعب وهذا ما يعطي نظرة عن شفافية القوائم المالية في المؤسسات.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع أساسا لما يلي:

✓ **أسباب موضوعية:**

- قلة الدراسات التي تتناول المحاسبة الإبداعية؛
- الدور الإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؛
- الأهمية الكبيرة التي يبرزها الإفصاح المحاسبي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

✓ **أسباب ذاتية:**

- كون الموضوع يتناسب مع طبيعة تخصصنا مالية المؤسسة؛
- الرغبة في التعرف على مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية للإفصاح؛
- الرغبة في إثراء المكاتب الجامعية بهذا النوع من البحوث خاصة فيما يتعلق بالمحاسبة الإبداعية.

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع في مجال المحاسبة الإبداعية؛
- صعوبة الحصول على القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة؛
- صعوبة إيجاد مؤسسات لإجراء التربص؛
- تخوف المؤسسات من أي موضوع يحتوي على كلمة تلاعب خاصة في المجال المحاسبي؛
- صعوبة التعامل مع مصالح المؤسسات؛
- نقص المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات؛
- تخوف مسؤولي المؤسسات من تقديم القوائم المالية.

أهمية الموضوع:

يكتسي الإفصاح المحاسبي أهمية بالغة في المؤسسات باختلاف مجال نشاطها، بالاعتماد على مبادئ ومعايير المحاسبة الدولية ومساهمتها في الحد من مخاطر التلاعب بالبيانات المالية، والكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية.

أهداف الدراسة:

من خلال البحث، نسعى للوصول إلى الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم ومتطلبات الإفصاح المحاسبي؛
- التعرف على المعايير المتعلقة بالإفصاح المحاسبي؛
- تسليط الضوء على الأساليب الحديثة للمحاسبة الإبداعية؛
- بيان دور الإفصاح حسب المعايير المحاسبية الدولية في الحد من مخاطر ممارسات المحاسبة الإبداعية؛
- مدى تطبيق المؤسسات للإفصاح ومعايير المحاسبة الدولية.

منهجية الدراسة وأدواتها:

✓ **منهجية الدراسة:**

على ضوء الإشكالية المطروحة وللإجابة عن التساؤلات المطروحة، واختبار مدى صحة الفرضيات، فان المنهج المتبع لإنجاز هذا البحث هو المنهج الوصفي من خلال عرض مفاهيم كل من الإفصاح والمحاسبة الإبداعية، ثم الاعتماد على المنهج التحليلي وذلك من خلال استنباط دور المعايير المتعلقة بالإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وكذلك الاعتماد على استمارة الاستقصاء في الجانب التطبيقي لتحليل مدى تطبيق المؤسسات للإفصاح.

✓ **أدوات الدراسة:**

قصد التحليل الجيد للبحث سواء في جانبه النظري أو الدراسة التحليلية، قمنا باستعمال بعض الأدوات المهمة في البحث العلمي ومن أبرزها ما يلي:

- المسح المكتبي بالاطلاع على مختلف المراجع التي لها عالقة بالموضوع؛
- المواقع الإلكترونية والمقالات والمجلات؛
- استمارة الاستقصاء وذلك لجعل الدراسة أكثر موضوعية وفائدة.

الدراسات السابقة:

- **دراسة ناصري إيمان:** بعنوان الإفصاح المالي في إطار تبني المحاسبة الخضراء، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى إمكانية المؤسسات الصناعية الجزائرية في الإفصاح المالي عن أدائها البيئي في ظل تبني المحاسبة الخضراء، حيث بينت مدى وعي وإدراك المؤسسات الصناعية الجزائرية بالجانب البيئي، وقيامها بالإفصاح المالي عن أدائها البيئي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن 03.76% من المؤسسات الصناعية الجزائرية قادرة بدرجة مرتفعة على الإفصاح المالي عن أدائها البيئي في ظل تبنيها للمحاسبة الخضراء، في حين بينت أن 97.23 % درجة قدرتهم متوسطة.
- **أمينة فداوي:** بعنوان دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، فقد أسقطت الدراسة النظرية على عينة مكونة من 50 شركة مساهمة فرنسية مسجلة بمؤشر SBF250 خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2009، حيث توصلت الدراسة إلى أن الشركات محل الدراسة تمارس المحاسبة الإبداعية، كما توصلت إلى جودة ركائز حوكمة الشركات في إدارة المخاطر، الإفصاح في العينة محل الدراسة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية،

في حين عدم تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور الرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

خطة وهيكلة البحث:

انطلاقا من محاولة الإجابة عن الإشكالية والفرضيات المقترحة لمعالجتها وبناءا على الأهداف التي يسعى البحث الى ايصالها فقد ارتأينا الى تقسيم البحث الى ثلاث فصول وكل فصل منها يحتوي على ثلاث مباحث وكل مبحث يحتوي على ثلاثة مطالب كما يلي:

- ✓ **الفصل الأول:** سنحاول من خلاله التعرف على الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية حيث قمنا بتقسيم الفصل الى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول أساسيات حول الإفصاح المحاسبي، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه المعايير المتعلقة بالإفصاح المحاسبي، أما المبحث الثالث فتطرقنا من خلاله الى عوامل ومقومات الإفصاح المحاسبي.
- ✓ **الفصل الثاني:** بعنوان الإطار النظري للمحاسبة الإبداعية قمنا بتقسيمه هو الأخير إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية المحاسبة الإبداعية، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الأساليب الحديثة للمحاسبة الإبداعية، وقمنا في المبحث الثالث باستخلاص دور الإفصاح المحاسبي في الحد من مخاطر التلاعب بالبيانات المالية.
- ✓ **الفصل الثالث:** سيتم فيه إسقاط الدراسة على المجال الواقعي من خلال دراسة حالة عينة من مؤسسات اقتصادية في ولاية ميلة، تطرقنا فيه للتعريف بالمؤسسات محل الدراسة في المبحث الأول، أما المبحث الثاني قمنا بدراسة الإفصاح في القوائم المالية لهده الأخيرة، أما المبحث الثالث فقمنا بإعداد استمارة استقصائية للإجابة عن الإشكالية المطروحة.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية.

تمهيد:

ازداد اهتمام المؤسسات الاقتصادية بموضوع الشفافية والإفصاح نظرا لاعتمادها في اتخاذ قراراتها على ما تنشره المؤسسة وتفصح عنه من معلومات، ويعتبر الإفصاح المحاسبي من المفاهيم المحاسبية التي تلعب دورا هاما في مصداقية هذه المعلومات، ويوفر البيانات الكافية التي تساعد المسؤولين على اتخاذ القرار، ولهذا تم وضع معايير محاسبية دولية تحكم عملية الإفصاح المحاسبي وتحدد الطرق المناسبة للإفصاح عن هذه المعلومات المحاسبية في شكل قوائم مالية صادقة ذات جودة عالية.

ومن خلال هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث، سنتطرق إلى أساسيات حول الإفصاح المحاسبي في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسنتناول المعايير المتعلقة بالإفصاح المحاسبي، وبالنسبة للمبحث الثالث فنتطرق من خلاله إلى عوامل ومقومات الإفصاح المحاسبي.

المبحث الأول: أساسيات حول الافصاح المحاسبي.

المطلب الأول: مفهوم الافصاح المحاسبي.

أولا: نشأة الافصاح المحاسبي.

الإفصاح هو نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة الذي خلق بعدًا بين المساهمين المالكين للمؤسسة وبين الدفاتر والسجلات والحسابات المختلفة للمؤسسة، ومع ظهور الثورة الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر، ظهرت الشركات العملاقة المعروفة باسم شركات المساهمة، التي يمتلكها عدد كبير من المساهمين المختلفين على المستوى الثقافي والاقتصادي ... إلخ، ونظرًا لأنه من الصعب عليهم تولي إدارة هذه الشركات بمفردهم، فإن هذا يؤدي إلى إسناد هذه المهام إلى محترفين والفصل بين الملكية والإدارة.

تزامن هذا أيضا مع ظهور عدة أطراف جديدة لها مصالح حالية و مستقبلية في هذه الشركات، كمساهمين مرتقبين، مقرضين، موردين... إلخ، وهو ما طرح زيادة الطلب في المعلومات التي تساعدهم في تقييم أداء الشركات و مدى النجاح في إدارة و استثمار الأموال المتاحة، و كذلك مراقبة الادارة و كفاءتها في إدارة هذه الأموال، و هو ما استوجب انتقال الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها كنظام لمسك الدفاتر غايتها الأساسية حماية مصالح المالك، إلى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة و الكافية لصناع القرارات، و لكي تقوم المحاسبة بوظيفتها الجديدة، ارتقى شأن بعض مبادئ المحاسبة المتعارف عليها مثل مبدأ الإفصاح و الملائمة و المصداقية و القابلية للمقارنة، و ذلك على حساب مبادئ أخرى كمبدأ التحفظ و الموضوعية ومبدأ التكلفة التاريخية.

وقد رافق هذا التطور انفتاح المحاسبة على النظريات الحديثة، مثل نظرية المعلومات الحديثة التي زودت المحاسبين بالعديد من المفاهيم والأدوات التي تعزز أهمية ودور مبادئ الإفصاح، مثل مفهوم محتوى المعلومات للتقارير و القوائم المالية و قياس تكلفة المعلومات؛ من جانب آخر كان التأثير الاقتصادي للأسواق المالية العالمية له تأثير مباشر على المحاسبة، حيث أنه فرض على المحاسبين ايلاء المزيد من الاهتمام خاصة للنظريات و المفاهيم التي تحكم مقومات و آليات هذه الأسواق من نظرية المحفظة و فرضيات السوق المالي الكفء، و هو ما أكد من جديد على أهمية الإفصاح في القوائم والتقارير بعد أن أصبحت هذه الأخيرة مصدرا رئيسيا للمعلومات بالنسبة للمتعاملين و المساهمين الحاليين و المرتقبين.

كما أن تتبع تاريخ الافصاح يشير إلى أن المدخل المهني هو الذي عمل على صياغته وتطويره كما هو في الوقت الحاضر، هذا المدخل يمثل إصرار المنظمات المهنية على إلزام إدارة الشركة على إتباع هذه المبادئ والمحافظة على حرية الإدارة في المناورة تحت مظلة هذه المبادئ، بشرط أن تفصح هذه الادارة على وضع

الشركة من خلال قوائم وتقارير مالية أساسية وإضافية، من أجل لعب دور حماية المساهمين العاديين من التضليل؛ فمن حيث الشكل لم يعد التعبير العددي في التقرير المحاسبي كافيا، وتحتاج البيانات الواردة في التقرير إلى التعزيز بطرق أخرى أكثر وضوحًا وإعطائها مفهوما وصورة أوضح، حيث أن الحاجة المتزايدة والمتنامية لمضمون المعلومات لايقف عند حدود القوائم المالية التقليدية، بل صارت الحاجة تدعوا إلى عرض حركة عناصر المركز المالي عن طريق قائمة التدفقات النقدية، وكذا الإفصاح عن التغير في المركز المالي. (ناصري ، 2022، صفحة 46)

لذلك هناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى القلق بشأن قضايا الإفصاح المحاسبي، ولعل أهمها هو النطاق المتنامي للبيئة الاقتصادية المتطورة، مما يخلق العديد من القضايا المحاسبية التي تحتاج إلى معايير محاسبية تساعد مختلف المؤسسات في قياس العناصر المرتبطة بها والإفصاح عنها، فضلا عن ارتباط الإفصاح بالقوائم والتقارير المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس يتم إتباعها للوصول إلى بنود هذه التقارير. (قسوم، 2016، صفحة 57)

ثانيا: تعريف الإفصاح المحاسبي.

لقد تعددت وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي وظل التعريف الشامل للإفصاح موضع خلاف بين العلماء، فقد عرفه البعض بأنه الوضوح والإلمام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية. (مراكشي و مفروم، 2019، صفحة 6)

كما عرف على أنه تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين في شكل قوائم وبيانات تختلف باختلاف المنفعة المنشودة والتي تتأثر باختلاف الأطراف المستفيدة من تلك المعلومات من جهة وباختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة أخرى. (DIAB & ALLACHE, 2021, p. 1181)

ويعرف انه:

عملية إظهار الحقائق المالية ضمن البيانات المالية، الهوامش، والملاحظات أو الجداول التكميلية في الوقت المناسب، سواء كانت كمية أو وصفية، التي قد لا تجعل البيانات المالية مضللة لكل الأطراف، سواء كانوا مساهمين أو هيئات تنظيمية، أو مستثمرين محتملين، أو غيرهم من أجل منع الاحتيال والخداع والممارسات غير القانونية، والتي من شأنها الإضرار بالمشاركين في المشروع. (DIAB & ALLACHE, 2021, p. 1181)

ويعرف أيضا أنه:

هو نشر المعلومات الضرورية لمختلف الفئات التي تحتاجها، وذلك لزيادة فاعلية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، ولتقييم درجة المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات، وكذلك للوصول إلى القرار الذي يحقق أهداف هذه الفئات، والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب فيها. (بوعظم، 2021، الصفحات 48-49)

ويمثل الإفصاح عملية تتصل فيها الشركة بالعالم الخارجي لإظهار المعلومات التي بحوزة الإدارة إلى المستثمرين، مما يسهل عملية تقييم الأداء للشركات والمفاضلة في الاستثمار فيها. (باقر كرجي، 2017، صفحة 16)

يلاحظ من خلال التعاريف السابقة أنها ركزت على ضرورة توفير كافة المعلومات الهامة واللازمة لمختلف الأطراف، من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع، سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته.

وبالتالي يمكننا القول أن الإفصاح المحاسبي هو مجموعة البيانات والمعلومات التي توفرها المؤسسات لمختلف المستخدمين في شكل بيانات مالية وتقارير محاسبية ونشرات، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها مقدمة بلغة مفهومة وواضحة دون غموض أو تضليل، وكذلك توافق جودة وطريقة عرض هذه المعلومات مع المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة بشكل عام، لضمان اتساق وتوافق الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي وتوفير البيانات المالية التي تعكس الواقع الاقتصادي بصدق.

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه.

أولا: أنواع الافصاح المحاسبي.

للإفصاح عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المتبع وهي:

الشكل رقم (01): مخطط توضيحي لأنواع الإفصاح المحاسبي.

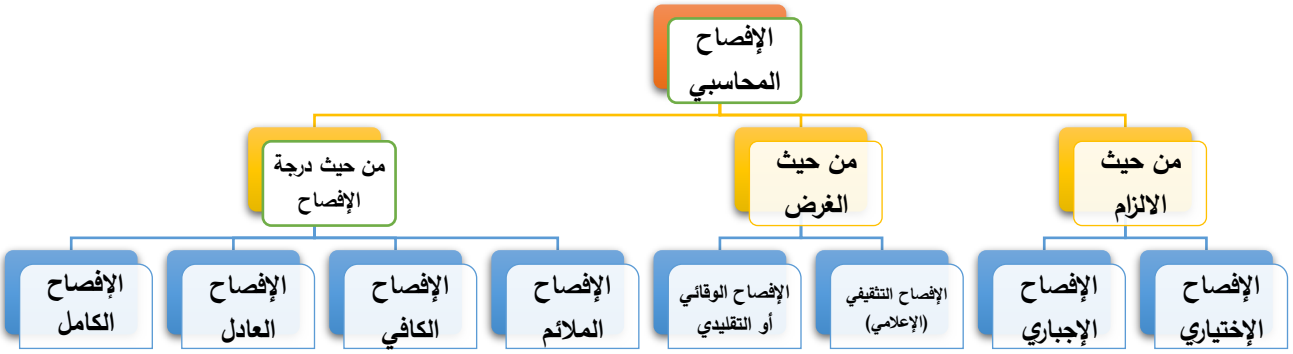

المصدر: من اعداد الطالبين.

1) من حيث درجة الافصاح:

1-1 الإفصاح الكامل: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها للمعلومات ذات الأثر المحسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي للتعبير عن الأحداث الاقتصادية بدقة، حتى لا يتم إخفاء أي معلومة جوهرية ذات أثر على المستخدم أو في اتخاذ القرارات الازمة، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

1-2 الإفصاح العادل: يهتم بتوفير معلومات تضمن تلبية احتياجات كل فئة من مستخدمي القوائم المالية بما يتلائم مع مستوياتهم وامكانياتهم، حيث يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

1-3 الإفصاح الكافي: يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية التي يتعين الإفصاح عنها في القوائم المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية والتشريعات المحلية، ويبقى مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى.

1-4 الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية. (بوعظم، 2021، صفحة 54)

2) من حيث الغرض:

2-1 الإفصاح الوقائي أو التقليدي: ويعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الافصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، ويهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المجتمع المالي عامة والمستثمر العادي بصفة خاصة، الذي له قدرة محدودة على استخدام معلومات محاسبية.

2-2 الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، والإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله. (رولا كاسر، 2007، صفحة 56)

3) من حيث الالزام:

3-1 الإفصاح الإجباري: هو ذلك الجزء من المعلومات الواجب الإفصاح عنه بموجب القانون مثل قانون الأوراق المالية، قانون الشركات، المعايير المحاسبية، وغيرها حيث يهدف الإفصاح الإجباري إلى تطبيق القوانين والتشريعات في سبيل ضبط عملية نقل المعلومات بين الشركات المدرجة في البورصة وأصحاب المصالح. (بندر مرزوق، 2012، صفحة 16)

2-3 الإفصاح الاختياري: الإفصاح الاختياري يتمثل في إضافة معلومات وبيانات بواسطة الشركات، لإعلام متخذي القرارات عن المعلومات المالية وغير المالية زيادة على متطلبات الإفصاح الإجباري؛ إذ يمثل الإفصاح الاختياري خيارات حرة من قبل إدارة الشركة لتوفير معلومات محاسبية ومعلومات أخرى في التقارير المالية السنوية للشركة، لتبدو ملائمة لاحتياجات المستخدمين (تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية)، حيث تقرر الإدارة أي احتياجات للمعلومات ليتم الإفصاح عنها وأيضا تحدد ملائمة المعلومات للطرف الذي سوف يستخدمها في اتخاذ القرارات. (حمادة، 2014، صفحة 681)

ثانيا: العوامل المؤثرة على الإفصاح:

من أهم العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي ما يلي:

1) نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:

يجب أن تولي المؤسسات اهتمامًا خاصًا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصلحة مباشرة او غير مباشرة ؛ فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة.

2) الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:

تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح باختلاف مداخل التنظيمات المحاسبية المعتمدة لكل دولة، إذ نجد العديد من الدول خاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون مزيجا من المؤسسات المهنية والحكومية.

3) المنظمات والمؤسسات الدولية:

بالإضافة إلى المؤسسات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة على الإفصاح ومن أهم هذه المؤسسات لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC، التي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح وذلك لتحسين جودة المعلومات المحاسبة التي يتم الإفصاح عنها عالميًا. (حمدي، 2017، صفحة 74)

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الافصاح المحاسبي.

أولا: أهمية الافصاح المحاسبي:

يعتبر تعدد الجهات المستفيدة من المعلومات المالية السبب الذي يستمد منه الافصاح أهميته، وتعتبر هذه الجهات المتمثلة في كل من المستثمرين والمصارف والمقرضين والأجهزة الحكومية وغيرها من الجهات مصادرا لاتخاذ القرارات بالإستناد إلى المعلومات المفصح عنها. (باقر كرجي، 2017، صفحة 17)

1) أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للمساهمين:

يرى Etienne Farvaque أنه سواء كان الإفصاح المحاسبي اختياريا أو مفروضا بقوانين تنظيمية فهو يحقق فوائد وقيمة مضافة للمساهمين، ويتم ذلك من خلال الآليات الآتية:

1-1 تحسين المعلومات التي يحتفظ بها المساهمون: من بين خصائص المعلومات الجيدة أنها تحسن التوقعات المستقبلية وتحد من التباين في المعلومات التي تتداول في السوق المالي؛ هذا التباين الذي يسمح للمساهمين من تحقيق أرباح على حساب مساهمين آخرين من خلال ما يعرف باسم علم التداول " Informed Trading".

1-2 التأثير على سلوك المستثمرين وزيادة حصة السيولة: إن الإفصاح المحاسبي يقلل من تباين المعلومات، ويخفض من مظاهر الغش والاحتيال، يرسي قواعد المنافسة المنظمة ويدعم موثوقية المعلومات المالية، مما يؤدي إلى جذب عدد كبير من المستثمرين إلى السوق وبذلك تزيد السيولة وتنخفض تكلفة أرس المال.

1-3 التغيير في السلوك الإداري: عن طريق تحسين الإدارة التنفيذية والتركيز على القرارات المتخذة من قبل المديرين مع الأخذ بالحسبان العواقب المترتبة على تكلفة رأس المال؛ فإدارات المؤسسات لديها في الغالب معلومات عن المؤسسة تفوق ما لدى المستثمرين، وهذه المشكلة يترتب عليها فشل السوق إذا ما استخدمت الإدارة ما لديها من معلومات لتضليل المستثمرين، لذلك يمكن أن يساهم الإفصاح المحاسبي في تحسين سلوك الإدارة.

وبناء على ما تقدم، نستنتج أن أهمية الإفصاح المحاسبي تنبع من كونه وسيلة اتصال أساسية بين الإدارة ومختلف المستثمرين، إذ يلعب دوار مهما في خفض حالة عدم التأكد، ويشجع المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين، مما يرفع درجة السيولة ويسمح بترشيد عملية اتخاذ القرار من خلال إتاحة المعلومات للجميع دون تحيز. (قسوم، 2016، الصفحات 59-62)

2) أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة لأصحاب المصلحة الآخرين:

يرى Etienne Farvaque أن أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة لأصحاب المصلحة الآخرين تتلخص في نقطتين أساسيتين هما: تجنب الفضائح المالية وتحقيق الاستقرار المالي؛ إذ يساعد الإفصاح المحاسبي على تحسين فهم المستخدمين لهيكل ونواحي نشاط المؤسسة وسياساتها وأدائها فيما يتعلق ب:

- المعايير البيئية والأخلاقية؛
- علاقات المؤسسة مع المجتمع التي تعمل فيه؛

- تدعيم علاقاتها بصورة وثيقة مع المستثمرين المحتملين؛
- يوفر معلومات منتظمة موثوق فيها قابلة للمقارنة ومفصلة تسمح بتقييم نشاط الإدارة واتخاذ القرارات الملائمة؛

في هذا الصدد حدد Michael Harvey and Fred Keer ثلاث مميزات أساسية يحققها الإفصاح المحاسبي كالآتي:

- يعمل على تحديد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة التي تساهم في اتخاذ القرار الذي يحقق الأهداف المرجوة؛
- يساعد الإدارة على إظهار مساهمات المؤسسة في تقديم السلع والخدمات وتحديد مسؤولياتها الاجتماعية اتجاه المجتمع ككل؛
- يساهم في تنظيم السوق المالي وتنشيطه، وذلك بتوفير معلومات شفافة ومفيدة عن المتعاملين فيه.

خلاصة القول هي أن الإفصاح المحاسبي يعد مهمًا في المقام الأول، لأنه يعتبر أحد الأسس الرئيسية التي تستند إليها مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، بالإضافة إلى تعدد وتنوع الجهات المستفيدة من هذه المعلومات وخاصة من حيث طبيعة القرارات المتخذة والآثار المترتبة عنها. (قسوم، 2016، الصفحات 59-62)

ثانيا: أهداف الافصاح المحاسبي:

يهدف الإفصاح المحاسبي، إجمالا إلى تقديم معلومات إلى المستخدمين من أجل:

- وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية، مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية؛
- وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجلة غير المعترف به، ووصف للضمانات التي على المؤسسة مقابل الديون؛
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها؛
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات؛
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية؛
- مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم. (مراكشي و مفروم، 2019، الصفحات 10-11)

المبحث الثاني: دراسة المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي.

المطلب الأول: المعيار الدولي (IFRS7) الأدوات المالية الإفصاحات.

أولا: تعريف المعيار: يتضمن هذا المعيار الإفصاح عن المعلومات في القوائم والأدوات المالية بالنسبة للكيان (المؤسسة)، حتى يتمكن المستخدمين من تقييم أهمية هذه الأدوات، وكذا طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن تلك الأدوات المالية كي يدير تلك المخاطر.

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 في أوت 2005، وقد بدأ تطبيق هذا المعيار بداية من 1 جانفي 2007. (international accounting standards board, 2022)

ثانيا: التطور التاريخي للمعيار الدولي IFRS7: مر المعيار الدولي الأدوات المالية الإفصاحات 7 بعدة تطورات منذ ظهوره، نوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(1): التطور التاريخي للمعيار IFRS7.

التعليقات	التطور	التاريخ
الموعد النهائي للتعليق 14 سبتمبر 2009.	الأدوات المالية: تم نشر ED7 عرض المسودة.	22 يوليو 2004
يسري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في 1 جانفي 2007.	الأدوات المالية: الإفصاحات الصادرة IFRS7.	18 أغسطس 2005
يسري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2009.	معدل بتحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (الافصاحات المطلوبة عندما تتم المحاسبة عن الحصص في الكيانات الخاضعة للسيطرة المشتركة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة وعرض تكاليف التمويل).	22 ماي 2008
اعتبارا من 1 جويلية 2008.	إعادة تصنيف الأصول المالية الصادرة (التعديلات على المعيار المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7).	13 أكتوبر 2008

الموعد النهائي للتعليق 15 جانفي 2009.	عرض مسودة الاستثمارات في أدوات الدين المنشورة (التعديلات المقترحة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7).	23 ديسمبر 2008
يسري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في 1 جانفي 2009	تحسين الإفصاحات حول الأدوات المالية الصادرة (التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 7).	5 مارس 2009
يسري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2011	معدل بتحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (توضيح الإفصاحات).	6 ماي 2010
يسري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2011	الإفصاحات / تحويلات الأصول المالية الصادرة (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 7).	7 أكتوبر 2010
يسري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2013.	تاريخ السريان الإلزامي والإفصاح عن الانتقالات الصادرة (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7).	16 ديسمبر 2011
يطبق عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9.	المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (محاسبة التحوط والتعديلات على المعيارين الدوليين 7و9 ومعيار المحاسبة الدولي 39) الصادر عن تطبيق إفصاحات إضافية (والتعديلات اللاحقة) الناتجة عن إدخال فصل محاسبة التحوط في المعيار الدولي 9.	19 نوفمبر 2013.
يسري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2016	معدل بالتحسينات على المعيار الدولي للتقارير المالية 2014 (عقود الخدمة وإمكانية تطبق	25 سبتمبر 2014.

	التعديلات على المعيار الدولي 7على البيانات المرحلية المختصرة	
ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2020.	إصلاح معيار سعر الفائدة الصادرة (التعديلات على المعيارين الدوليين 7 و9 معيار المحاسبة الدولي 39) والتي تتطلب إفصاحات إضافية حول اليقين الناشئ عن إصلاح معيار معدل الفائدة.	26 سبتمبر 2019.
يسري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي2021.	تم تعديله من خلال إصلاح معيار سعر الفائدة المرحلة 2 (تعديلات على المعيار الدولي 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي 7 والمعايير الدولية للتقارير المالية 4 والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 16) تتطلب التعديلات إفصاحات تتيح للمستخدمين فهم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن إصلاح IBOR الذي يتعرض له الكيان وكيفية إدارة الكيان لتلك المخاطر.	27 أغسطس2020.

المصدر: (international accounting standards board, 2022)

ثالثا: هدف المعيار الدولي IFRS7: يتطلب المعيار IFRS7 تقديم معلومات كمية ونوعية حول الأدوات المالية و ما يرتبط بها من مخاطر و مدى تأثيرها على الوضعية المالية للمنشأة، والسياسات المحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية وفقا لمعايير التقارير المالية IFRS بما في ذلك التعديلات المبرمجة، فمن الممكن أن تكون المعلومات الداخلية المستخدمة و المتاحة لأغراض إدارة المخاطر بالمنشأة، ليست معدة باستخدام السياسات المحاسبية المتعارف عليها؛ و يجب على المنشأة أن تقوم بتجميع أدواتها المالية في فئات مماثلة و ملائمة لطبيعة المعلومات

المقدمة، و هناك فئتان رئيسيتان للإفصاحات بالمعيار IFRS7 هي: معلومات حول أهمية الأدوات المالية ومعلومات عن طبيعة و مدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية. (عزي ، 2017، الصفحات 84-85)

رابعا: متطلبات المعيار الدولي (IFRS7):

يتطلب هذا المعيار توفير معلومات تسمح لمستخدمي البيانات المالية بتقييم أهمية الأدوات المالية، ولاسيما في كل من الميزانية العمومية، وجدول بيان الدخل (قائمة الدخل)، من خلال:

1) **عرض فئات الأصول والخصوم في الميزانية العمومية**: يجب الإشارة إلى القيمة الدفترية للأصول والالتزامات المالية لكل فئة على النحو المحدد في معيار المحاسبة الدولي 39، إما في الميزانية العمومية أو الملاحظات على النحو التالي:
   - الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛
   - الأصول المحتفظ بها للمتاجرة كما هو محدد في المعيار الدولي للمحاسبة 39؛
   - استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛
   - الأصول المتاحة للبيع؛
   - قروض حسابات القبض؛
   - المطلوبات المالية مقاسة بالتكلفة المطفأة؛
   - المطلوبات المالية مصنفة كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال ربح أو خسارة؛
   - الإفصاح عن التغييرات في إعادة تصنيف الأصول المالية؛
   - الفرق بين القيمة الدفترية والالتزام ، وقيمة العقد وتاريخ الاستحقاق؛
   - معلومات عن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والتغيرات في القيمة العادلة؛
   - الإفصاح عن كل من القيمة المسجلة للأصل المالي والمرهون كضمان والخصوم المحتملة.
2) **الإفصاح في جدول حسابات النتائج وحقوق الملكية**: ويتم الإفصاح فيما يلي:
   - الإفصاح عن الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر سواء في القوائم المالية أو في الجداول؛
   - الإفصاح عن إجمالي إيرادات الفوائد ومصاريف الموجودات والمطلوبات التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة؛
   - الإفصاح عن جميع الإيرادات والمصروفات الواردة؛
   - الإفصاح عن دخل الفوائد على الأصول المالية منخفضة الدخل؛
   - الإفصاح عن قيمة الخسائر في الأصول المالية المنخفضة. (عياشية و عبد الليوة، 2015، الصفحات 36-37)

3) **محاسبة التحوط**: يجب على المنشأة أن تفصح وبشكل منفصل عن كل نوع من أنواع محاسبة التحوط حسب المعيار IAS39 تكون علاقة التحوط مؤهلة للخضوع لمحاسبة التحوط إذا استوفت جميع الشروط التالية:

- في بداية التحوط هناك تحديد وتوثيق رسمي لعلاقة التحوط وهدف إدارة المخاطر بالمنشأة، وإستراتيجيتها في التحوط، وتحديد كل من أداة التحوط، وبند التحوط، وطبيعة المخاطر التي يتم التحوط لها وكيفية قيام المنشأة بتقييم فعالية أداة التحوط في مواجهة مخاطر التغيرات في القيمة العادلة لبند التحوط أو التدفقات النقدية الناجمة عن المخاطر المتحوط لها؛
- من المتوقع أن تكون عملية التحوط فعالة للغاية (80% إلى 125%) في تحقيق موازنة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية بما يتماشى مع إستراتيجية إدارة المخاطر المتبع؛.
- بالنسبة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية يجب أن تكون المعاملة المتوقعة موضع التحوط شديدة الاحتمال ويجب أن يؤثر التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية على الربح أو الخسارة؛
- يمكن أن يتم قياس فعالية التحوط بموثوقية ، أي يمكن قياس القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند التحوط.
- يمكن تقييم التحوط بشكل مستمر وتحديد فعاليته في جميع التقارير المالية محل التحوط.

وكما بمتطلبات المعيار IAS39 تتأهل علاقة التحوط لمحاسبة التحوط فقط إذا تم استيفاء الشروط التالية حسب المعيار IFRS9:

- تتكون علاقة التحوط من أدوات وبنود تحوط مؤهلة؛
- في بداية علاقة التحوط لابد من التعيين والتوثيق الرسمي لعلاقة التحوط، هدف وإستراتيجية إدارة المخاطر للقيام بالتحوط؛
- تلبي علاقة التحوط جميع متطلبات فعالية التحوط. (عزي ، 2017، الصفحات 125-126)

4) **الإفصاحات النوعية**: وتتمثل في المعلومات الخاصة بأنواع مخاطر الأدوات المالية:

- التعرض لمخاطر الأدوات المالية وكيفية ظهورها؛
- الأهداف والسياسات والإجراءات الموضوعة لإدارة هذه المخاطر وطرق قياسها؛
- الإفصاح عن أي تغييرات في شروط التعرض للمخاطر والإجراءات المتخذة حيالها.

5) **الإفصاحات الكمية**: هي المعلومات المقدمة للإدارة عن درجة تعرض المؤسسة للمخاطر، وهي كما يلي:

- بيانات رقمية حول إمكانيات التعرض لتلك المخاطر كما هي بتاريخ إعداد البيانات المالية؛
- الإفصاح عن تركيزات هذه المخاطر، سواء كانت على أساس جغرافي أو عل أساس عملاء معينين في أسواق معينة.

6) متطلبات الإفصاح عن المخاطر:

6-1 مخاطر الائتمان: هي المخاطر التي تتعلق بتخلف العملاء عن السداد في تاريخ الاستحقاق، ويعني ذلك تراجع المركز الائتماني للعميل، لذلك يجب الإفصاح عما يلي:

- الحد الأقصى للمبلغ الذي تتعرض له المؤسسة لمخاطر الائتمان بتاريخ القوائم المالية دون الأخذ بعين الاعتبار أية ضمانات بحوزة المؤسسة؛
- وصف الضمانات الموجودة بحوزة المؤسسة مقابل تلك الأدوات؛
- الإفصاح عن المزايا الائتمانية للأصول المالية.

6-2 مخاطر السيولة: ويطلق عليها بمخاطر التمويل، وهي المخاطر المتعلقة بعدم قدرة البنك على تلبية الخصوم الخاصة بدفوعاته في مواعيدها، وتتطلب الفقرة 39 من المعيار IFRS7:

- تحليل تواريخ استحقاق الخصوم المالية القائمة؛
- وصف كيفية إدارة مخاطر السيولة لهذه الخصوم.

6-3 مخاطر السوق: وهي المخاطر التي تكون فيها القيمة العادلة أو التدفقات النقدية ستتغير بسبب التغيرات في الأسعار السوقية، حيث أن تقييم مخاطر السوق يعتمد على العوامل التالية:

- درجة حساسية إيرادات البنك وكذلك رأس ماله للتغيرات العاكسة في سعر الفائدة، سعر الصرف، سعر البضائع وسعر الأسهم؛
- مقدرة الإدارة على تعريف مخاطر السوق وقياسها ومراقبتها وضبطها قياسيا من حجم البنك ودرجة تعقيد نشاطاتهم؛
- طبيعة مخاطر السوق ودرجة تعقيدها الناجمة عن مخاطر العمليات البنكية. (عياشية و عبد الليوة، 2015، الصفحات 37-38)

خامسا: نطاق تطبيق المعيار الدولي (IFRS7): يتم تطبيق هذا المعيار في أهم النقاط التالية:

- يطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية على الأدوات المالية، وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 39؛
- ينطبق أيضا على عقود معينة تفي بتعريف الأداة المالية ولكن لها خصائص مشابهة للأدوات المالية؛
- يتم تطبيق هذا المعيار في عرض البيانات المالية للأغراض العامة المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية؛
- يتم تطبق هذا المعيار على جميع أنواع المؤسسات، بما في ذلك البنوك وشركات التأمين، وهناك متطلبات إضافية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تتناسب مع متطلبات هذا المعيار والتي تم ذكرها في معيار المحاسبة الدولي 30 الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المماثلة. (جعفر خوجة و محمودي ، 2019، صفحة 39)

المطلب الثاني: المعيار الدولي (IFRS9) إعداد التقارير المالية (الاعتراف والقياس).

أولا: مفهوم وأصل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (الاعتراف والقياس):

أظهرت الأزمة المالية العالمية التي حدثت في 2008 أن المعالجات المحاسبية الواردة في معيار المحاسبة الدولي 39 بعنوان (الأدوات المالية) أنها ليست مناسبة، لأن هذا المعيار يعتمد على الاعتراف بخسائر الائتمان على نموذج الخسائر الحقيقية، وبالتالي فإن هذه الخسائر لا يتم الاعتراف بها إلا بعد حدوثها؛ وبعد انتقادات عديدة للمعيار الدولي 39(الأدوات المالية) فيما يتعلق بتوقيت الاعتراف بخسائر الائتمان وفي ضوء تطبيق نهج الخسارة الفعلية، نشر المجلس الدولي لمعايير المحاسبة الدولية في عام 2009 مشروع تعديل المعيار الدولي 39(الأدوات المالية) والتي في إطار هذا المشروع اقترحت نهجا جديدا، حيث يقوم الكيان (المؤسسة أو المنشأة) بالاعتراف بالخسائر على أساس متوقع وليس على أساس فعلي، حيث حظي هذا المشروع بتأييد كبير، لأنه يتضمن العديد من التغييرات المتعلقة بتقييم وتصنيف الأدوات المالية.

ويشير التغير من معيار المحاسبة الدولي (IAS39 الأدوات المالية) إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 والمعنون بعنوان (الاعتراف والقياس) إلى تغيير هام في محاسبة الأدوات المالية، حيث يتم التحول من معيار قائم على أساس القواعد إلى معيار يقوم على أساس المبادئ، حيث أن القواعد لا تتكيف مع البيئة ولا فائدة منها في بيئة متغيرة، أو في بيئة المعاملات المبتكرة.

ثانيا: مراحل تطور المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 (القياس والاعتراف):

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية باستبدال المعيار الدولي (IAS39) بعنوان الأدوات المالية بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) الاعتراف والقياس، من خلال تقسيم مشروع الاستبدال إلى عدة مراحل على النحو التالي:

- نوفمبر 2009 تم إصدار المسودة المبدئية كخطوة أولية في مشروع استبدال المعيار الدولي (IAS39 ب (IFRS9)؛
- أكتوبر 2010 إصدار المسودة الثانية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) والتي تتضمن المتطلبات المحاسبية الجديدة مع الحفاظ على بنود المعيار الدولي (IAS39)؛
- نوفمبر 2013 إصدار المسودة الثالثة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) والتي تتضمن تعديلات على المعيار الدولي (IAS39)؛
- أوت 2014 التعديل النهائي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) القياس والاعتراف والذي يتضمن نموذج الخسائر المتوقعة الجديد وهو إلزامي التطبيق للفترات التي تبدأ في أو بعد 1يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر وذلك بإيضاحه في التقارير المالية؛

ثالثا: متطلبات المعيار الدولي IFRS9:

يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 الاعتراف والقياس نهجا من ثلاث خطوات:

1) **تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية:** يجب على المنشأة الاعتراف بأصل أو التزام مالي فقط عندما تصبح المؤسسة طرفا في الشروط التعاقدية للأصل، وعندما يتم الاعتراف بالأصل أو الالتزام المالي، يجب على المنشأة الاعتراف بالأصول والالتزامات منذ اللحظة الأولى للاعتراف، ويتم تصنيف وقياس الأصول المالية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 (الأدوات المالية الاعتراف والقياس) إما بالتكلفة المطفأة من خلال بيان الدخل الشامل، أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وفقا لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الشؤون المالية للأصول، وخصائص التدفق النقدي للأصول المالية. (السعيد السيد عمر، 2020، الصفحات 142-145)

حيث تقوم المنشأة بتصنيف المطلوبات المالية وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 بالتكلفة المطفأة المحسوبة باستخدام طريقة معدل الفائدة السارية باستثناء:

- المطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛
- الالتزامات المالية التي تنشأ عندما لا يفي تحويل الأصول بشرط الاستبعاد من الدفاتر؛
- عقود الضمان المالي؛
- الديون المتعلقة بالقروض؛
- المقابل الجوهري الناتج عن الاستحواذ والذي يتم قياسه بالقيمة العادلة وأي تغير يتم الاعتراف به سواء في الربح أو الخسارة.

2) **انخفاض القيمة في الأدوات المالية:** يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (الأدوات المالية/ الاعتراف والقياس) آلية محاسبية جديدة لحساب الخسائر الائتمانية التي تختلف عن تلك المستخدمة وفقا للمعيار الدولي IAS39.

بينما يعتمد المعيار الدولي IFRS9 على نهج الخسارة المستقبلية المتوقعة، أي أنه يعترف بالخسائر قبل وقوعها، ويعتمد مدى الخسائر على المعلومات المتعلقة بالأحداث الماضية والظروف الحالية والتنبؤات المعقولة، مما يؤدي إلى توقع أفضل للخسائر.

3) **محاسبة التحوط:** يتضمن المعيار تغييرات جوهرية وأساسية في المعالجة المحاسبية للتحوط، حيث يوسع نطاق محاسبة التحوط ليشمل المزيد من الإفصاح عن أنشطة إدارة المخاطر.

رابعا: هدف المعيار الدولي IFRS9: تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 استجابة للدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، حيث أوضحت مجموعة الدول العشرين أن أحد أهم أسباب هذه الأزمة هو التأخير في الاعتراف عن خسائر القروض، حيث لا يتم الاعتراف بالخسائر إلا بعد وقوعها.

ويكمن الهدف الأساسي من تطبيق هذا المعيار في زيادة الدقة والشفافية في عملية تمثيل المخاطر في الميزانية العمومية والربح والخسارة مما يؤدي إلى تسهيل عملية التنبؤ بالخسائر مما يؤدي إلى التقليل من الأزمات المالية.

خامسا: نطاق تطبيق المعيار الدولي IFRS9: ما يميز المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 هو أنه معيار يمكن تطبيقه على جميع المرافق وجميع الأدوات المالية.

وأوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية أن نطاق تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية – الاعتراف والقياس يشمل ما يلي:

- القروض والتسهيلات الائتمانية؛
- كافة الأدوات المالية المعترف بها بالتكلفة المطفأة؛
- أدوات الدين المعترف بها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية؛
- عقود الضمان المالي؛
- ارتباطات القرض؛
- أرصدة مدينة لم يتم قياسها بالقيمة العادلة؛
- كمبيالات قبول وائتمانات تأكيد الاستيراد المدرجة ضمن الخصوم الطارئة.

كما يستثني نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ما يلي:

- الودائع لدى البنوك التي تستحق خلال شهر أو أقل من تاريخ القوائم المالية؛
- حسابات جارية لدى البنوك؛
- أصول لدى البنك المركزي بالعملة المحلية. (السعيد السيد عمر، 2020، الصفحات 142-145)

المطلب الثالث: المعيار الدولي (IAS24) الإفصاح عن الأطراف ذات الصلة.

تعتبر المعاملات مع الأطراف ذات الصلة سمة عادية وشائعة للأعمال والتجارة، ولكن في بعض الحالات تدخل الشركات في معاملات مع أطراف ذات صلة بشروط لا يمكن للأطراف الغير مرتبطة الدخول فيها في ظل الظروف العادية، أو بشأن الوضع المالي للمؤسسة من أجل ضمان الشفافية في إعداد التقارير المالية.

أولا: هدف المعيار الدولي IAS 24: الهدف من هذا المعيار هو التأكد من أن البيانات المالية للشركة تحتوي على المعلومات اللازمة للفت الانتباه، إلى أن مركزها المالي وأرباحها وخسائرها قد تأثرت بسبب وجود أطراف ذات علاقة بمعاملات وأرصدة قائمة مع هذه الكيانات، ومن خلال هذا الهدف يتضح التالي:

- يجب أن تحتوي البيانات المالية الصادرة في نهاية السنة المالية على بيانات مالية لجميع معاملات الأطراف ذات الصلة؛
- الإفصاح عن حجم التعاملات يساعد على قراءة أثر هذه المعاملات على الوضع المالي للشركة،

خاصة أولئك الذين لهم علاقات بامتيازات معينة ولم يستفيدوا منها، حتى لو لم تفصح الشركة عن ذلك، لكن الواقع العملي يشير إلى تمتع معظم أصحاب العلاقة والمصلحة بامتيازات وخصائص معينة.
(عبد الجليل آل غزوي، 2011، صفحة 7)

ثانيا: نطاق التطبيق:

- يحدد العلاقات والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة؛
- تحديد الأرصدة الحالية، بما في ذلك الارتباطات بين المنشأة والأطراف ذات العلاقة به؛.
- تحديد الظروف التي يكون فيها الإفصاح مطلوب عن البنود الواردة في النقطتين أعلاه؛
- تحديد الإفصاحات التي يتم القيام بها عن هذه البنود؛
- عند الأخذ في الحسبان كل علاقة محتملة مع طرف ذي علاقة، يُوجه الاهتمام إلى جوهر العلاقة، وليس إلى مجرد الشكل القانوني.

ويمكن استثناء بعض الأطراف في العلاقة وهم:

- منشأتان لمجرد أن لهما مديرا أو عضوا آخر من كبار موظفي الإدارة مشتركا، أو نظرا لأن لعضو من كبار موظفي الإدارة لإحدى المنشأتين تأثير مهم على المنشأة الأخرى؛
- مشاركان لمجرد أنهما يتقاسمان السيطرة المشتركة على مشروع مشترك؛
- مقدمو تمويل الاتحادات العملية، المرافق العامة، أقسام وجهات الحكومة التي لا تسيطر، أو لا تسيطر بشكل مشترك، ولا تؤثر بشكل مهم على المنشأة المعدة للتقرير فقط بحكم تعاملاتها العادية مع المنشأة (رغم أنها قد تؤثر على حرية تصرف المنشأة أو تشارك في عملية اتخاذ قراراتها)؛
- عميل أو مورد أو مانح امتياز، أو موزع أو وكيل عام تتعامل معه المنشأة بحجم أعمال كبير فقط بحكم التبعية الاقتصادية الناتجة عن ذلك.

ثالثا: متطلبات الإفصاح وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS24:

- يجب أن يفصح عن العلاقات بين المنشأة الأم ومنشآتها التابعة، بغض النظر عما إذا كانت هناك معاملات بينهما، ويجب على أي منشأة أن تفصح عن اسم المنشأة التي تعد أما لها، وعن الطرف المسيطر النهائي، إذا كان مختلفا وإذا لم يكن أي من المنشأة الأم أو الطرف المسيطر النهائي يعد قوائم مالية موحدة متاحة للاستخدام العام، فإنه يجب أن يفصح عن اسم المنشأة الأم التالية التي تقوم بذلك؛
- من المناسب أن تفصح عن العلاقة مع الطرف ذي العلاقة عندما توجد سيطرة، بغض النظر عما إذا كانت هناك معاملات بين الأطراف ذات العلاقة؛
- يعد متطلب الإفصاح في هذا المعيار عن العلاقات مع الطرف ذي العلاقة بين المنشأة الأم ومنشآتها التابعة، إضافة لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي 27 والمعيار الدولي للتقرير المالي 12.

- يجب على المنشأة أن تفصح عن تعويض كبار موظفي الإدارة بشكل إجمالي وذلك لكل الأصناف التالية:
  - منافع الموظف قصيرة الأجل؛
  - منافع ما بعد انتهاء التوظيف؛
  - المنافع طويلة الأجل الأخرى؛
  - منافع إنهاء الخدمة؛
  - المدفوعات على أساس السهم؛

وإذا حصلت المنشأة على خدمات موظفي الإدارة العليا من منشأة أخرى(منشأة الإدارة) لا يتطلب من المنشأة تطبيق المتطلبات الواردة سابقا للمنافع المدفوعة أو المستحقة لموظفي أو مدراء منشأة الإدارة.

- إذا كان للمنشأة معاملات مع الطرف ذي العلاقة خلال الفترات التي تغطيها القوائم المالية، فيجب عليها أن تفصح عن طبيعة العلاقة معه، إضافة إلى المعلومات الواردة وكحد أدنى يجب أن تشمل الإفصاحات ما يلي:
  - مبلغ المعاملات؛
  - مبلغ الأرصدة الحالية، بما في ذلك الارتباطات متضمنا: شروطها وأوضاعها، وما إذا كانت مضمونة، وطبيعة التعويض الذي سيُقدم عند التسوية؛
  - تفاصيل أي ضمانات مقدمة أو مستلمة؛
  - مخصصات الديون المشكوك فيها المتعلقة بمبلغ الأرصدة الحالية؛
  - المصروف المثبت خلال الفترة المتعلق بالديون المعدومة أو المشكوك فيها المستحقة على الأطراف ذات العلاقة؛
- يجب أن تفصح المنشأة عن المبالغ المتكبدة بواسطة المنشأة لخدمات موظفي الإدارة العليا المقدمة بواسطة منشأة إدارة أخرى؛
- يجب أن يتم القيام بالإفصاحات المطلوبة بشكل منفصل لكل من الأصناف التالية:
  - المنشأة الأم؛
  - المنشآت التي لها سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم على المنشأة؛
  - المنشآت التابعة؛
  - المنشآت الزميلة؛
  - المشروعات المشتركة التي تعد المنشأة مشتركة فيها؛
  - كبار موظفي الإدارة في المنشأة، أو المنشأة التي تعد أما لها؛
  - الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

يمكن أن يفصح عن البنود ذات الطبيعة المتشابهة بشكل مجمع باستثناء عندما يكون الإفصاح بشكل منفصل

ضروريا لفهم آثار المعاملات مع الطرف ذي العلاقة على القوائم المالية للمنشأة.

- إفصاح المنشآت ذات العلاقة بالحكومة: تستثنى المنشأة المعدة للتقرير من متطلبات الإفصاح المذكورة سابقا فيما يتعلق بالمعاملات مع الطرف ذي العلاقة، والأرصدة الحالية، بما في ذلك الارتباطات مع:
  - حكومة لها سيطرة، أو سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم على المنشأة المعدة للتقرير؛
  - منشأة أخرى تعد طرف ذات علاقة نظرا لأن الحكومة نفسها لها سيطرة، أو سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم على كل من المنشأة المعدة للتقرير والمنشأة الأخرى؛

إذا كانت المنشأة المعدة للتقرير تطبق الاستثناء الوارد في النقاط المذكورة سابقا، فإنه يجب عليها أن تفصح عن المعاملات والأرصدة الحالية المتعلقة بها المشار إليها تاليا:

- اسم الحكومة وطبيعة علاقتها مع المنشأة المعدة للتقرير (أي سيطرة، أو سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم)؛
- المعلومات التالية بتفصيل كاف:
  - ✓ طبيعة ومبلغ كل معاملة مهمة بشكل منفرد؛
  - ✓ مؤشر نوعي أو كمي عن مدى المعاملات الأخرى التي تكون مهمة بشكل جماعي، وليس بشكل منفرد؛

وتشمل أنواع المعاملات مثل: المبيعات أو المشتريات أو الإيجارات أو تلقي أو تقديم الخدمات وغيرها من تلك المعاملات. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين Saudi Organization for Certified Public Accountants (socpa)، الصفحات 70-71)

المبحث الثالث: عوامل ومقومات الإفصاح المحاسبي.

المطلب الأول: مقومات الإفصاح المحاسبي:

يمكن الاتفاق بالإجماع على عناصر الإفصاح المحاسبي التي تجعل المعلومات قيمة ومفيدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها على النحو التالي:

أولا: الجهة المستخدمة للبيانات والمعلومات: قد يختلف المستفيدون والمستخدمون للبيانات والمعلومات المالية والمحاسبية بشكل عام، والتي يتم تقديمها والتوصية بها من قبل الوحدات الاقتصادية، لذلك يعتبر أن تعريف الكيان المستخدم قد يختلف من تحديد الغرض من البيانات والمعلومات، بطبيعة الحال لن يقتصر المستخدم و المتلقين لهذه البيانات والمعلومات على كيان واحد، حيث قد يمثل الملاك الحاليين والمحتملين ودائني البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، المحللون الماليون والموظفون والجهات الحكومية (الضريبية والتخطيطية والإشرافية) والمؤسسات البحثية للجامعة والمعاهد العلمية والمهنية المتخصصة، وكذلك المؤسسات وهيئات الرقابة المتخصصة وغيرها من المنظمات ووفقًا لأهداف كل منها.

إن ملاءمة البيانات والمعلومات لاحتياجات شريحة معينة من المستفيدين ليست بالضرورة مناسبة للمستخدمين الآخرين، لأن الخبرة العلمية والقدرات الفكرية ومستوى تعليم المستخدم تساهم إلى حد ما في درجة الاستفادة من المتاح من المعلومات، خاصة إذا كان المطلع ماهرًا في موضوع التحليل المالي مما يسمح له باستخراج بيانات ونتائج مفيدة يتم تقديم هذه البيانات والمعلومات التي توفرها الوحدة الاقتصادية ، لأننا نقسم الكيانات والفئات المستخدمة ومتلقي المعلومات إلى كيانات داخلية ضمن الوحدة الاقتصادية وكيانات خارجية التي تشمل معظم الكيانات المذكورة أعلاه.

ثانيا: الغرض من استخدام البيانات والمعلومات: الغرض من الإفصاح هو توفير المعلومات المناسبة لتلبية الاحتياجات المشتركة لمستخدمي البيانات المالية في اتخاذ القرارات بشأن علاقتهم بالمؤسسة؛ حيث الفائدة غير محدودة مما يعني أن هذه البيانات والمعلومات ذات فائدة عامة، ولكن في كثير من الحالات يكون الكشف عن البيانات والمعلومات مطلوبًا لأغراض محددة مسبقًا وبالتالي، فإن العلاقة هنا هي معيار نوعي يتميز بكونه مناسبًا بسبب الارتباط بين الغرض ونوعية البيانات والمعلومات المفصح عنها.

ثالثا: ماهي جودة البيانات والمعلومات: من خلال نظرة ثاقبة على بعض التقارير السنوية لبعض الشركات والبنوك العالمية الكبرى، يمكن تحديد المعلومات والبيانات الواردة في هذه التقارير، والتي غالبًا ما تتميز باكتمالها، على الرغم من أن بعضها يمكن أيضًا أن يتسم بالعمومية، إلا أنه يعتمد بشكل عام على عمق وتنوع البيانات والمعلومات

والجداول والرسوم البيانية، وكذلك على وجود ملاحظات توضيحية للأنشطة والفعاليات المنفذة من قبل هذه الشركة أو البنك، حيث يحدد بعض الكتاب ثلاث طرق أساسية يمكن استخدامها لتحديد احتياجات المستفيدين وهي:

- طريقة الاستفسار (سؤال المستفيد)؛
- طريقة تحليل المعلومات (إخبار المستفيد)؛
- طريقة تحليل القرار (المعايشة لبيئة المستفيدين).

رابعا: كيفية إيصال البيانات والمعلومات إلى المستفيدين:

يجب أن تكون المعلومات المفصح عنها سهلة الفهم، لذلك يجب أن تكون واضحة وسهلة الفهم، لأن هذه المعلومات الواضحة قد لا تكون هي نفسها بالنسبة للشخص العادي الذي ليس لديه معرفة بالمحاسبة والمبادئ المالية والاقتصادية عادة، لأن هذه البيانات والمعلومات حتى لو كانت متوفرة، بالنسبة لمثل هذا الشخص سيواجه حتما صعوبات في ترجمة المعلومات وتفسيرها، وبالتالي لا يمكن اعتمادها دون استشارة أحد المتخصصين أو المحترفين، وإلا فقد تكون الاستفادة منها باهظة الثمن بالنسبة لهذه الشريحة من المستخدمين.

يخضع توفير البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية للمستفيدين والمستخدمين كما هو معتاد، لقواعد ومبادئ ومعايير المحاسبة الدولية والمحلية، ولا سيما بالنسبة للوحدات الاقتصادية الكبيرة المسجلة في الأسواق المالية، ولكن عندما نتحدث عن الوحدة الاقتصادية الصغيرة غير المطلوبة لتطبيق المعايير المحاسبية، فإن مهمة ومسؤوليات توفير البيانات والمعلومات للمستفيدين تقع على عاتق الإدارة، و يعد الإفصاح مسؤولية المدير المالي أو المحاسب المالي للوحدة الاقتصادية وهو المسئول عن إعداد وعرض البيانات المالية للوحدة الاقتصادية.

خامسا: التوقيت الزمني للإفصاح عن البيانات والمعلومات:

من الواضح أن إتاحة المعلومات في الوقت المناسب تعود بفائدة كبيرة على المستخدم والمتلقي، وإلا فإن تأخيرها قد لا ينتج عنه أي فائدة، أو على الأقل هذه الميزة ستقل.

الإفصاح عن المعلومات هو أحد الضروريات المهمة التي يجب الانتباه إليها، وهو أمر مفروغ منه؛ بالإضافة إلى ذلك يجب الانتباه إلى حقيقة أن توفر هذه البيانات لشريحة معينة من المستفيدين وبأي شكل من الأشكال دون مستخدمين آخرين، يعتبر أحد الانتهاكات التي يعاقب عليها القانون، في أستراليا على سبيل المثال وعلى هذا، فإن معظم الدول التي تتميز بإجراءات حكومية صارمة، والتي تتميز بفاعلية آليات الرقابة الحالية التي تسعى من خلال التطبيق المناسب للقوانين والحوكمة، من أجل الحد من هذه الانتهاكات ومنع انتشار ممارساتها، وتقييد المجالات التي تعمل فيها، وكشف الجناة وتقديمهم للعدالة.

سادسا: دقة وشفافية البيانات والمعلومات المقدمة:

من العناصر الأساسية للإفصاح المالي بشكل خاص والمحاسبة بشكل عام أن البيانات تستفيد من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بشفافية، والتي يمكن من خلالها استغلالها واستخدامها لأغراض مختلفة مستوحاة من هذه البيانات كل حسب احتياجاته، وخاصة الاستثمار ولا سيما أن غياب وضعف أجهزة الحكومة والرقابة وغياب العقوبات سيؤدي إلى تدني الشفافية المطلوبة للإفصاح عن المعلومات.

سابعا: الوسائل والملاحظات التوضيحية وكذلك النماذج المساعدة لفهم البيانات والمعلومات:

بشكل عام فإن القدرة على قراءة التقارير المالية وتفسير مضمونها يتطلب قدرا كبيرا من المهارة والخبرة، وهذا ما تم الإشارة إليه سابقا، وعليه فيتوجب على معدي البيانات والمعلومات وخاصة فيما يتعلق بالقوائم المالية، عدم عرض المعلومات في أماكن لا يمكن الاهتداء إليها بسهولة وبالتالي قد يصعب فهمها من قبل المستخدم.

إن ترتيب البيانات والمعلومات المفصح عنها بشكل منطقي منظم ابتداء من الأهم ثم الأهم، والتركيز على البيانات المالية المؤثرة على المركز المالي للوحدة الاقتصادية، وكذلك إبراز تفاصيل المبالغ الكبيرة وتحليلها بشكل يعطي المستفيد منها الصورة الناصعة عن وضعية الوحدة الاقتصادية.

ثامنا: إمكانية المقارنة مع بيانات وأرقام سنوات سابقة:

تعد إمكانية مقارنة البيانات والمعلومات التفصيلية عنها مع الوحدات الاقتصادية المماثلة، وكذلك مع المعلومات من السنوات السابقة، من العناصر التي يجب توفرها في البيانات والمعلومات التي تقدمها الوحدات الاقتصادية للمستفيدين بشكل عام، والتي من خلالها من الممكن تحديد أقطاب النمو أو الضعف التي تتميز بها هذه المعلومات، وبالتالي ستكون مساعدة كبيرة في إجراء المقارنة وبالتالي، التفضيل بين هذه الوحدة الاقتصادية بالنسبة لنظيرتها في نفس مجال الإنتاج والاستثمار. (السيد، 2014، الصفحات 49-57)

المطلب الثاني: طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.

يجب أن يتسم معيار الإفصاح المناسب للمعلومات المحاسبية بالمرونة فيما يتعلق بطبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في هذه البيانات المالية، مما يعني أن التقارير المحاسبية يجب أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية التي تضمن أنها ليست مضللة وتفي باحتياجات مستخدمين مختلفين؛ حيث يمكن تقسيم المعلومات التي تم الكشف عنها إلى:

أولا: المعلومات الكمية: هي المعلومات المالية التي تعبر عن المبالغ الفعلية أو المقدرة الناتجة عن الأحداث التي حققتها المؤسسة، وتعتبر المادة الخام للمستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين، ويتم عرضها بشكل عام في متن البيانات المالية.

ثانيا: المعلومات غير الكمية: هي المعلومات غير الكمية التي يتم صياغتها بشكل وصفي، والتي من شأنها أن تزيد من فهم المستخدم وثقته في المبالغ النقدية الموضحة في البيانات المالية، وغالبا ما ترتبط هذه البيانات بالمعلومات الكمية.

تعتبر المعلومات غير الكمية مناسبة إذا كان الكشف عنها مثمرا ومفيدا في عملية اتخاذ القرار، أي أنها تعتبر مناسبة إذا كانت تضيف إلى الفائدة الإجمالية للمعلومات، مما يعوض عن تأثير زيادة التفاصيل وصعوبة التحليل.

هذا بالإضافة إلى عدم تعرضه لتأثير التشوهات الناتجة عن إجراءات محاسبية معينة، وهو أسهل ومفهوم حتى من قبل غير المتخصصين في مجال المحاسبة. (جميل العكر، 2010، الصفحات 19-20)

المطلب الثالث: أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يتم الإفصاح عن المعلومات إما في متن القوائم المالية أو في الملاحق المرفقة بتلك القوائم، وتتوقف عملية المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية، ويمكن تلخيص أهم أساليب الإفصاح المحاسبي فيما يلي:

أولا: إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها: إن الجزء المهم من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية، وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لتسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين، واستخلاص المعلومات.

ثانيا: الشرح بين قوسين: يستخدم أسلوب الشرح بين قوسين في القوائم المالية لتوضيح أو إزالة غموض في بعض الأرقام الواردة فيها، والتي يصعب فهمها أو حسابها أو تحديد سبب ظهورها، كبيان المبدأ المستخدم في تقييم المخزون في نهاية الفترة، كما يجب أن لا تكون هذه الإيضاحات طويلة حتى لا تحول الاهتمام عن البيانات الرئيسية الملخصة في القوائم المالية.

ثالثا: الملاحظات: تستخدم الملاحظات إذا لم يكن من المناسب إظهار الإيضاحات الإضافية بين قوسين، هذه الملاحظات تظهر كل الحقائق الهامة بأكبر قدر ممكن من الاحتمال والإيجاز، كما يجب أن تصاغ بعناية دون تضليل لمساعدة القارئ في فهمها، هذا ويجب أن تضاف الملاحظات إلى المعلومات المتاحة في القوائم المالية ولا تتناقض معها ولا تكون في شكل تساؤلات دون تقديم إجابة.

ويعتبر الشكل الوصفي أكثر صعوبة في اتخاذ القرارات، نظرا لصعوبة قراءة وفهم هذه الملاحظات دون دراسة معمقة، مما يؤدي لاحتمال التغاضي عنها وخاصة في ظل التعقيدات المتزايدة لبيئة أعمال المؤسسات.

رابعا: الجداول الملحقة: استخدام الجداول الملحقة بالنظر لأهمية بعض العناصر في القوائم المالية من حيث الكم والكيف عن بقية العناصر الأخرى، وهذا بهدف عرض المزيد من المعلومات التفصيلية عن بعض الأصول والخصوم كاهتلاك الأصول الثابتة، وإعداد قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار.

(نغار و حمداوي، 2021، الصفحات 15-16)

خامسا: تقرير المراجع: يهدف هذا التقرير إلى بعث الثقة في المعلومات المدرجة في القوائم المالية الأساسية، حيث يتم من خلاله إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية. (زاوي و هشام، 2017، صفحة 28)

خلاصة الفصل الأول:

مما سبق ومن خلال تقديمنا لهذا الفصل الذي تناولنا فيه الإطار النظري لمفهوم الإفصاح في ظل معايير المحاسبة الدولية، يمكننا القول أن الإفصاح المحاسبي هو مجموعة البيانات والمعلومات التي توفرها المؤسسات لمختلف المستخدمين في شكل بيانات مالية وتقارير محاسبية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها مقدمة بلغة مفهومة وواضحة دون غموض أو تضليل، حيث تطرقنا إلى المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية من معرفة مركزها المالي وأريحيتها والعلاقات الخاصة بها، بهدف جذب المستثمرين.

فالمعيار المحاسبي الدولي IFRS7 الأدوات المالية (الإفصاحات)، يتضمن الإفصاح عن المعلومات في القوائم والأدوات المالية بالنسبة للكيان (المؤسسة)، مما يسمح للمستخدمين من تقييم أهمية هذه الأدوات، أما المعيار الدولي IFRS9 الاعتراف والقياس، من خلال هذا المعيار يقوم الكيان (المؤسسة)، بالاعتراف بالخسائر على أساس متوقع وليس على أساس فعلي، وبالتالي يسمح للمستخدمين بمعرفة المخاطر المستقبلية التي ستواجهها المؤسسة، أما المعيار IAS24 فهو يجبر الكيان على الاعتراف بالأطراف ذات الصلة، وبالتالي يمكن المتعاملين من التعرف على الأطراف التي لها علاقة مع المؤسسة، وهذه المعايير تجبر المؤسسة على الإفصاح بكل ما سبق ذكره وبالتالي تساهم في الحد من التلاعب المحاسبي أو تقلل من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

الفصل الثاني: دراسة مساهمة الإفصاح المحاسبي في الحد من التلاعب في البيانات بالمحاسبة الإبداعية.

تمهيد:

منذ ظهور المحاسبة في مجال الأعمال والأوراق المالية وهي في تطور مستمر، فقد تعددت أشكال المحاسبة وتعددت أساليب ممارستها من طرف المحاسبين، ولعل التطور الأخير الذي شهدته ألا وهو المحاسبة الإبداعية حيث تعددت مسمياتها واختلفت ممارساتها، فالبعض يسميها المحاسبة الخلاقة والبعض بالمحاسبة التجميلية وآخرون يسمونها إدارة الأرباح أو تلطيف الدخل، ومهما تعددت مسمياتها فكلها تشير إلى التلاعب والتحريف في التقارير والقوائم المالية باستخدام البدائل والأساليب المحاسبية لخدمة الإدارة على حساب الجهات الأخرى المستخدمة لهذه القوائم.

وفي هذا الفصل الذي قسمناه الى ثلاث مباحث، سنتطرق إلى ماهية المحاسبة الإبداعية في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني سيتم تناول الأساليب الحديثة للمحاسبة الإبداعية، وفي المبحث الثالث سنقوم باستخلاص دور الإفصاح المحاسبي في الحد من مخاطر التلاعب بالبيانات المالية.

المبحث الأول: ماهية المحاسبة الإبداعية.

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة الإبداعية.

أولا: نشأة المحاسبة الإبداعية:

في القرن الثامن عشر أخذت العديد من الوحدات الاقتصادية تندمج مع بعضها البعض لتكوين مجمعات اقتصادية، مما دفعها إلى إظهار البيانات المحاسبية بصورة مغايرة للواقع، حيث كان هناك ضغط لإظهار أرباح اقتصادية كبيرة وضخمة، وهذا أدى إلى ضرورة وجود نظام محاسبي لتفادي الأخطاء الحسابية والسيطرة عليها ومنع السرقة، وامتلاك القدرة على تحديد الثروة في أي وقت، وفي هذه المرحلة أصبحت عملية تقدير قيمة الموجودات الثابتة واندثارها وتكاليف صيانتها واستبدالها من أكبر المشاكل التي تواجه المحاسبين.

حيث ظهرت المحاسبة الإبداعية في أدبيات المحاسبة عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود الاقتصادي التي حدثت في بداية الثمانينات (عبد العالي و زلاقي، 2018، صفحة 47)، حيث ظهر مصطلح المحاسبة الإبداعية لأول مرة في كتاب المفكر الإنجليزي Ian Griffiths عام 1986 بعنوان (المحاسبة الإبداعية)، ثم تطورت ممارستها لتكون مشكلة عصرية لاسيما بعد الانهيارات المالية، وسلسلة الأزمات التي ضربت عدة دول من شرق آسيا وأمريكا. (فداوي، 2014، صفحة 119)

ولقد اصطلح مهنيا على تسمية الإجراءات الخفية لهذا التلاعب في البيانات المحاسبية بالعديد من المسميات وذلك حسب ما جاءت به أدبيات هذا المجال على سبيل المثال؛ مصطلح إدارة الأرباح، الهندسة المالية، تمهيد الدخل، المحاسبة التجميلية، المحاسبة الإبداعية أو المحاسبة الخلاقة، أو أيا كانت هذه المسميات فجميعها يستغل الثغرات في السياسات المحاسبية وتعدد بدائل ونقاط ضعفها المختلفة في سبيل إظهار البيانات المالية بغير صورتها الحقيقية، وبشكل يخدم فئة معينة مستفيدة من هذه الإجراءات الصورية على حساب باقي الفئات ذات المصلحة بالوحدة الاقتصادية، ولاسيما في حالة الإفصاح عن البيانات المالية، ويتم استخدام مصطلح المحاسبة الإبداعية كأحد المصطلحات الدالة على عملية التلاعب في إعداد البيانات المالية، وأصبحت محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمدققين بشكل كبير خلال سنوات الأخيرة لاسيما بعد أحداث انهيار شركة Enron وتحميل شركة Anderson Arthur جزءا من مسؤولية هذا الانهيار، لكونها الشركة المسؤولة عن تدقيق حساباتها، واتهامها أيضا بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للوحدة الاقتصادية، مستغلة بذلك بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الصحيح.

فعند ظهور المحاسبة الإبداعية بداية الثمانينات واجهة الشركات صعوبة كبيرة في فترة الركود، ولهذا رأت أنها إن لم تستطع أن تكسب أرباح فإنها على الأقل تستطيع أن تبتدعها، وذلك من خلال التحايل والتلاعب وتضليل المستثمرين ومستخدمي المعلومات المحاسبية. (عبد العالي و زلاقي، 2018، صفحة 47)

ومن أهم العوامل التي أدت لتطور ممارسات المحاسبة الإبداعية وفق ما اقترحته Le Crenn سنة 2002 ما يلي:

1) ركود الأسواق المالية:

في منتصف الثمانينات أين ساد الركود الاقتصادي، لم تجد الشركات ملجأ لها لتلبية حاجياتها سوى البنوك، ولما ظهر قانون منع الوساطة المالية عام 1984، اتجهت هذه الشركات مباشرة نحو السوق المالي لتمويل حاجياتها، وبزيادة عدد المستثمرين في الشركات المدرجة في البورصة وسعي هؤلاء لرفع مردوديتهم المالية الاستثمارية، تطور مفهوم المحاسبة الإبداعية لرفع الجودة الاستثمارية، فكيف في حال ركود تلك الشركات أن تلبي حاجيات مستثمريها كمعدل العائد على الاستثمار؛ عليها تقديم الصورة الصحيحة و الصادقة من خلال بياناتها المالية كأفضل وسيلة لتواصل بين المؤسسة و جمهورها، إلا أنها وأمام الضغوطات لم تجد سوى تقديم صورة نظرية بإظهار أرقام و نتائج تعبر عن أرباح أفضل ولا تطابق الواقع، و بهذا ظهرت فكرة ابتداع الفن المالي فإن كنت لا تستطيع تحقيق الأرباح فانك تستطيع على الأقل أن تبتدعها، وفي ذلك الوقت كسبت المحاسبة الإبداعية الوقت الكافي في تلك الشركات لاسيما واستمرار ركودها لفترة طويلة.

2) تواطئ مراجعي الحسابات وشركات التدقيق:

لكل شركة أهداف تسعى لتحقيقها، وإذا كان تحقيق تلك الأهداف يهم بالدرجة الأولى المسيرين الملاك والعمال، فهو يهم أيضا كل المتعاملين معها من زبائن، وموردين، وسلطات عمومية، إدارة الضرائب، وعليه من هذا المنطق ينبغي تزويد تلك الأطراف بالمعلومات اللازمة حول هذه الشركة، وحتى تنال رضاهم لابد أن تكون بعيده عن الشكوك وذلك بخضوعها لعملية المراجعة الخارجية المستقلة والمحايدة.

إلا أنه حسب ما ورد مؤخرا في المداخيل التي تحصلها كبرى مكاتب المراجعة وتدقيق الحسابات الخمس في العالم(Touche Tohmatsu, Deloitte, Arther Andersen, PricewaterhouseCoopers, Ernst & Young) تراوحت ما بين 26 مليار دولار إلى 65 مليار دولار، كما قدرت حصة شركات التدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين 30% إلى 60% من المداخيل الإجمالية للشركة، وهذه الحصص الخيالية هي خير دليل على آن اغلب الشركات وقبل انهيار (Enron) كانت تتواطأ مع مراجعي الحسابات لتتستر على تلاعبها بالبيانات المالية (Arther Andersen).

3) الاختلاف المحاسبي وتعدد البدائل المحاسبية:

إلى غاية 2005 كان بإمكان كبرى شركات العالم أن تختار بين عدة نظم محاسبية لإعداد بياناتها المالية، وابتداء من عام 2005، صارت معايير التقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية إجبارية التطبيق وتطبيقها قلل من الاختلاف المحاسبي بين النظم المحاسبية من دولة لأخرى.

فالمعايير المحاسبية الدولية تحمل في طياتها عدة طرق وبدائل محاسبية متاحة لمعالجة نفس البند، هذه البدائل سعى المجلس لتقليصها منذ تأسيسه إلى غاية اليوم، وذلك بالحفاظ على معالجة محاسبية واحدة (المرجعية

والقياسية) ذلك لأن المرونة المتاحة في المعالجات المحاسبية هي التي فتحت الأبواب أمام تحريف البيانات المالية بطرق المحاسبة الإبداعية. (فداوي، 2014، صفحة 120)

وللمحاسبة الإبداعية جانبين مختلفين الجانب الأول الإيجابي وهو مصدر التطور في مهنة المحاسبة باعتبار أنه لطالما كان تعقيد عالم الأعمال يمثل تحديًا للمحترفين والمهنيين، وإبداعهم سمح للمحاسبة بالتطور إلى شكلها الحالي، بينما الجانب الثاني السلبي يعتبر المحاسبة الإبداعية ساهمت في خلق المنافسة في عالم الأعمال والجشع نحو خلق الثروة، ثم تطورت هذه الدوافع إلى أهداف وإستراتيجيات أدت إلى تقنيات مختلفة. (زنودة، 2020، صفحة 3)

ثانيا: تعريف المحاسبة الإبداعية:

تعددت التعاريف حول المحاسبة الإبداعية، حيث لم يتم الاتفاق على تعريف شامل لها وقام كل كاتب أو مفكر أو أكاديمي أو باحث بإعطائها تعريف من وجهة نظره الخاصة، نذكر أشهر الكتاب الذين بحثوا حول تعريفها:

أشار الصحفي Ian Griffiths عام 1986 في كتابه المعنون ب (المحاسبة الإبداعية) إلى أن كل شركة تتعامل مع أرباحها بطريقتها الخاصة، وكل مجموعة من الحسابات المنشورة تستند إلى أساس الدفاتر التي طبخت بصورة دقيقة أو شويت بصورة كاملة، والأرقام التي يحصل عليها الجمهور المستثمر مرتين في السنة يتم تغييرها كليا من أجل حماية وإخفاء الجريمة، وتعد هذه أكبر حيلة منذ حصان طروادة، وهذا الخداع يكون معدا بمذاق شهي جدا وشرعي بصورة كلية، انها المحاسبة الإبداعية.

ويعلق Terry Smithعام 1992 كمحلل استثماري، لقد شعرنا أن النمو الظاهر في الأرباح والذي حدث في الثمانينات كان نتيجة لخفة يد البراعة المحاسبية وليس نتيجة النمو الاقتصادي الحقيقي.

ويري ناصر عام 1992 كوجهة نظر أكاديمية أن المحاسبة الإبداعية هي تحويل الأرقام من المحاسبة المالية من واقعها المعتاد إلى المرغوب فيه بانتهاز الفرصة واغتنامها أو تجاهل بعض منها. (فداوي، 2014، صفحة 152)

أما Amat فهو يقول أن المحاسبة الإبداعية هي العملية التي يستخدم من خلالها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات منشآت الأعمال.

عرفها Phillips على أنها وصف شامل وعام لعملية التلاعب بالمبالغ أو العرض المالي لدوافع داخلية.

قال Mulford هي عبارة عن الإجراءات والخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية باستخدام خيارات وممارسات المبادئ المحاسبية، أو أي إجراء أو خطوة باتجاه إدارة الأرباح وتمهيد الدخل. (الهلباوي و السيد أحمد، 2013، صفحة 221)

المحاسبة الإبداعية هي حيل التقارير المالية المستخدمة لتعديل التقارير المالية للشركة لتشجيع المستثمرين لشراء أسهم الشركة لزيادة القيمة السوقية للشركة، كما يرى Ertolus أن الممارسات في إعداد التقارير المالية هي فن تزوير الميزانية العمومية. (Tassadaq & Qaisar, 2015, p. 544)

ونذكر بعض التعاريف الأخرى للمحاسبة الإبداعية أهمها:

تعرف المحاسبة الإبداعية على أنها عملية أو ممارسة يستطيع المحاسبون من خلالها استخدام معارفهم بالقواعد والإجراءات المحاسبية، لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات المؤسسة أو التلاعب بها قصد تحقيق أهداف معينة؛ وتشير المحاسبة الإبداعية إلى الطرق الابتكارية لتقديم الحسابات، من خلال استغلال أو الاستفادة من قوانين المحاسبة، ومع ذلك فهي لا تخترق هذه القوانين. (العبسي و تجانية، 2021، صفحة 348)

تعرف المحاسبة الإبداعية بأنها التغيير في السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية، والممارسات المحاسبية للتأثير على المعلومات المحاسبية الظاهرة في القوائم المالية بما يحقق أهداف فئة معينة؛ كما يمكن تعريف المحاسبة الإبداعية على أنها عبارة عن تصرفات من جانب الإدارة التي تؤثر في الدخل المفصح عنه، بحيث لا يعبر عن ميزة اقتصادية حقيقية بل إنه يكون ضار على المدى الطويل؛ وتعني المحاسبة الإبداعية أن المحاسب يكون ملم بجميع مفاهيم المحاسبة وتطبيقاتها، ويقوم باستخدام مهاراته في إخفاء حقائق وأحداث مالية كحالة الإفلاس عن طريق التغيير في الأرقام والقوائم المالية. (تمار، رماش، و ساكر، 2021، صفحة 295)

من خلال كل التعاريف سابقة الذكر نلاحظ أن كل كاتب قدم التعريف الخاص به، حيث يمكننا من خلال ما قاموا بذكره أن نستخلص التعريف التالي للمحاسبة الإبداعية: هي الطريقة أو الخطوة المتبعة التي يستعملها المحاسب للتلاعب بالبيانات المالية للمؤسسة بطريقة قانونية، يظهر فيها مدى إدراكه للقواعد المحاسبية من أجل إظهار معلومات غير حقيقية للمستثمرين أو الشركاء الخارجيين للشركة من أجل تحقيق هدف داخلي للمؤسسة.

المطلب الثاني: مجالات وخصائص المحاسبة الإبداعية.

مجالات المحاسبة الإبداعية: يأخذ الإبداع المحاسبي بشكل عام مجالات عدة، وقد يكون إبداعا إداريا أو جذريا، مخططا، تنظيميا، فرديا، جماعيا، داخليا أو خارجيا، غير أن مجالات الإبداع المحاسبي يمكن ذكرها كالاتي:

- نظام المعلومات المحاسبي؛
- المفاهيم، التعاريف، الفروض، الأسس والقواعد والمعايير المختلفة للمحاسبة؛
- القياس المحاسبي (التقييم)؛
- أساليب التسجيل أو التقييد وعرض البيانات المحاسبية والقوائم المالية؛
- طرق توزيع أو تحميل المصاريف المختلفة؛
- أساليب إعداد وعرض التقارير؛
- أساليب التحليل المالي؛
- تطوير البرامج الآلية المحاسبية. (ملاح، 2019، صفحة 59)

خصائص المحاسبة الإبداعية:

- اعتماد المحاسب على قدراته المبتكرة في التحليل والتجميع والتصنيف والتبويب؛
- قدرات المحاسب على التخيل والحدس؛

- يتصف المحاسب بالشجاعة العالية والثقة بالنفس؛
- يعتمد المحاسب بشكل أساسي على التعليمات التي ترتكز على الحقائق وليس التعليمات الصادرة من
- الجهات الإدارية؛
- المحاسب المبدع هو الأكثر تطويرا لذاته من خلال الخبرة والنقد والتقويم. (قدوري و مقراني، 2022، صفحة 128)

المطلب الثالث: أشكال وأساليب المحاسبة الإبداعية.

أولا: أشكال المحاسبة الإبداعية:

تعددت أشكال وأنواع التلاعب بالحسابات وتتباين تصنيفاتها تبعا لدارسي هذه الظاهرة ولعلى من أبرز الذين درسوا هذه الظاهرة هم Mulford وComiskey في كتاب Schilit سنة 2002 حيث عددوا هذه الأشكال فيما يلي :

1) **المحاسبة النفعية:** هي الإصرار على اختيار وتطبيق أساليب محاسبة محددة لتحقيق أهداف مرغوبة منها تحقيق أرباح عالية، سواء أكانت الممارسات المحاسبية المتبعة مستندة إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم لا.
2) **إدارة الدخل:** هي التلاعب في الدخل بهدف الوصول إلى هدف محدد بشكل مسبق من قبل الإدارة، أو متنبأ فيه من قبل محلل مالي، أو ليكون متوافقًا مع مسارات محددة للعمل. (شريط، رزاق لبزة، و شريف حضرية، 2017، صفحة 39)
3) **تلطيف صورة الدخل:** هو شكل من أشكال التلاعب في الدخل يتضمن نقل الدخل بين الفترات المتفاوتة المستوى وذلك بتخفيض الدخل في السنوات ذات الدخل الجيد ونقلها إلى السنوات ذات الدخل السيئ. يعد من أشكال التلاعب التي تعتمد على تخفيض الأرباح المتزايدة في الدخل والاحتفاظ فيها بشكل مخصصات للفترات الزمنية ذات الدخل السيئ.
4) **التلاعب بالتقارير المالية:** يعرف التلاعب بالتقارير المالية بأنه إظهار بيانات خاطئة بشكل متعمد، أو حذف قيم معينة أو إخفائها في البيانات المالية، بهدف تضليل مستخدمي البيانات المالية، وهذا النوع من التلاعب يعتبر عملا مخالفًا للقانون. (حسن نمر الحبلي، 2009، صفحة 22)
5) **ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية:** هي ممارسات لأساليب تختلف عن أساليب المحاسبة الطبيعية للحصول على أرباح غير حقيقية، من خلال ممارسات ابتكارية ومستحدثة معقدة من خلال التلاعب في قيم المصاريف والإيرادات. (شريط، رزاق لبزة، و شريف حضرية، 2017، صفحة 39)

ثانيا: أساليب المحاسبة الإبداعية:

1) أساليب المحاسبة الإبداعية من حيث الغرض:

يمكن تبويب أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية في أربعة مواطن أساسية:

1-1 أساليب المحاسبة الإبداعية في الإفصاح: يتم ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية من خلال الإفصاح عن طريق البنود التالية:

1-1-1 التمويل خارج الميزانية: تلجأ بعض الشركات إلى عدم الإفصاح أو الإفصاح بصورة غير مباشرة عن عمليات التمويل ذات الأهمية النسبية في الشركة، حيث تقوم بعمليات تزيد من التزاماتها دون أن تظهر تلك الزيادة في ميزانيتها ويسمى التمويل خارج الميزانية؛ تهدف طريقة التمويل هذه في الغالب إلى التحكم في نسب المديونية، وقد ذكر Smith سنة 1992 أن الهدف من التمويل خارج الميزانية يكون في العادة من أجل تخفيض مديونية الشركة، وهي طريقة شائعة لدى الشركات الامريكية والبريطانية تمكنها من اخفاء بعض التزاماتها أو أصولها.

ولعل أكثر ما يعارض هذا الأسلوب من مفاهيم المحاسبة هما: الملائمة وأمانة المعلومات؛ ذلك أنه يتعين على الشركة الإفصاح عن معلومات الملائمة ذات العلاقة بأهداف القوائم المالية، اضافة إلى أن القوائم المالية التي يمكن الاعتماد عليها، يجب أن تفصح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية مثل مصادر التمويل هنا.

1-1-2 عقود الايجار: تتمثل صور التمويل الخارجية للميزانية غالبا في عقد ايجار طويل الأجل غير قابل للإلغاء، مسجل في دفتر الشركة على أنه عقد ايجار تشغيلي وذلك لأنه لا يستوفي الشروط اللازمة لاعتباره عقد ايجار رأسمالي، ويترتب على ذلك عدم ظهور قيمة العقد الحالية في قائمة المركز المالي، كما لا يتوجب اطفاء قيمة الأصل المستأجر كما هو مطلوب في عقد الايجار الرأسمالي، وبذلك يتم تفادي تحول المنافع والمخاطر المتعلقة بالأصل موضع العقد إلى المستأجر، ويبقى الأصل على قيمته ولا ينقص لعدم اهتلاكه؛ حيث يستوجب عقد الايجار الرأسمالي تبعا للمعايير المحاسبية الصادرة عن Scopa عرض الأصول المستأجرة في قائمة المركز المالي بصفة مستقلة عن غيرها من الأصول المملوكة وذلك ضمن الأصول غير المتداولة، كما يجب أن تظهر الالتزامات عن عقد الايجار الرأسمالي بالقيمة الحالية لدفعات الايجار المستقبلية ضمن الخصوم غير المتداولة.

اضافة إلى مصروفات استنفاذ الأصول المستأجرة وأي مصروفات تمويلية أخرى تخص عقد الايجار الرأسمالي، يجب أن تظهر في قائمة الدخل بصفة مستقلة عن المصروفات الاخرى المماثلة؛ أما عقد الايجار التشغيلي، فتثبت دفعات الايجار فيه عند استحقاقها كمصروف يحمل على دخل الفترة المالية ويظهر في قائمة الدخل.

وهكذا فإن الغرض من استخدام هذه العقود للتمويل يكمن في تجنب انتقال الخطر من المالك والتحكم في مديونية الشركة، نظرا لأن الالتزام المالي لا يظهر في قائمة المركز المالي ولذلك يسمى بالتمويل الخفي.

1-1-3 منشئات الغرض الخاص: تظهر منشآت الغرض الخاص في قيام الشركة بإنشاء منشآت تابعة لممارسة نشاط معين، وتحويل بعض أصول الشركة والتزاماتها الى المنشأة التابعة دون ادماجها في القوائم المالية للشركة الأم، وذلك عن طريق القيام بعض الأساليب للتهرب من شروط ادماجها.

1-1-4 التغيرات المحاسبية: تمارس الشركات في بعض الأوقات تغيرات محاسبية تؤثر على نتائجها المالية بشكل أو بآخر، وتكون تلك التغييرات إما في السياسات المحاسبية المتبعة أو التقديرات المحاسبية أو التغيير في الوحدة المحاسبية؛ ويعتبر تغيير الطرق المحاسبية التي تتبعها ادارة الشركة أشهر أدوات ادارة المكاسب، حيث تستغل الادارة الاختيارية المتاحة في هذا المجال بما يتناسب مع أهدافها.

1-1-4-1 التغييرات في السياسات المحاسبية: ينص معيار العرض والإفصاح العام أنه إذا حدث تغيير في السياسة المحاسبية، فانه ينبغي تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة بأثر رجعي، وذلك بتعديل القوائم المالية لكافة المدد المالية المعروضة إلا في الظروف التي يتعذر فيها تحديد البيانات المالية الضرورية للتعديل بصورة معقولة.

1-1-4-2 التغيرات في التقديرات المحاسبية: أما تغيير التقدير المحاسبي فمثاله أن تتغير الظروف الاقتصادية المحيطة باستخدام الأصل أو تستجد بعض الأمور التي لم تكن معروفة ولم يكن من الممكن التنبؤ بها، كما قد تتوسع مدارك المديرين وتتطور قدراتهم في التقدير والحكم، وكل ذلك يتطلب من ادارة المنشأة اعادة النظر في احتساب التقديرات المختلفة مثل قيم الأصول وأعمارها الانتاجية وقيمة الخردة في نهاية العمر الإنتاجي.

1-1-4-3 التغيرات في الوحدة المحاسبية: ويتضمن التغيير في شكل الوحدة المحاسبية، ومثال ذلك حالات اندماج الشركات وما يتطلبه من توحيد القوائم المالية، والتغيرات في نسب الملكية التي تؤثر على سيطرة الشركات.

1-2 أساليب المحاسبة الابداعية في التوقيت:

1-2-1 الاعتراف بالإيراد: يعتبر التلاعب في الاعتراف بالإيراد من أكثر المخالفات التي كشفت عنها هيئة بورصة الأوراق المالية في نيويورك SEC، حيث شكلت نسبة المخالفات المتعلقة بالاعتراف بالإيراد غير المتحقق Premature Revenue أو من إجمالي مخالفات المحاسبة والمراجعة AAERS N° 224-1 المنشورة من الهيئة في الفترة من عام 1982 وحتى عام 1989؛ ويرى Torre أنه على الرغم من أهمية مسألة التلاعب في الاعتراف بالإيرادات وانتشارها، إلا انها تعتبر أقل المجالات بحثا فيما يتعلق بالمحاسبة الإبداعية

وفي ذلك يقول:

قد ورد في الدراسات المحاسبية التي تناولت الممارسات التعسفية المحتملة للاعتراف بالإيراد مسالة الاعتراف بالإيرادات الوهمية، غير أن الايرادات الوهمية تخرج عن حدود المحاسبة الابداعية إلى الاحتيال، ولذلك ينحصر الحديث في هذا الجزء عن استعجال الاعتراف بالإيرادات الحقيقية في قائمة الدخل كأسلوب من أساليب المحاسبة الإبداعية.

1-2-2 الاعتراف بالمصروف: تعد المحاسبة عن المصروفات من المجالات المحاسبية الأكثر اعتمادا على التوقعات والتقديرات القائمة على الحكم الذاتي، وهذا الأمر يسمح للشركات بالتحكم في أرقامها للحصول على أرباح أكثر أو أقل حسب المصلحة، ويعتبر أكثر الأساليب المتعلقة بالاعتراف بالمصروف هي نقل المصروفات إلى فترات محاسبية لاحقة أو سابقة، وهو ما يندرج ضمن أساليب الإفصاح والتقدير والتصنيف اضافة إلى التوقيت؛ فمن حيث الإفصاح تشتهر طريقة نقل المصروفات الجارية إلى فترات محاسبية لاحقة أو سابقة من خلال تغيير السياسات المحاسبية، كما تقوم الشركات في معالجتها للمصروفات بعدم شطب الأصول الواجب شطبها في الفترة لتفادي تحميل الفترة بأي خسائر اضافية.

أما من حيث التقدير يتم التحكم في المصروفات من خلال رسملة المصروفات التشغيلية، ومثال ذلك أن تقوم الشركة بالتلاعب في مستحقات مصروفات الحملات الإعلانية المحملة على الفترة، أو أن تمارس الاحتساب البطيء لاهتلاك أصول الشركة بتصنيف المصروف ضمن المصروفات غير المتكررة عند الرغبة في التقليل من مصاريف الفترة. (بنت محمد بن علي القري، 2010، الصفحات 54-64)

1-3 أساليب المحاسبة الإبداعية في التقدير:

ويمكن تقسيم أساليب المحاسبة الإبداعية في التقدير على النحو التالي:

1-3-1 سياسات رسملة المصروفات: تقوم بعض الشركات بالاستفادة من اختلاف الأساليب المحاسبية المتاحة لمعالجة المصروفات، اذ أن بعض المصروفات التي تتكبدها الادارة ويمكن ربطها بأرباح مستقبلية (مصروفات الإرادية) يتم رسملتها ثم إطفائها او استفادتها على المدى الذي يتوقع فيه الارباح حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛ الإجراء يتطلب الكثير من التقدير والحكم الشخصي الأمر الذي يجعله من أشهر طرق التلاعب في المصروفات والإيرادات، وتعتبر مصروفات البحث والتطوير وتكاليف السيطرة ومصروفات انشاء وتصميم وإدارة وحماية المواقع الالكترونية على الشبكة وبعض مصروفات التسويق والدعاية المباشرة المتعلقة بتصميم وطباعة ونشر الكتالوجات وإنتاج الافلام والبرامج التلفزيونية الدعائية، وكذلك مصروفات التنقيب عن النفط في الشركات البترولية في أحد مواقع الشركة جميعها أمثلة على موضع تلاعب الشركات في المصروفات نظرا لجواز اعتبارها مصروفات ارادية تتم رسملتها واستنفادها.

1-3-2 تكاليف البحث والتطوير: تعتبر تكاليف البحث والتطوير أحد الأمثلة القليلة للأصول غير الملموسة الناشئة ذاتيا في القوائم المالية، وتنطوي أنشطة البحث والتطوير على عنصر عدم التأكد (Uncertainty) بدرجات مختلفة، ويختلف عنصر عدم التأكد في البحث والتطوير عن عناصر المخاطرة التي تواجه أي استثمار آخر؛ وينص معيار تكاليف البحث والتطوير على وجوب إثبات تكاليف البحث والتطوير كمصروفات فور حدوثها، ويجوز إذا توفرت شروط معينة للرسم على تكاليف البحث والتطوير وإثباتها كأصل غير ملموس؛

ويحدد المعيار السابق تلك الشروط كما يلي:

- تحديد المنتج أو العملية بوضوح وإمكانية فصل وقياس التكاليف المرتبطة بالمنتج أو العملية بطريقة موثوقة؛
- عزم المنشاة على إنتاج وتسويق أو استخدام المنتج أو العملية؛
- وجود سوق للمنتج أو العملية أو التأكد من منفعة المنتج في حال استخدامه داخل المنشأة؛
- وجود موارد كافية ومتاحة والتأكد أن هذه الموارد يمكن توفيرها لإكمال مشروع التطوير والتسويق واستخدام المنتج أو العملية.

1-3-3 استهلاك الأصول الثابتة: فيما يتعلق بالاستهلاك فتلجأ الشركات إلى استغلال اختيارية طريقة احتساب الاستهلاك، بما يتماشى مع مصلحة مركزها المالي، فمن المتعارف عليه محاسبيا أن يتم استهلاك الأصول إما بتحميل السنوات الأولى بقسط استهلاك أكبر بطريقة القسط المتناقص أو بطريقة القسط الثابت، حيث توزع التكلفة بالتساوي على سنوات العمر الانتاجي المقدر؛ ومن جهة أخرى لا تتضمن المبادئ المحاسبية على أية شروط تحدد الأعمار الإنتاجية للأصول، أي لا تحدد المدة الزمنية لاستهلاك الأصول الثابتة ،الأمر الذي يتيح للإدارة فرصه زيادة أو تخفيض أعمار الأصول حسب ميولاتها الشخصية أو المؤسساتية.

إذا ظهرت الحاجة إلى الحكم الشخصي في تقدير عمر الأصل الإنتاجي، توفر للمديرين الفرصة أو الاختيارية في تمديد أو تقصير العمر (مدة الاستهلاك) للحصول على مصروفات فترية أقل أو أكثر بالتالي التحكم في الأرباح؛ ذلك أن القيمة الدفترية للأصل تتناسب طرديا مع عمرها، كزيادة مدة استهلاك الأصل يعني تقليل معدل الاستهلاك وبالتالي زيادة قيمة الأصل في قائمة المركز المالي، والعكس صحيح.

1-3-4 إطفاء الشهرة والعلامات التجارية: الشهرة من المواطن الرئيسية التي تحتمل تباينا كبيرا في معالجة أعمار الأصول غير الملموسة المختلفة من شركة إلى أخرى، وبهذا القدر من المرونة والاختيارية قد يتم اختيار فترة اطفاء طويلة، تكون أكثر من العمر الاقتصادي للأصل غير الملموس، وبذلك تقلل هذه الفترة من مصروف الإطفاء ويزيد ذلك من ايرادات الفترة.

1-3-5 المدينون والدائنون: يتم من خلال المدينين إدارة الايرادات ليس فقط التلاعب في الاعتراف بالإيراد، ولكن حتى في تقويم حسابات المدينين، حيث يتم تقدير الحسابات المدينة وفقا لسياسة الحيطة والحذر بإنشاء مخصص للحسابات المشكوك في تحصيلها يطرح من إجمالي المدينين؛ تقوم الشركة التي ترغب في تضخيم ايراداتها بتقليل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وبالتالي زيادة الأرباح، والمخصصات كما أشير إليها سابقا فهي أحد العناصر المحاسبية التقديرية المستخدمة للتأثير على مصروفات الفترة؛ فإذا قدرت الشركة أن الحساب المخصص المسجل في الميزانية أكثر مما ينبغي تقوم بتخفيض مقدار المخصص والحصول على زيادة في الأرباح؛ وعلى العكس من ذلك قد تلجأ الشركة إلى المبالغة في تقدير المخصص في السنوات المالية الجيدة بهدف تكوين احتياطيات يمكن استخدامها في السنوات غير الجيدة وذلك بهدف التحكم في تقلبات الأرباح.

1-3-6 المخزون السلعي: إن المبالغة في تقدير المخزون يقلل من تكلفة البضاعة المباعة ويزيد من صافي الدخل وهناك الكثير من المداخل التي توصل هذه المبالغة ولعل أبسطها أن يتم المبالغة في العدد الفعلي لعناصر المخزون، غير أنها تعد احتيالا صريحا، والطريقة هنا ان يتم التلاعب في تقدير المخزون وتصنيفه.

1-4 أساليب المحاسبة الإبداعية في التصنيف والعرض:

1-4-1 قائمة الدخل: تحتوي قائمة الدخل على أرقام أساسية لأغراض التحليل المالي، مثل الأرباح التشغيلية، صافي الربح وغيرها؛ كما تدور المحاسبة الإبداعية حول تعجيل أو تأخير المصروفات أو الإيرادات أو المكاسب أو الخسائر، أي نقلها بين الفترات المحاسبية؛ ويتم ذلك في قائمة الدخل من خلال التلاعب في التصنيفات والإيضاحات في قائمة الدخل للفترة المراد تغييرها.

وتعد قائمة الدخل من أهم القوائم المالية، على الأقل بالنسبة للمستثمر، والتلاعب فيها يكون إما تلاعبا بالإفصاح أو بالتصنيف أو كلاهما، أما التلاعب في تصنيف عناصر قائمة الدخل، فمثاله التلاعب في تصنيف العناصر غير العادية أو العناصر الغير متكررة التي قد تتضمنها قائمة الدخل، وتدخل من ضمنها الخسائر التي تنشئ عن الكوارث الطبيعية، أثر التغييرات المحاسبية الناتجة عن تبديل السياسات المحاسبية ، أو تغيير التقديرات أو تصحيح الأخطاء المحاسبية.

حيث تباينت طرق معاملة العناصر الغير متكررة بين الشركات، وربما حتى بين الفترات في شركة واحدة، حيث تلجأ الإدارة إلى تصنيف مكاسب بيع الأصول ضمن العناصر التشغيلية، وتضمين الخسائر ضمن العناصر الغير متكررة لتجنب التأثير على النتائج التشغيلية.

1-4-2 الاستثمارات: أعلنت شركة WorldCom عن اكتشاف مخالفات محاسبية بقيمة 3,75 مليار دولار في السنوات 2002/2001، وأشارت نتائج التحقيق الأولية إلى أن هذه الشركة مارست عمليات تحويل بين حسابات داخلية أبرزها تسجيل تكاليف التشغيل رسوم استخدام شبكات شركات اتصالات أخرى، واعتبارها استثمارات رأسمالية طويلة الأمد في خطوة مكنتها من إخفاء جانب من نفقاتها، وتضخيم تدفقاتها المالية، وإظهار أرباح غير حقيقية. (بنت محمد بن علي القري، 2010، الصفحات 64-70)

2) أساليب المحاسبة الإبداعية في التلاعب بالقوائم المالية:

2-1 أساليب المحاسبة الابداعية للتلاعب في قائمة المركز المالي:

يمكن أن نجمل أهم ممارسات المحاسبة الابداعية التي قد تتم على قائمة المركز المالي فيما يلي:

2-1-1 أصول المعنوية: حيث يتم المبالغة في تغيير الأصول المعنوية، مثلا العلامة التجارية أو الاعترافات أو شهرة المحل غير المشتريات بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن المعايير المحاسبية الدولية، أو القيام بتغيير طرق الإطفاء بشكل غير مبرر في تخفيض هذه الأصول.

2-1-2 الأصول الثابتة: مثل عدم الالتزام بالتكلفة التاريخية في تقييم الأصول الثابتة أو تغيير طريقة الاهتلاك ومعدلات الاهتلاك بشكل غير مبرر.

2-1-3 الاستثمارات المتداولة: حيث يتم التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية، أو القيام بإجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات انخفاض الأسعار.

2-1-4 النقدية: يتم في هذا البند عدم الإفصاح على البنود النقدية المقيدة، والتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.

2-1-5 الذمة المالية: التلاعب هنا يكون عن طريق عدم الكشف عن الديون المتعثرة، بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها وإجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة، مثل تصنيف الذمم طويلة الأجل على أنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة المنشاة.

2-1-6 استثمارات طويلة الأجل: تغيير طرق المحاسبة المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل بشكل غير مبرر.

2-1-7 المطلوبات المتداولة: مثل عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة بهدف تحسين نسبة السيولة.

2-1-8 الموجودات الطارئة: حيث يتم إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها، مثل اثبات الايرادات المتوقع تحصيلها من دعوى قضائية عن أحد العملاء قبل إصدار الحكم فيه.

2-1-9 المطلوبات طويلة الأجل: مثل الحصول على قروض طويلة الأجل قبل اعلان الميزانية، بهدف استخدامها في تسديد قروض قصيرة الأجل لتحسين نسب السيولة.

2-1-10 المخزونات: في هذا البند ترتكز عملية التلاعب وممارسة أساليب المحاسبة الابداعية في تضمين كشوفات الجرد، بنود بضاعة راكدة ومتقادمة، اضافة الى عمليات التلاعب في أسعار تقييمها وتغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون من طريقة FIFO إلى CMP أو العكس.

2-1-11 حقوق المساهمين: مثل إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح العام الجاري بدلا من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة، كما يجب اعتباره بندا من بنود سنوات سابقة. (عبد القدر و مداحي، 2014، صفحة 72)

2-2 أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل:

يمكن تلخيص التلاعب في قائمة الدخل من خلال النقاط التالية:

2-2-1 تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع الشك: حسب الأصول المتبعة فإن تسجيل الدخول يتم بعد اكتمال عملية تبادل المنفعة، وفي هذه الطريقة يتم الاعتراف حسابيا ودفتريا بالدخل المترتب على عملية البيع قبل أن تكتمل العملية ذاتها على أرض الواقع وقبل اكتمال عملية تبادل المنفعة.

2-2-2 تسجيل إيراد مزيف: تتمثل هذه الطريقة في تسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة.

2-2-3 زيادة الإيرادات من خلال عائد لمرة واحدة: تتمثل هذه الطريقة في قيام إدارة شركة ما بزيادة إيراداتها خلال فترة مالية محددة من خلال زيادتها لمرة واحدة، يتم ممارسة هذا النوع من التلاعب من خلال استخدام عدة أساليب يمكن لإدارة الشركة القيام بها، وهي تعتبر من أساليب التلاعب الشائعة إذ تعطي هذه الممارسات صورة إيجابية عن إدارة الشركة من خلال زيادة إيراداتها وأرباحها في الوقت الذي يكون فيه أداؤها سيئا، وعادة يتم التعامل مع هذا النوع من العائد بالإشارة إلى أنه نجم عن عمليات غير جوهرية وغير تشغيلية.

2-2-4 نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة: إن هذا النوع من التلاعب ذو علاقة بحسابات الموجودات، حيث من المعروف أن المصاريف المترتبة عن تنفيذ الأعمال قد تؤدي إلى تحقيق منافع قصيرة الأجل، مثل الإيجارات والرواتب والإعلانات التي تحسم مباشرة من الإيرادات، وقد تؤدي إلى منافع بعيدة الأجل، مثل المباني والآلات التي تعد أصولا يحسب إهتلاكها على مدى طويل الأجل، وفي الوقت الذي تكون الفائدة منها قد تحققت فعليا وفي بعض الأحيان فإن بعض بنود هذه الأصول تصبح عديمة المنفعة وبالتالي يمكن تسجيلها كمصاريف تخصص مباشرة من الدخل.

2-2-5 الإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات: تقوم إدارة بعض الشركات في بعض الأحيان لغايات خاصة فيها مثل ارتباطات الالتزامات بشؤون قضائية أو الالتزامات بالشراء، بالإفصاح المتحفظ عن التغيرات التي تحدث في حسابات الالتزامات.

2-2-6 نقل الايرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة: تهدف هذه الطريقة الى تخفيض الأرباح الجارية أو الحالية ونقلها إلى فترة مالية لاحقة تكون الحاجة لها أكثر إلحاحية، وعادة ما تستخدم هذا الشركة عندما تكون أوضاع الشركة في السنة الجارية ممتازة، وتقوم بترحيل هذه الأرباح إلى فترات مستقبلية.

2-2-7 نقل المصروفات المترتبة عن الشركة مستقبلا إلى الفترة المالية الحالية لظروف خاصة: تستخدم هذه الأساليب في الأوقات التي تواجه فيها الشركة أوقات صعبة، لأن تراجع الأعمال وغيرها من النكسات يدفع المديرين إلى عمل إجراءات في السجلات المحاسبية لمواجهة ذلك على أمل أن المستقبل سيكون أفضل، بهدف التخفيف من الأعباء عن الوقت الراهن على حساب مستقبل جيد متوقع. (شريط، رزاق لبزة، و شريف حضرية، 2017، الصفحات 42-43)

2-3 أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية:

هذه القائمة تبين التدفقات الداخلة والخارجة خلال فترة زمنية معينة، وتبين مصادر هذه التدفقات والتي تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار، والتدفقات النقدية من أنشطة التمويل، وتعتبر مكملة للقوائم الأخرى كونها تقدم معلومات مبنية على الأساس النقدي وأهم أساليب المحاسبة الإبداعية فيها:

- التلاعب بتصنيف بنود الأنشطة الداخلة والخارجة في قائمة التدفقات النقدية، باعتبار الأنشطة التمويلية والاستثمارية على أنها تشغيلية أو العكس حسب مصلحة الإدارة؛

- زيادة التدفقات التشغيلية الداخلية أو تقليل التدفقات النقدية الخارجة من خلال تأجيل دفع الضرائب المستحقة؛
- التلاعب بزيادة التدفقات التشغيلية الخارجة للموردين بموجب كمبيالات أو شيكات مؤجلة الدفع والتلاعب بمصدر النقد الحقيقي، وتصنيفه الصحيح حسب مصدره (تشغيلي أو تمويلي أو رأس مالي)؛
- زيادة التدفقات الاستثمارية الخارجة على حساب التدفقات التشغيلية الخارجة، وتسجيل مدفوعات التطور الرأسمالي على أنها تدفقات استثمارية خارجية؛
- تقييم البنود الاستثمارية ودقة وصحة أسس احتساب هذه البنود، خاصة الاستثمارات طويلة الأجل والأصول الغير ملموسة؛
- تقييم التغيير في الأصول الثابتة ضمن الأنشطة الاستثمارية؛
- تقييم البنود التمويلية، وأن تصنيف الأسهم المعاد شرائها والمصدرة من الشركة أصلا ضمن الأنشطة التمويلية؛
- الكشف عن تضمين ربح التشغيل لمكاسب استثنائية أو غير عادية. (شريط، رزاق لبزة، و شريف حضرية، 2017، صفحة 44)

4-2 المحاسبة الإبداعية للتلاعب في قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

تعتبر قائمة تغيرات حقوق الملكية حلقة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وهي تتحدد من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية الفترة المالية وحتى نهايتها، ويتم الاعتماد في عرضها على أساس الاستحقاق حيث أن جميع عناصر بنود هذه القائمة معروضة لاستخدام أساليب المحاسبة الابداعية من خلال القيام بتغيرات وهمية في زيادة رأس المال أو تخفيضه، وكذلك رأس المال المكتسب ورأس المال المحتسب والتي تمارس من إعادة تقدير حجم الأخطاء السابقة أو خسائر الخيارات السابقة و أرصدة العملات الأجنبية. (عبد القدر و مداحي، 2014، صفحة 74)

المبحث الثاني: الأساليب الحديثة للمحاسبة الإبداعية.

المطلب الأول: مظاهر المحاسبة الإبداعية وأثرها على القوائم المالية.

إن التلاعب في بيانات بعض الشركات هو التقليل في النفقات الحقيقية وتضخيم الايرادات الحقيقية، ومن ثم اظهار أرباح وهمية، وفيما يلي بعض من تلك المظاهر التي يتم فيها استخدام المحاسبة الإبداعية وأثر كل منها في القوائم المالية:

- عدم اظهار الحسابات المستحقة والمعدومة، مما يؤدي إلى تضخيم الأرباح وحقوق الملكية والأصول المتداولة؛
- اعتماد تقديرات الإدارة للمخزون والبضائع وعدم تحقق مدقق الحسابات القانوني منها، مما يؤدي إلى تضخيم الأرباح والموجودات المتداولة؛
- تضمين المبيعات عقود البيع غير المؤكدة، مما يؤدي إلى تضخيم المبيعات والأرباح؛
- تسجيل جزء من المبيعات في الفترة اللاحقة أو الماضية، مما يؤدي إلى التأثير في النتائج والأرباح؛
- عدم استبعاد مبيعات ما بين الشركات التابعة والشقيقة، مما يؤدي إلى تضخيم المبيعات؛
- اعادة التقييم للأصول الثابتة، مما يؤدي إلى تضخيم الأصول وحقوق المساهمين؛
- تصنيف الشركات التابعة والخاسرة منها كاستثمار وعدم دمج حساباتها مع الشركة الأم، مما يؤدي إلى اظهار من الخسائر بنسبة الاستثمار المسجل؛
- زيادة توزيعات أرباح الشركات التابعة إلى الشركة الأم، مما يؤدي إلى تضخيم أرباح الاستثمارات؛
- تحويل الأعمال الخاسرة إلى الشركة التابعة، مما يؤدي إلى اظهار جزء من الخسائر بنسبة الاستثمار المسجل في دفاترها المحاسبية؛
- تسجيل بعض الإيرادات والمصاريف غير العادية في الاحتياطات الخاصة وليس في قائمة الدخل، مما يؤدي إلى التأثير ايجابيا أو سلبيا على الأرباح؛
- تخفيض المخزون بشكل غير عادي في نهاية الفترة، مما يؤدي إلى تحسين معدلات الدوران للمخزون؛
- تسريع تحصيل المدينين وتأخير دفع الدائنين في نهاية الفترة، مما يؤدي إلى تحسين معدلات الدوران للمدينين والدائنين؛
- تأخير عمليات الشراء وتسريع اصدار الفواتير في نهاية الفترة، مما يؤدي إلى تحسين معدلات الدوران للمدينين والدائنين، وتحسين النتائج النهائية وبالتالي صافي الأرباح المحققة. (علاق و دينوري سالمي، 2017، الصفحات 632-633)

المطلب الثاني: تقنيات ودوافع المحاسبة الإبداعية.

أولا: تقنيات المحاسبة الإبداعية:

تم تحديد إمكانية تطبيق المحاسبة الإبداعية في ستة مجالات رئيسية هي :الأنظمة المرنة، قلة التنظيم، الحكم الإداري فيما يتعلق بالتقديرات المستقبلية، توقيت بعض المعاملات، استخدام التعاملات الاصطناعية، وأخيرا إعادة تصنيف وعرض الأرقام المالية.

1) **الأنظمة المرنة**: في الكثير من الأحيان تسمح القواعد التنظيمية للمحاسبة باختيار السياسة التي تساعد الشركات على أداء مهامها، على سبيل المثال؛ وجود المرونة فيما يتعلق بحساب اهتلاك الاصول وخلق امكانية زيادة أو خفض قيمة صافي الأصول. وعلاوة على ذلك، يمكن تقييم الأسهم بطرق مختلفة، وبالتالي قد تكون قيمتها مختلفة؛ مما سيكون له أثر على حسابات النتائج. هذه التغييرات أيضا تغيير حجم الأصول المتداولة والغير متداولة؛ وهو ما يؤثر على التحليل عند حساب النسب المالية. إن التغيير في السياسات المحاسبية أو حتى الإبقاء على نفسها خلال عدة سنوات يعتبر أحد تقنيات المحاسبة الإبداعية. من السهل اكتشاف في أي سنة تم تغيير الطرق ولكن من الصعب أن تعرف من الوهلة الاولى آثار هذا التغيير او الابقاء على نفس السياسات على النتائج التي تحققها الشركات.
2) **قلة التنظيم**: يقصد به عدم وجود أو النقص في القوانين التنظيمية، على سبيل المثال في كيفية تسيير المخزون، كإبراز بعض العناصر على أنها بضاعة راكدة ومتقادمة، اضافة الى التلاعب في أسعار تقييمها وتغيير غير مبرر في طريقة التسعير.
3) **الحكم الإداري**: إن مجال تدخل الإدارة في التقديرات المحاسبية المستقبلية تعد أحد أهم تقنيات المحاسبة الإبداعية فاصله ويعتبر تحديد الديون المعدومة من غيرها أو المخزون الثالث أحد الأمثلة المشهورة على الحكم الإداري.
4) **توقيت المعاملات**: تأخير بعض المعاملات الحقيقية إلى وقت آخر لجعل الحسابات في الشركة كما يريدها المديرون أو المساهمون يعتبر هو الآخر أحد تقنيات المحاسبة الإبداعية. ففي بعض الحالات ؛ يمكن الاعتراف بالإيرادات إما بشكل سريع أو بطيء وذلك بتطبيق مبدأ الحيطة والحذر.
5) **التعاملات الاصطناعية**: يمكن ضمها الى المعاملات التي تقوم بتوزيع الأرباح والخسائر بين عدة فترات محاسبية. ويتحقق ذلك عن طريق المشاركة في اثنين أو أكثر مع وجود طرف إلزامي عادة ما يتمثل في البنك.
6) **إعادة التصنيف والعرض**: قد تشارك الشركات في التلاعب بعرض القوائم المالية وذلك عن طريق إعادة تصنيف بعض الحسابات للوصول إلى قيم قريبة من الواقع، لأن سلوك المدراء نابع من الفكرة السائدة وهي

أن البشر قد يرون الربح، مثلا، 20 مليون أكبر بشكل غير طبيعي من الربح من 198 مليون. (مشيد، الصفحات 340-341)

ثانيا: دوافع المحاسبة الإبداعية:

فيما يتعلق بالأسباب التي تؤثر على المديرين لاستخدام المحاسبة الإبداعية ، نذكر منها:

- التكلفة ناتجة عن تضارب المصالح، عندما يتم الدفع للمديرين وفقًا للبيانات المالية ، فسوف يميلون إلى استخدام تقنيات مختلفة للحفاظ على أرباحهم عالية قدر الإمكان؛
- قلة كفاءة المديرين، عندما لا يحصل المديرون على نتائج مرضية فإنهم يختارون المحاسبة الإبداعية للتستر عليها. كان الباحث البريطاني جيه أرجنتي هو أول من ربط بين ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة للتغطية على نقص كفاءة المديرين وسقوط الأعمال ، مشيرًا إلى أن استخدام هذه الأساليب هو مجرد تأخير لنهاية الشركة؛
- أوقات الأزمات، من السهل فهم أنه في أوقات الأزمات يمكن أن تواجه الشركات صعوبات ، مما يجعل مديريها يرغبون في إخفاء الحالة الحقيقية لأموالهم لتقديم صورة أفضل؛
- عولمة الكيانات، نظرًا لأنه في صميم عولمة الكيانات ، فإن التداول الحر لرؤوس الأموال في الأسواق المالية يحفز المديرين على استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية من أجل تعظيم قيمة الأسهم؛
- نهج مستخدمي المعلومات المالية، في الوقت الحاضر يمكن أن تكون البيانات المالية أداة مستخدمة لتعزيز صورة الشركة والحفاظ عليها فيما يتعلق بالمنافسة وكذلك المستثمرين والمحللين. هذا هو السبب في أن المديرين غالبًا ما يستخدمون المحاسبة الإبداعية؛
- ضغوط المساهمين للحصول على أرباح كبيرة، يمكن إجبار المديرين على استخدام تقنيات إبداعية من أجل تعظيم الربح الذي سيحقق أرباحًا كبيرة؛
- الحفاظ على نتيجة ثابتة، تفضل الشركات المصنفة في سوق الأوراق المالية نشر نتائج ثابتة أو تلك التي تظهر زيادة طفيفة ولكن بدون مخاطر بدلاً من الكشف عن المواقف التي تسجل تقلبًا كبيرًا في النتيجة.

عوامل أخرى تدعم استخدام المحاسبة الإبداعية:

- تنوع النشاط الاقتصادي، بسبب الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، هناك حاجة إلى حرية معينة من أجل تقديم صورة مواتية للشركة. يؤيد هذا الموقف وجود العديد من الخيارات المحاسبية وبالتالي السماح للشركات بتغيير النتائج؛
- عدم كفاية العدد أو عدم وجود قواعد محاسبية، نظرًا للتطور الاقتصادي المستمر لا تغطي قواعد المحاسبة جميع السيناريوهات المحتملة التي يمكن أن تواجهها الشركة وهذا هو سبب الحاجة إلى استخدام التفكير المهني في إيجاد الحلول؛

- غموض قواعد المحاسبة، معايير المحاسبة وكذلك التقديرات والتنبؤات الضمنية تخضع للتفسير الذي يفضل الإبداع عند التعامل مع قضايا مختلفة؛ (pop, 2013, pp. 56-57)
- الحصول على التمويل أو المحافظة عليه، غالبًا ما تسعى إدارات المؤسسات إلى الحصول على التمويل اللازم بأشكاله المختلفة، عندما تعاني المؤسسات من مشاكل في السيولة اللازمة لاستمرار عمليتها التشغيلية أو الاستثمارية وأحيانًا لسداد التزاماتها، ولكي تحصل على تمويل من المؤسسات المالية فإنها سوف تخضع لشروط مرتفعة يجب توافرها قبل الموافقة على منح هذا التمويل ومن ضمن هذه الشروط الواجب توفرها للموافقة على التمويل هو أن يكون نتيجة النشاط والوضع المالي للمؤسسة خلال الفترة من استلام التمويل لغاية سداده يسمح بسداد أصل التمويل والفوائد المترتبة علية وهذا الشرط لا يمكن للمؤسسة المالية أن تقدره أو تتوقعه إلا من خلال قراءتها وتحليلها للوضع المالي السابق لهذه الشركات طالبة التمويل، وهنا تلجأ منشئات الأعمال إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف تحسين قيمتها الأمر الذي سيؤثر على اتخاذ القرار الائتماني لدى المؤسسات المالية؛
- لغايات التلاعب الضريبي، تقوم بعض المنشآت المالية من خلال أساليب المحاسبة الإبداعية من تخفيض الأرباح والإيرادات وزيادة في النفقات وذلك من أجل تخفيض الوعاء الضريبي الذي سيتم احتساب قيمة الاقتطاع الضريبي بناءًا على قيمة هذا الوعاء. (عطا الله، مومن، و جرموني، 2017، صفحة 369)

المطلب الثالث: طرق اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وأهم المداخل الحديثة للحد منها.

أولا: طرق اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية:

لا شك أن مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة ، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية، وذلك لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها، وفيما يلي عرض لأهم الاتجاهات والوسائل والأساليب المستخدمة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها وهي:

1) **تكوين لجان مراجعة:** ظهرت فكرة لجان المراجعة في الولايات المتحدة بعد الهزات المالية العنيفة الناجمة عن التلاعب في التقارير المالية، والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك NYSE و هيئة سوق المال الأمريكية SEC، بالتوصية بضرورة إنشاء لجنة بالشركات المسجلة بها مكونة من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتهما تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه، وذلك كمحاولة لزيادة استقلاليته عند إبداء رأيه في القوائم المالية التي تصدرها الشركات، ولهذا الأمر فقد أوصى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA عام 1967 جميع الشركات سواء المسجلة في البورصة أو العامة بضرورة إنشاء لجنة المراجعة، و في عام 1972 أصدرت هيئة سوق المال الأمريكية SEC توصيات بإلزام الشركات

لإنشاء لجنة للمراجعة، وفي عام 1978 ألزمت بورصة نيويورك جميع شركات المسجلة لديها بضرورة تكوين لجان مراجعة.

2) **حوكمة الشركات**: بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من اقتصاديات دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، في أواخر القرن العشرين والانهيارات المالية بالعديد من أسواق العالم، وكذلك في ظل انفتاح أسواق المال العالمية وعولمة الأسواق، والاعتماد على شركات القطاع الخاص لزيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول العالم والتوسع الهائل في حجم تلك الشركات، أصبحت هناك حاجة ماسة إلى وضع أسس ومعايير أخلاقية مهنية جديدة، وقد أطلق على تلك المعايير والأسس الأخلاقية ما يعرف الآن بمفهوم حوكمة الشركات Corporate Governance، وذلك للحد من الظواهر المحاسبة الإبداعية والأضرار الذي التي قد تنشأ من وجودها، وذلك لعدم وجود الشفافية اللازمة والتي من شأنها رفع مستوى الاقتصاديات العالمية والمحلية.

3) **خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية**: عن طريق التقليل من عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة، ولهذا الأمر فان لجنة معايير المحاسبة الدولية وفي تعديلاتها الأخيرة فإنها قد ألغت في معايير المعالجة البديلة، ووضعت معالجة قياسية في أغلب معاييرها، وبتخفيض البدائل فإن ذلك سيؤدي إلى أن الشركة التي ستختار معالجة محاسبية معينة تنتج من خلالها صورتها المرغوب فيها في العام، ستجبر فيما بعد على استخدام نفس المعالجة في الظروف المستقبلية الشبيهة، تكون فيها النتيجة أقل إرضاء.

4) **الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية**: ويتم ذلك عن طريق ما يلي:

- سن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى إلغائها، وفي هذا المجال فإنه عندما اتجهت بعض مصالح المحاسبة للشركات البريطانية للاستعانة بجزئية بند الطوارئ لحسابات الخسارة والربح في البنود التي يرغبون في تجنب تضمينها ربح التشغيل، ولهذا الأمر فقد رأت هيئة المعايير المحاسبية البريطانية إلغاء "بند الطوارئ" بشكل نهائي حتى لا تستغل بشكل خاطئ؛
- أما الطريقة الأخرى فهي عن طريق تفعيل فرضية الثبات، ويقصد بالثبات هنا هو الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية، وهذا يعني أنه متى اختارت أي شركة ما سياسة محاسبية تناسبها في أحد الأعوام، فيجب عليها الاستمرار في تطبيقها في الأعوام اللاحقة، والتي ربما قد لا تناسبها تلك السياسات كما كانت، وهنا تجدر الإشارة الى أنه لا يعني من غير المسموح تغيير السياسات المحاسبية، لكن المقصود هو عدم تغيير تلك السياسات إلا في حالة الضرورة القصوى، شريطة الإفصاح عن التأثيرات المالية الناتجة على تغيير تلك السياسات؛
- أما الوسيلة الأهم والأقوى فهي يقظة وكفاءة المراجعين والمراقبين ولجان المراجعة في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية التي يتبعها البعض، ويتم هذا الأمر عن طريق اختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة

والمصداقية العالية، حيث أن المراجع الكفؤ والمتمكن يقوم على تصميم إجراءات المراجعة، للحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن المحاسبة الإبداعية التي يتم اكتشافها والتي تعتبر جوهرية للقوائم المالية الواحدة؛

5) **تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين والمستخدمين المعلومات المالية على مختلف أطيافهم:** ويتم هذا الأمر عن طريق إما التثقيف الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين، أو مستخدمي المعلومات المالية بغرض رفع مستواهم المحاسبي، أو عن طريق الجهات المعنية بسلامة وشفافية القوائم المالية وما يريد بها من معلومات، سواء كانت تلك الجهات حكومية أو من القطاع الخاص، وتتم عملية التثقيف عن طريق عرض برامج محاسبية تثقيفية وتعليمية أو ارسال الرسائل التوضيحية، أو عقد حلقات نقاشية لمستخدمي المعلومات المالية تشرح الممارسات الإبداعية التي تمارسها بعض الشركات وأهم التطورات في مجال المراجعة والمحاسبة.

6) **تفعيل التنظيم المهني لمهنة المحاسبة:** وذلك من خلال تحسين السلوك المهني، وتشكيل لجنة الأخلاق المهنية التي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب أن يلتزم بها المحاسب والمراجع المعتمد. (بلحياني، 2021، الصفحات 11-13)

ثانيا: أهم المداخل الحديثة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:

1) قانون سيربنس أوكسلي Sarbanes Oxley:

صدر قانون Sarbanes Oxley سنة 2002 في الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف تعزيز الرقابة في مكاتب المحاسبة والتدقيق من خلال ضرورة الالتزام بالبنود الواردة فيه، ومنذ صدور هذا القانون تجلى أثره على الممارسات المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية، وما يفيد دراستنا هو مساهمته في استبعاد ممارسات المحاسبة الإبداعية من التقارير المالية، حيث أن قانون أوكسلي فعل الرقابة على مكاتب التدقيق ومنع التواطؤ مع ادارات الشركات، كما قلل المخاطر في حالة عدم اكتشاف الاختلاس والمخالفات في الوقت المناسب، وبالتالي تخفيض حجم وحالات المخالفات المالية؛ حيث أن إصدار مثل هذه القوانين واعتبارها مدخلا حديثا له أهمية بالغة لتعزيز الثقة في مهنتي المحاسبة والتدقيق، من أجل المساهمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

2) قانون بانفورد Benford:

يعد قانون بانفورد من المداخل الحديثة للحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات حيث يعتبر من بين أهم التقنيات الحديثة للكشف عن ممارسة المحاسبة الإبداعية (الإحتيال المالي)، فهو أحد التقنيات الرقابية الحديثة التي تعزز من جودة التدقيق من خلال المساعدة على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح لأنه لا يتطلب الكثير من الجهد وبرامج معقدة.

3) أسلوب العصف الذهني:

يعتبر أسلوب العصف الذهني من أكثر الأساليب المستخدمة في ايجاد الحلول المناسبة والفعالة للمشكلات في العديد من المجالات، وقد أطلق على العصف الذهني عدة مسميات أخرى لإبرازها عصف الأفكار و عصف الدماغ ، مهاجمة المشكلة ذهنيا، ويعرف العصف الذهني على أنه: "أسلوب علمي يعتمد على توليد أكبر ما يمكن من الأفكار الإبداعية التي يتوقع من خلالها المساهمة في تحديد مشكلة أو مشكلات معينة ومن ثم التوصل إلى حلها من خلال المناقشة وتبادل الآراء"، حيث أن استخدام تقنية العصف الذهني في كشف الاحتيال، يمكن أن يساهم في تقديم دليل لتحسين احتمالية اكتشاف المدققين لمجالات الاحتيال، ويمكن أن يتم ذلك من خلال استخدام طريقة متعددة المراحل تعتمد على قيام المدققين بجمع المعلومات المرتبطة بخطر سوء التقدير المادي بسبب الاحتيال، ومن ثم استخدام جلسات العصف الذهني لتحديد عوامل خطر الاحتيال، و استخدام هذه المعلومات في تطوير تقييم خطر الاحتيال، حيث يمكن أن يساهم ذلك في تغيير كادر العمل المشارك وتعديل التوقيت، ومدى كفاية إجراءات التدقيق. (حافي، 2019، الصفحات 104-105)

المبحث الثالث: دور الإفصاح المحاسبي في الحد من مخاطر التلاعب بالبيانات المالية.

المطلب الأول: دور المعيار IFRS7 في الحد من مخاطر التلاعب بالبيانات المالية.

يكمن الهدف الأساسي للمعيار IFRS7 في تقديم معلومات كمية ونوعية حول الأدوات المالية وما يرتبط بها من مخاطر ومدى تأثيرها على الوضعية المالية للمؤسسة، والسياسات المحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية وفقا لمعايير التقارير المالية IFRS7.

وعلى هذا الأساس يكمن دور المعيار الدولي IFRS7 في الكشف والحد من التلاعب بالبيانات المالية في النقاط التالية:

- كان يتم التلاعب في قياس الأصول المالية للمؤسسة عن طريق تقييمها بالتكلفة التاريخية مع وجود بديل لقياسها بالتكلفة العادلة، أما من خلال الإفصاح في المعيار IFRS7، فهو يفرض تقييمها بالقيمة العادلة إذا ما توفرت معلومات عنها، ويمنع التقييم بالتكلفة التاريخية من خلال التقييد الذي فرضه على المؤسسات، حيث لا يمكنها تغيير تصنيف أصل صنف في الأساس بغرض المتاجرة إلى محتفظ به؛
- يتم التلاعب في جانب الاستثمارات عن طريق تغيير الطرق المتبعة في المحاسبة عن تلك الاستثمارات من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية، أما من خلال المعيار IFRS7 فيتم الإفصاح عن الاستثمارات حتى تاريخ استحقاقها؛
- يتم التلاعب في الخصوم طويلة الأجل مثل الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية، بهدف استخدامها في تسديد قروض قصيرة الأجل، من أجل تحسين السيولة، وهنا يأتي دور المعيار IFRS7 حيث يقوم بالإفصاح عن كل القروض وحسابات القبض وغيرها من الخصوم؛
- كما يتم التلاعب في تغيير السياسات المحاسبية المتبعة، وبالتالي فدور المعيار هنا يكمن في إجبار المؤسسة على الإفصاح عن نوع الطريقة المحاسبية المتبعة، فمثلا في جهة تسيير المخزون يتم تغير الطريقة من FIFO إلى CMP أو العكس، والمعيار هنا يجبر المؤسسة على الإفصاح عن الطريقة المتبعة في تسيير المخزونات لديها؛
- يتم التلاعب أيضا في الميزانية عن طريق إظهار أصول محتملة قبل التأكد من تحقيقها، مثلا تسجيل ايراد يتوقع الحصول عليه من رفع دعوة قضائية دون صدور الحكم فيها، والمعيار هنا يجبر الكيان بالإفصاح عن كل الأصول المحتملة؛

- كما يتم أيضا التلاعب عن طريق تسجيل الايراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك، حيث يجبر المعيار IFRS7 الكيان (المؤسسة)، على الإفصاح بكل الايرادات والمصاريف، إما في القوائم المالية أو في الملاحق، وبالتالي فالإفصاح عن كل الايرادات يمنع التلاعب بإضافة ايراد مزيف.

وعلى العموم فالمعيار المحاسبي الدولي IFRS7 الإفصاحات، يقوم بالإفصاح عن كل البيانات المالية في القوائم المالية من مصادر تمويل والتزامات وأصول واستثمارات وغيرها، يمنع أو يحد من ممارسة المؤسسة للمحاسبة الإبداعية، مما يعطي لمستخدمي هذه القوائم وضوح وشفافية عن المؤسسة ووضعها المالي.

المطلب الثاني: دور المعيار IFRS9 في الحد من مخاطر التلاعب بالبيانات المالية.

إن هدف المعيار الأساسي هو زيادة دقة وشفافية عملية ادراج المخاطر في الميزانية العمومية والأرباح والخسائر، وعليه فان هذا المعيار له دور فعال ومهم في الحد من مخاطر التلاعب بالبيانات المالية متمثل في اجبار المؤسسات أو الشركات على حساب القيم التقديرية المستقبلية للمخاطر، وقياسها اعتمادا على المعلومات المتعلقة بالأحداث الماضية و الظروف الحالية، مما يساعد على تسهيل عملية التنبؤ بالخسارة خاصة بالنسبة للمساهمين و مستخدمي القوائم المالية؛ حيث أنه قبل صدور المعيار IFRS9 الذي جاء محل المعيار IAS39، كان يتم التأخر في الاعتراف بخسائر القروض، حيث كان يتم الاعتراف بالخسائر عند حدوث خسائر ائتمانية فعلية وهذا أدى إلى عدة مشاكل وأزمات عالمية، وكذا خسارة المساهمين وكل مستعملي القوائم المالية وصناع القرار.

إضافة لذلك فالمعيار يزيد من فعالية التحكم في عمليتي القياس والإفصاح المحاسبي، عن طريق إما بالتكلفة المطفأة من خلال بيان الدخل الشامل، أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وفقا لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الشؤون المالية للأصول، وخصائص التدفق النقدي للأصول المالية، فالقيمة العادلة تعد المقياس الأكثر صدقاً في تمثيل المعلومات المحاسبية.

كما تضمن المعيار تعديلات جذرية في المعالجة المحاسبية للتحوط، فقد وسع نطاق تطبيق محاسبة التحوط لتشمل المزيد من الإفصاح عن أنشطة ادارة المخاطر؛ فمحاسبة التحوط تعمل على التحكم في معاملات تغطية المخاطر، وكذا تنظيم التوقيت المناسب للإفصاح عن المكاسب والخسائر في قائمة الدخل.

إذن فمحاسبة التحوط من خلال معيار الدولي IFRS9 تمنع حدوث اختلالات في قائمة الدخل، وتمارس الرقابة المالية لمعاملات التحوط التي من شأنها الحد من التلاعب في البيانات المالية.

المطلب الثالث: دور المعيار IAS24 في الحد من مخاطر التلاعب بالبيانات المالية.

إن هدف المعيار IAS24 الأساسي هو الإفصاح عن كل الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة سواء كانت علاقة مباشرة أو غير مباشرة، وكذا حجم التعاملات بينها، حتى لو لم تكن توجد هناك معاملات مع تلك الأطراف ذات الصلة فالمعيار يرغمها بالإفصاح عن علاقتها بهذه الأطراف.

وعلى هذا الأساس، يتجلى دور المعيار في الكشف والحد من التلاعب في البيانات المالية في اجبار المؤسسات بالإفصاح عن كل الأطراف التي لها علاقة بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، فعلى سبيل المثال نجد بعض الشركات تقوم بإنشاء ما يعرف بمنشأت الغرض الخاص، تكون في الأساس تابعة لها وتمارس نشاط معين، حيث تحول الشركة بعض أصولها والتزاماتها إلى المنشاة التابعة دون ادماجها في القوائم المالية للشركة، وهنا يأتي دور المعيار في القضاء على مثل هذه الممارسات وكشف كل الأطراف التي لها علاقة بالاحتيال والتلاعب.

ضف إلى ذلك في حالة وجود معاملات بين الشركة و الأطراف ذات الصلة، فإنها ملزمة أن تفصح على طبيعة العلاقة، ومبلغ كل من المعاملات، وأيضا مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، والمصروف المعترف به كدين على العموم؛ فإن من بعض أساليب المحاسبة الإبداعية التلاعب في مخصصات الديون المشكوك فيها، التي تعتبر أحد العناصر المحاسبية التقديرية المستخدمة للتأثير على مصروفات الفترة، تقوم بعض الشركات عندما تريد تضخيم ايراداتها باللجوء لتقليل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لزيادة الأرباح، اذن فنستنتج أن المعيار IAS24 يغلق مثل هذه الثغرات والفراغات، بتأكيده على ضرورة تطبيق متطلب الإفصاح عن ما ذكر سابقا من مخصصات الديون المشكوك فيها المتعلقة بمبلغ الأرصدة الحالية، وبالتالي خفض نسبة التلاعب في هذه الحالة.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم تقديمه، فإن المحاسبة الإبداعية بصورتها العامة وبمضمونها الشامل هي عبارة عن مجموعة من الأساليب المتاحة ضمن القواعد المحاسبية دون الخروج عنها، تمارسها الشركات أو المؤسسات من أجل إعطاء صورة تجميلية لمركزها المالي من أجل التأثير على انطباع مستعملي هذه القوائم المالية، وتمارس هذه الأساليب إما في توقيت العمليات، أو تقدير الحسابات، أو عرض وتصنيف القوائم المالية أو الإفصاح عنها.

ومن خلال معايير المحاسبة الدولية IFRS7/IFRS9/IAS24 ، قمنا بالوصول إلى أن هذه المعايير تساهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، حيث أجبرت المؤسسات على الإفصاح عن المعلومات والديون، المساهمات والطرق تصنيف الأصول والخصوم، القيم التقديرية المستقبلية للمخاطر وحتى الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة معها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، التي أثبتت نجاعتها في الحد من هذه الممارسات رغم وجود الثغرات إلا أنها في تطور مستمر إلى يومنا هذا.

الفصل الثالث: دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة.

تمهيد:

بناءا على ما تم دراسته سابقا وما تطرقنا إليه خلال الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية، ومن خلال الإطار النظري للمحاسبة الإبداعية، حيث تطرقنا فيها إلى دور الإفصاح أو دور المعايير المتعلقة بالإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

ومن خلال ما تم التطرق إليه في الفصلين السابقين ومحاولة التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في الحد من مخاط التلاعب بالبيانات المالية للمحاسبة الإبداعية، استخدمنا الأسلوب التحليلي لإثبات ما تم التوصل إليه في الفصلين السابقين، حيث تم استقصاء عينة من شركات اقتصادية لولاية ميلة حول دور الإفصاح في الحد من التلاعب بالبيانات المالية، وهذا انطلاقا من تحليل القوائم المالية الخاصة بكل عينة، وقمنا باستخلاص النتائج التي تؤكد أو تنفي الفرضيات التي أسس عليها هذا العمل، كما قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، الأول عبارة عن الجانب النظري أو التعريفي بالشركات محل الدراسة، أما المبحث الثاني فتطرقنا من خلاله إلى تحليل القوائم المالية الخاصة بكل عينة، أما المبحث الثالث فقمنا بوضع الاستمارة الاستقصائية واستخلاص النتائج.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

المطلب الأول: عموميات حول مطحنة بني هارون فرع مجمع سميد (Smide).

إن محيط مؤسسة الجزائرية الاجتماعي والاقتصادي في عقد الثمانينات يختلف عنه في عقد الستينات والسبعينات وذلك لأن الدولة تبنت آليات جديدة كفيلة بتحقيق ذلك، فقد أولت اهتماما كبيرا لمؤسساتها الاقتصادية ووضعت برنامجا مسطرا ومنظما من أجل التحكم في هذا الوضع وتسييره وفق المتطلبات، إذ لكل مؤسسة صناعية وتجارية نموذج مصغر عن نظام الدولة ومن هذه النماذج نجد مؤسسة الرياض.

أولا: لمحة تاريخية عن المؤسسة:

انبثقت مؤسسة الرياض في أول الأمر عن المؤسسة الأم (Sempac) وذلك في 22 ماي 1965 حيث كان مقرها في الجزائر العاصمة، أين كانت تعتمد على مركزية القرارات، ذات نظام اشتراكي، وفي سنة 1982 وفي إطار إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية عرفت هذه المؤسسة تعديل جذري في إعادة الهيكلة وذلك بتجزئة الوحدات الكبيرة إلى وحدات صغيرة حسب معايير معينة مع تغيير اسمها من "سومباك" إلى "الرياض" حيث انبثقت عنها مؤسسات جهوية هي: الرياض الجزائر، الرياض سطيف، الرياض سيدي بلعباس، الرياض تيارت والرياض قسنطينة والمخطط التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(2): مخطط يوضح المؤسسات الجهوية المنبثقة عن مؤسسة الرياض.

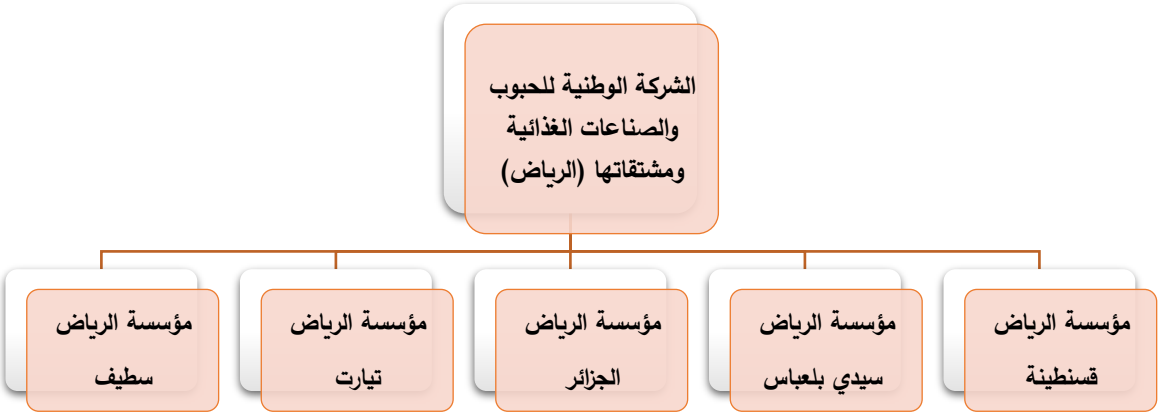

المصدر: قسم التخطيط بالمؤسسة.

عرفت هذه الشركة في نهاية التسعينات تحولا حيث تم تحويلها إلى شركة بالأسهم وفي سنة 2002 تم تسمية الرياض إلى مجمع سميد" Groupe Smide" وحاليا هو تحت اسم "أقروديف" "Agrodiv" وذلك ابتداء من 2015.

وفي نفس الإطار وتماشيا مع المعطيات الجديدة، تم تنظيم المؤسسات الوطنية على شكل شركات تجارية وهذا بإحداث شركات فرعية مستقلة على مستوى الوحدات ومن هنا كان تقسيم مؤسسة الرياض قسنطينة آنذاك وأقروديف قسنطينة حاليا إلى شركات فرعية وهي:

- الشركة الفرعية لصناعة الخمائر (بوشقوف قالمة)؛
- الشركات الفرعية للتحاليل الخاصة بالنوعية (المخبر المركزي).

بالإضافة إلى 6 مركبات صناعية وتجارية:

- المركب الصناعي التجاري مسيلة؛
- المركب الصناعي سيبوس عنابة؛
- المركب الصناعي التجاري مرمورة قالمة؛
- المركب التجاري سيدي راشد قسنطينة؛
- المركب التجاري بني هارون ميلة؛
- المركب الصناعي التجاري الساحل سكيكدة.

كما هو موضح في المخطط الموالي المؤسسات التابعة لمؤسسة أقروديف قسنطينة:

الشكل رقم(3): المؤسسات التابعة لمؤسسة أقروديف قسنطينة (Agrodiv).

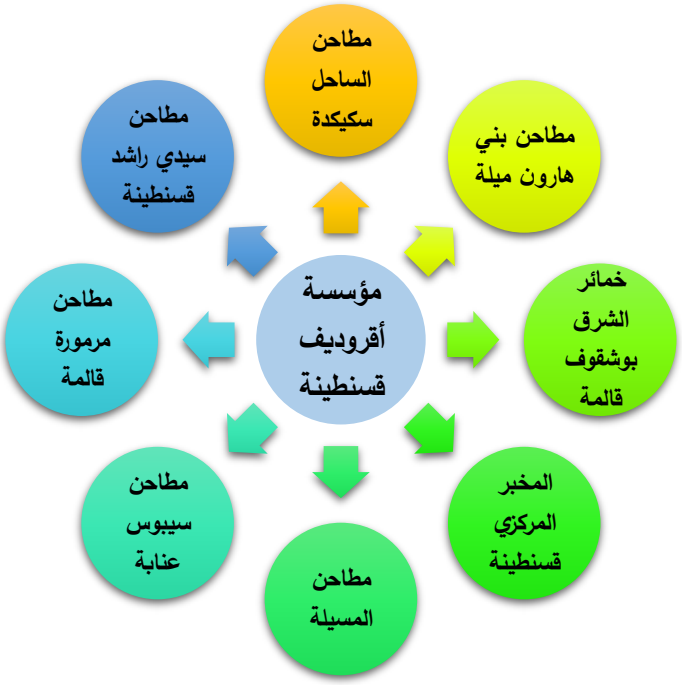

المصدر: من إعداد الطالبين.

ومن بين الشركات التابعة لفرع حبوب قسنطينة نجد المركب الصناعي التجاري بني هارون المتواجد مقره بالقرارم قوقة ولاية ميلة والذي يتكون بدوره من:

- الإدارة العامة؛
- الوحدة الإنتاجية والتجارية (فرجيوة)؛
- الوحدة الإنتاجية والتجارية قرارم قوقة هذه الأخيرة التي نحن بصدد دراستها.

ثانيا: تعريف الوحدة الإنتاجية والتجارية (القرارم قوقة):

تعتبر الوحدة الإنتاجية والتجارية مؤسسة عمومية اقتصادية يتمثل نشاطها أساسا في تحويل المادة الأولية والتي هي القمح اللين إلى مادة الفرينة التي تستعمل بدورها كمادة أولية في صناعات مختلفة تقوم بها مؤسسات أخرى. هذه المؤسسة تابعة لمؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها Riad تتعامل هذه المؤسسة مع الزبائن العاديين لتزويدهم بالفرينة والنخالة كما تتعامل مع المؤسسات الخاصة (كبيرة، متوسطة، صغيرة) وتتعامل أيضا مع التجار والمهنيين، كما تقوم بتزويد المخابز بالفرينة لصناعة الخبز والحلويات.

ثالثا: الموقع والمساحة:

تقع الوحدة الإنتاجية والتجارية لدائرة القرارم قوقة ولاية ميلة على الطريق الوطني 27 الرابط بين قسنطينة وجيجل، تتربع على مساحة قدرها 07 هكتارات 02 منها مغطاة تشكل سكنات للموظفين.

تحمل هذه الوحدة الرقم التسلسلي 431281 بمعنى:

- 43 يمثل الرقم الولائي؛
- 12 تشير إلى الشهر الذي بدأت المؤسسة نشاطها؛
- 81 وهي السنة التي انطلقت فيها السنة الإنتاجية.

وقد بدأت أشغال هذا المشروع في نوفمبر 1977 وانتهت في نفس الشهر من سنة 1983 من طرف شركة وطنية Sonatiba.

وشركة مجرية تعرف بـ: Complesce Budapest وكان ذلك على مراحل:

- تحويل الجانب التكنولوجي في 1-4-1976؛
- بداية التركيب في 14-04-1976؛
- نهاية الإنجاز في 14-04-1978.

نظرا لتأخر المطحنة تم تأجيل العملية الإنتاجية إلى غاية 05-11-1983 مع أنه كان من المفروض أن تبدأ نشاطها سنة 1981.

رابعا: بطاقة فنية عن الوحدة:

1) **الطاقة الإنتاجية:** تقدر بـ : 1600 قنطار يوميا أي ما يعادل 66 قنطار في الساعة من المادة الأولية (القمح اللين) منها:

- 1200 قنطار فرينة (دقيق الخبز)؛
- 400 قنطار نخالة.

2) **طاقة التخزين:** تقدر بـ : 125.000 قنطار من المادة الأولية (القمح اللين) موزعة على الفرينة والنخالة.
3) **عدد العمال:** يقدر عمالها بـ : 64 عامل بالإضافة إلى وجود عدد من الممتهنين في مختلف الاختصاصات مبعوثين من طرف التكوين المهني بالقرارم قوقة.
4) **رأس المال:** قدر رأس مالها بـ : 6000.000.000 دج.

خامسا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة والمصالح التابعة لها:

1) الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

الشكل رقم(4): الهيكل التنظيمي لمطحنة بني هارون فرع مجمع سميد(Smide).

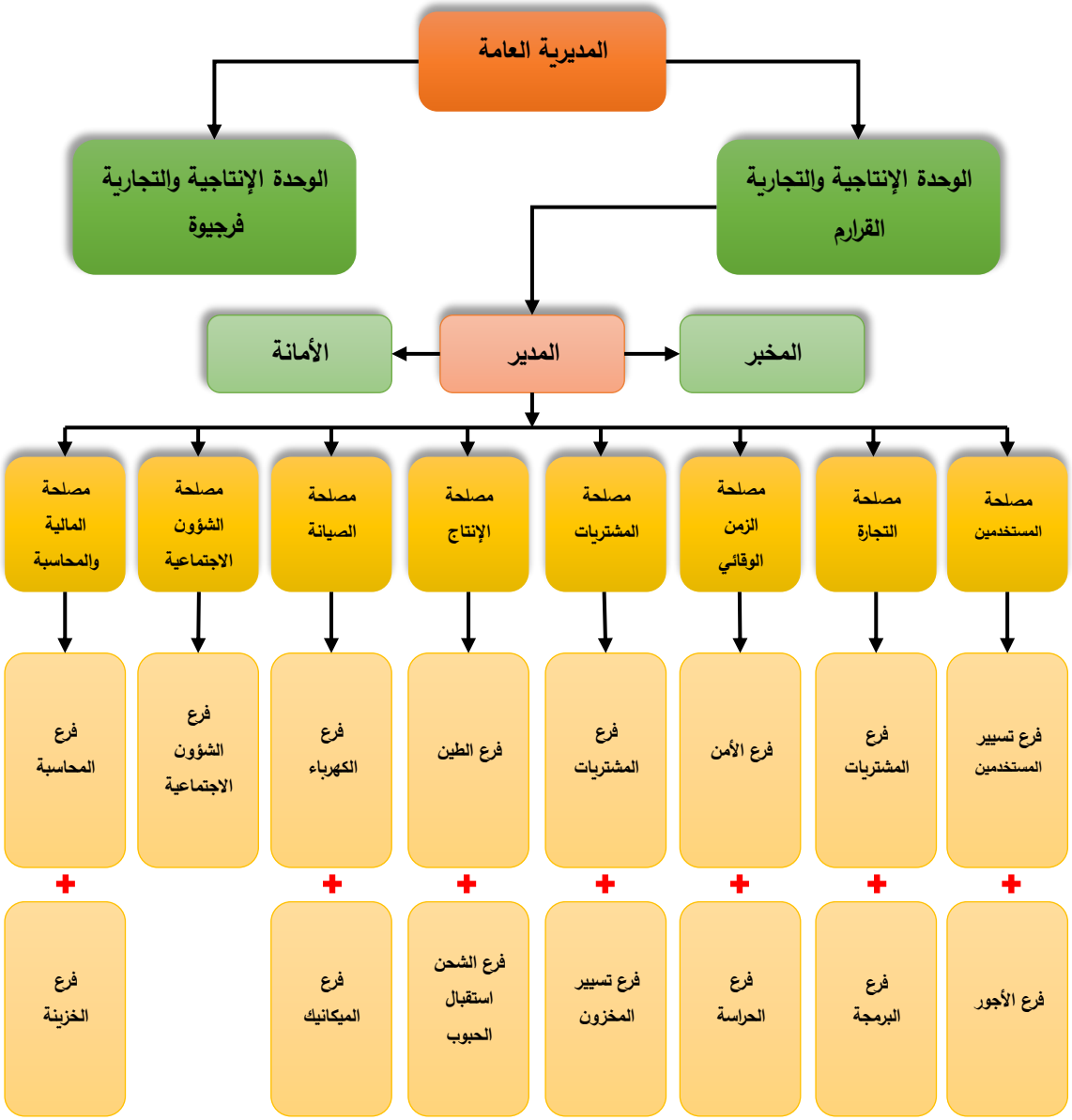

المصدر: من اعداد الطالبين.

2) المصالح التابعة لها:

2-1 مصلحة المشتريات: تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح الموجودة للوحدة لأنها الممون الأساسي للمصالح الأخرى وعليه المصلحة تقوم بدورين رئيسيين هما: التموين والتخزين؛ أما شراء المادة الأولية المتمثلة في القمح فإن المؤسسة العمومية CCLS هي المسؤولة حاليا عن تزويد المؤسسة بالمادة الأولية كما تقوم هذه المصلحة بشراء قطع الغيار والآلات وغالبا ما تقوم بشرائها من الخواص وتنقسم إلى فرعين هما: فرع المشتريات وفرع تسيير المخزون.

2-2 مصلحة الإنتاج: وهي الخلية الأساسية للوحدة لكونها المحرك الأول والأخير لنشاطها بحيث يقوم العمال بتحويل المادة الأولية إلى منتوج قابل للتسويق حيث يبلغ عددهم ثلاثون عامل (30 عامل) يزاولون نشاطهم بنظام 24/24 ساعة، تنقسم إلى 3 أقسام: قسم استقبال القمح، قسم التخزين، قسم التصنيع.

2-3 مصلحة الصيانة: تشمل مصلحة الصيانة لمختلف الآلات الميكانيكية، بحيث نجد الصيانة مبرمجة يوميا وأسبوعيا وشهريا، وكذا في حالات الأعطال الفجائية.

وتنقسم إلى قسمين هما:

- **قسم الميكانيك:** يهتم بالأعمال الميكانيكية التي تخص الآلات.
- **قسم الكهرباء:** يهتم بالأعمال الكهربائية.

2-4 مصلحة التجارة: تعد هذه المصلحة المرآة العاكسة وذلك لتحديث وضعيتها حيث انضمت إلى الوحدة الإنتاجية في 3 جانفي 2001 وأصبحت بذلك وحدة إنتاجية وتجارية (مطاحن بني هارون) بعد ما كانت مصلحة تابعة إلى المديرية العامة، شاركت في عدة معارض دولية ومحلية للقيام بالدعاية والإشهار يمثل دورها الأساسي في تموين السوق بالمواد المنتجة، داخل الوحدة وينقسم إلى فروع:

- فرع البيع؛
- فرع المشتريات؛
- فرع البرمجة.

2-5 المخبر: له الدور الأساسي في مراقبة جودة القمح اللين من جهة والمنتوج المتمثل في الفرينة من جهة أخرى، وذلك بإخضاع عينات من القمح والفرينة إلى التحليل في المخبر وبعد التأكد من سلامة وجودة العينات تؤخذ هذه الأخيرة إلى مصلحة الإنتاج لبدأ العملية الإنتاجية.

2-6 مصلحة الأمانة: وهي الحلقة التي تجمع بين مختلف المصالح والإدارة تهتم أساسا بنقل كل ما تحضره المصالح إلى المدير.

2-7 مصلحة الشؤون الاجتماعية: تقوم بإرسال وثيقة التعويضات التي تخص الموظف التأمينات وكذلك تزويد فرع الأجور بكل المعلومات الخاصة بالمنح العائلية والمدرسية والتعويضات الخاصة بحوادث العمل ومنح التقاعد...الخ. كما أن مهمة هذه المصلحة الاش ارف على المطعم والنادي تنقسم إلى فرعين:

- فرع الشؤون الاجتماعية؛
- فرع المطعم والنادي.

2-8 مصلحة الأمن الوقائي: يسهر ويعمل هذا الجهاز على توفير الأمن والحماية للعمال من جهة ومراقبة حركة العمال من جهة أخرى وتنقسم إلى قسمين:

- **قسم الأمن:** يعمل على حماية الوحدة من الأخطار الخارجية نهارا.
- **قسم الحراسة:** يهتم بتوفير الأمن ليلا.

2-9 مصلحة المستخدمين: تعد الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الوحدة في تسيير شؤون المستخدمين يشرف على تسييره رئيس الفرع ويقوم هذا الأخير بالمتابعة اليومية لكل تحركات المستخدمين على تقديم كل المعلومات إلى فرع الأجور.

2-10 مصلحة المحاسبة والمالية: خلال تربصنا بهذه الوحدة لاحظنا أن هذه المصلحة هي ملتقى لكل المصالح السابقة الذكر، ليس كأفراد وإنما عن طريق الوثائق المحاسبية التي تحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بكل مصلحة ومن تم يتضح لنا الوظيفة الجوهرية لهذه المصلحة إذ تعتبر كنظام تسيير مالي محاسبي في الوحدة فهي تعمل على المراقبة الدقيقة للحركات المالية وذلك ابتداء من وضع المخططات التقديرية للمصاريف المتوقع صرفها والإرادات اللازمة لتصليحها وكذا إنشاء مخطط مالي يكون بالتنسيق مع المديرية العامة فرع المحاسبة والمالية إلى غاية إعداد الميزانية الختامية للوحدة مرورا بمراحل عديدة لمعرفة وضعيتها المالية من حيث الربح والخسارة، وهذه المراحل تتمثل في متابعة جميع المعاملات التي تتم مع الزبائن والموردين.

حيث يتم بهذه المصلحة مراقبة جميع الوثائق المتعلقة بعملية الشراء والبيع، تلك التي تتم مع المديرية العامة، ففيها تتم المراقبة لجميع الوثائق القادمة من جميع المصالح بالوحدة كما لها علاقة بالبنوك والموردين، حيث يعد البنك الجزائري للفلاحة والتنمية BADR المتعامل الوحيد مع الوحدة، ويشترط قسم المحاسبة أن يكون على أتم الاستعداد لتقديم نتائج العمليات في أي وقت، وتحفظ الوثائق لمدة 10 سنوات في الأرشيف الخاص، ويوجد بها 3 عمال هم: رئيس المصلحة، فرع المحاسبة العامة، فرع الخزينة (المالية).

1 **رئيس المصلحة:** يسهر على تسيير المصلحة وتطبيق السياسات المالية للوحدة الإنتاجية والتجارية وإعداد الميزانية في كل دورة محاسبية، متابعة الحسابات وتحليلها أي كل شهر يقوم بتحليل حسابات المجموعة 3-4-5 مع توقيعها، كما يعمل على تنسيق النشاطات والتكفل بمراسلة المتعاملين مع الوحدة.

2 **فرع المحاسبة العامة:** يهتم بمراقبة الوثائق من مختلف المصالح من حيث الصيغة القانونية وصحة المعلومات والتسجيل المحاسبي برئاسة رئيس فرع المحاسبة العامة حيث يستعمل 7 أرقام في الحسابات الأولية منها رئيسية والباقي فرعية بالوحدة ، ولا تتم عملية التسجيل المحاسبي إلا بعد التأكد من أن الملف يحتوي على الوثاق التالية:

- الفاتورة؛
- مذكرة الإخراج (يمكن الاستغناء عنها في بعض الحالات)؛
- مذكرة الإدخال؛
- إذن الطلبية.

3 **فرع الخزينة (المحاسبة المالية):** يهتم بجميع الأمور المالية كدخول وخروج الأموال، استنادا على طلبيات التسجيل الآتية من جميع المصالح بعد التأكد من صحة الوثائق المرفقة؛ ويكون التسديد عن طريق البنك بواسطته شيكات بنكية أو عن طريق الصندوق نقدا أو عن طريق التحويلات البنكية ومثال ذلك إعداد الشيكات لمصلحة المستخدمين؛ كما يقوم بتسديد الموردين وإجراء عمليات التقارب البنكي في حالة تزويد الصندوق بمال ثابت كل هذه العمليات يشرف عليها رئيس فرع المحاسبة.

الشكل رقم(5): الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالية.

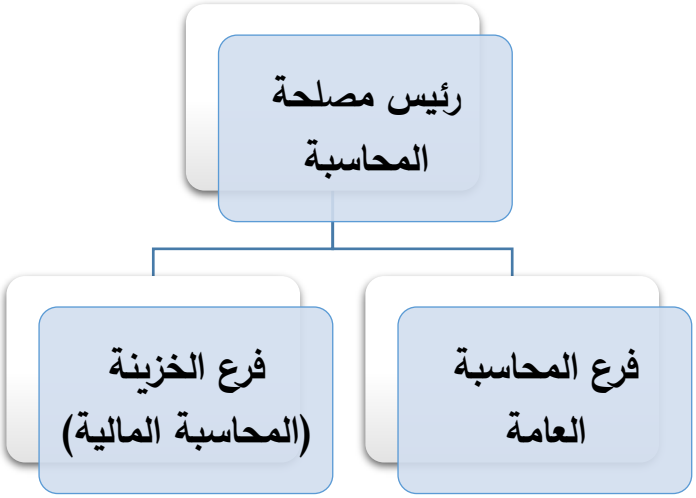

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية للمؤسسة.

سادسا: أهداف وأهمية المؤسسة:

1) أهداف المؤسسة:

1-1 الأهداف الاقتصادية: يمكن تلخيص الأهداف كما يلي:

- تحقيق الربح؛
- تحقيق متطلبات المجتمع؛
- عقلنة الإنتاج.

1-2 الأهداف الاجتماعية: تتمثل الأهداف الاجتماعية للمؤسسة فيما يلي:

- ضمان مستوى مقبول من الأجور؛
- تحسين مستوى المعيشة للعمال.

2) أهمية المؤسسة: إن وجود المؤسسة داخل أي مجتمع في حيز زمني ومكاني يجعلها تأثر وتتأثر به ومن خلال هذا التأثير تظهر لنا أهمية مطاحن بني هارون:

- توفير الشغل؛
- التأثير على الأجور؛
- التأثير على الاستهلاك.

المطلب الثاني: عموميات حول شركة ذات أسهم بلدي أغروليفال (SPA).

أولا: التعريف بالمؤسسة:

هي شركة ذات أسهم بلدي أغروليفال SPA نشأت سنة 2013 وزاولت نشاطها سنة 2014، وهي مؤسسة يغلب عليها الطابع الخاص بمساهمة قدرها 66 % من رأس المال، أما 34 % المتبقية ممولة من قبل الدولة؛ طبيعة الاستثمار فيها هو استثمار فلاحي شامل حيث نجد إنتاج نباتي يتضمن كل من المحاصيل والمغروسات حيث تنقسم المحاصيل إلى الحبوب أعلاف وبقول جافة، أما المغروسات تتمثل في أشجار الزيتون، أما الإنتاج الحيواني نجد كل من تربية الأبقار الماشية والنحل؛ كما أن المؤسسة لديها متعاملين كثر ولعل أبرزهم مجمع Grouze حيث هذه المؤسسة تقوم بتزويده بالحليب يوميا، وأيضا تقوم بتصدير منتج زيت الزيتون نحو فرنسا كما تتعامل مع تجار وحرفيين ومهنيين وغيرهم.

ثانيا: الموقع والمساحة:

تقع المزرعة على مستوى وادي النجاء بلدية رجاص ولاية ميلة تتربع على مساحة إجمالية قدرها 1094 هكتار، 15 هكتار أرض غير صالحة للزراعة (عبارة عن طرق ومسالك)، أما 1079 هكتار المتبقية عبارة عن أرض صالحة للزراعة مقسمة كما يلي:

- 180 هكتار عبارة عن أشجار زيتون مقسمة إلى 5 مناطق:
  - **منطقة الدرع**: المساحة المغروسة 60 هكتار، عدد الأشجار 6000؛
  - **منطقة شبشوب**: المساحة المغروسة 54 هكتار، عدد الأشجار 5400؛
  - **منطقة تمر لبيض**: المساحة المغروسة 40 هكتار، عدد الأشجار 4000؛
  - **منطقة طبيب**: المساحة المغروسة 16 هكتار، عدد الأشجار 1600؛
  - **منطقة بلاد قاط**: المساحة المغروسة 10 هكتار، عدد الأشجار 1000
- تم إستغلال مساحة إجمالية تقدر ب 304 هكتار لإنتاج القمح الصلب فنجد:
  - **إنتاج بذور**: المساحة الكلية تقدر ب 264 هكتار؛
  - **إنتاج استهلاك**: المساحة الكلية تقدر ب 40 هكتار؛
- تم إستغلال مساحة إجمالية تقدر ب 158 هكتار لإنتاج القمح اللين فنجد:
  - **إنتاج بذور**: المساحة الكلية تقدر ب 105 هكتار؛
  - **إنتاج استهلاك**: المساحة الكلية تقدر ب 43 هكتار؛
- تم استغلال مساحة إجمالية تقدر ب 60 هكتار لإنتاج الشعير الأخضر؛
- تم استغلال مساحة إجمالية تقدر ب 200 هكتار لإنتاج القرفالة والخرطال؛

- تم استغلال مساحة إجمالية تقدر ب 130 هكتار لإنتاج الفويلة؛
- تم استغلال مساحة إجمالية تقدر ب 20 هكتار لإنتاج البقوليات.

ثالثا: بطاقة فنية عن الشركة:

1) اسم الشركة: شركة ذات أسهم بلدي اغروليفال.

2) العنوان: وادي النجاء ولاية ميلة.

3) الشريك العام: مجمع التثمين الفلاحي Groupe gapro.

4) مساحة المعصرة: 750 متر مربع.

5) تاريخ الشراكة: 11 جويلية 2013.

6) المساحة المخصصة لأشجار الزيتون: 180 هكتار.

7) النشاط: إنتاج نباتي وحيواني.

8) مصدر الزيتون: أشجار المستثمرة الفلاحية.

9) عدد العمال: 65 عامل من بينهم 11 إطار.

10) تاريخ بداية التصدير: 31 مارس 2018.

11) البلدان التي تم التصدير لها: فرنسا.

12) نوع الزيتون المستعمل في المعصرة: Rougette-Sigoise-Chemlel.

13) نوع زيت الزيتون المصدر: زيت زيتون بكر.

14) أنواع المنتجات المصدرة: فريك، فلان، عصير نقاوس، زيت زيتون بكر.

15) الطاقة الإنتاجية لزيت الزيتون المصدر في عام 2018:

- **النظرية:** زيت الزيتون 2000 لتر؛
- **الفعلية:** زيت الزيتون 1000 لتر.

16) الطاقة الإنتاجية لزيت الزيتون المصدر في عام 2021:

- **النظرية:** زيت الزيتون 20000 لتر؛
- **الفعلية:** زيت الزيتون 13.391.25 لتر.

17) المداخيل عام 2021:

- **العملة الصعبة:** 30.000 أورو؛
- **عملة وطنية:** 4.800.000.00 دج.

رابعا: الهيكل التنظيمي والمصالح التابعة للمؤسسة:

1) الهيكل التنظيمي:

الشكل رقم(6): الهيكل التنظيمي لشركة ذات أسهم بلدي أغروليفال (SPA).

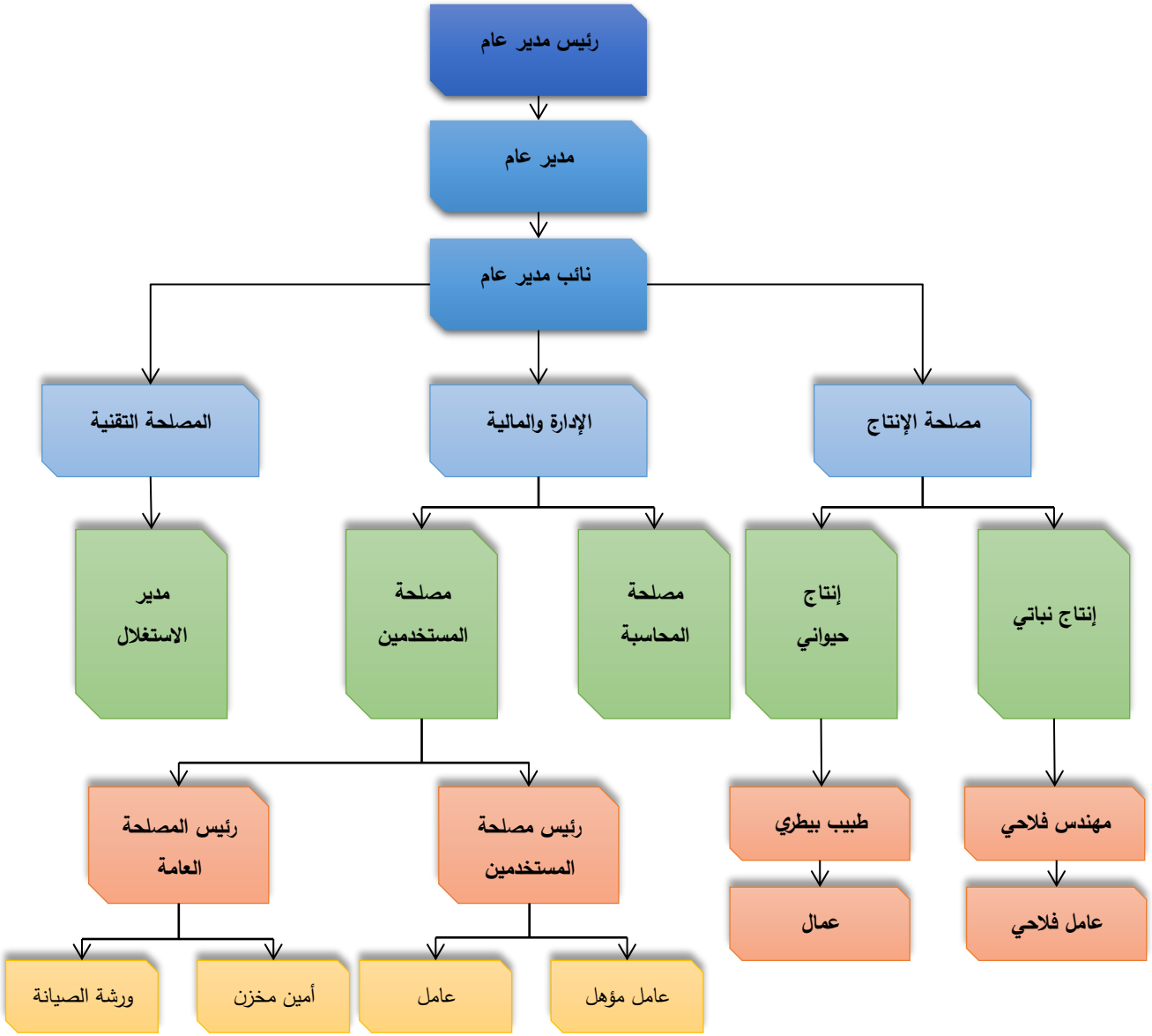

المصدر: مصلحة المحاسبة للمؤسسة.

2) المصالح التابعة للمؤسسة:

2-1 مصلحة الانتاج: وتنقسم لقسمين هما الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني:

2-1-1 انتاج النباتي:

ويتمثل في انتاج القمح اللين القمح الصلب والشعير والحمص والعدس والفول والخرطال والقرفالة وغيرها من المحاصيل، كما تنتج ايضا مغروسات متمثلة في الزيتون؛ كما يوجد عمال ومهندسين فلاحيين لمختلف أعمال المراقبة وضمان جودة المحاصيل.

2-1-2 انتاج الحيواني: حيث تنتج المؤسسة الحليب من عدة أبقار حلوب مقسمة كما يلي:

- حوالي 200 بقرة حلوب؛
- 50 عجل؛
- 40 ريخة.

بالنسبة للمواشي متمثلة في الخراف مقسمة كما يلي:

- 1500 نعجة؛
- 90 كبش؛
- 900 خروف صغير بين ذكر وأنثى.

وأيضا تنتج المؤسسة العسل الطبيعي من خلال 50 خلية نحل؛ كما تتوفر هذه المصلحة على طبيب بيطري وعمال قائمون على مهامهم بأكمل وجه.

2-2 الإدارة والمالية: وتنقسم لقسمين هما مصلحة المحاسبة ومصلحة المستخدمين:

2-2-1 مصلحة المحاسبة: تهتم مصلحة المحاسبة بالتسجيل المحاسبة اليومي وكذلك الإفصاح عن سلسلة جي 50 (G50) شهريا قبل تاريخ 20 من كل شهر، حيث يتم التصريح برقم الأعمال الشهري والضريبة على الدخل الإجمالي IRG ، والرسم على القيمة المضافة المحصلة والمسترجعة TVA وكذا الرسم على النشاط المهني TAP، كما يتم إعداد أجرة الموظفين والعمال، كما يتم تسديد اشتراكات الضمان الاجتماعي لكل عامل بالمؤسسة شهريا.

وأيضا يتم تسجيل جميع المشتريات والمبيعات بالإضافة إلى حركة المخزون، وفي آخر السنة يتم إعداد القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج، كما يتم أيضا إعداد نسخة من الكشف التفصيلي للعملاء تسلم لمصلحة الضرائب.

2-2-2 مصلحة المستخدمين: وتنقسم هذه المصلحة إلى:

- **رئيس مصلحة المستخدمين:** تتكون هذه المصلحة من رئيس المستخدمين الذي يكون مسؤول عن ابرام العقود مع العمال، ونجد فيها عامل مؤهل، وعامل.
- **رئيس المصلحة العامة:** رئيس المصلحة العامة في هذه المؤسسة لا يوجد؛ وتتكون هذه المصلحة من:
  - **أمين المخزن:** هو مسؤول عن استلام المشتريات حيث يقوم بتسجيل حركة دخول وخروج المشتريات الخاصة بالشركة.
  - **ورشة الصيانة:** تتكون من عمال تقنيين من أجل صيانة معدات وأدوات الشركة من آلات حصاد ومعدات حلب الأبقار إلخ...

خامسا: أهمية المؤسسة وأهدافها:

1) أهمية المؤسسة:

- زيادة الإنتاج الوطني في قطاع الزراعة (قمح، شعير...)؛
- عدد مناصب الشغل؛
- المساهمة في تخفيض نذرة بعض المنتجات داخل الولاية؛
- مؤسسة أغروليفال تقوم بتصدير الزيت الزيتون لفرنسا مما يجعلها تساهم في زيادة صادرات الدولة خارج قطاع المحروقات.

2) أهداف المؤسسة: حيث تهدف المؤسسة إلى تطلعات مستقبلية تتمثل في:

- إنشاء مركبات لتربية الدواجن بنوعيها (بيوضة + لاحمة) بقدرة 100 ألف وحدة حيوانية لكل منشئة؛
- إنشاء مذبح عصري للحوم البيضاء والحمراء؛
- إنشاء بيوت بلاستيكية لإنتاج الخضر غير الموسمية؛
- إنشاء غرف تبريد.

المطلب الثالث: عموميات حول ملبنة سانلي بودلال علي (SunLait).

أولا: التعريف بالمؤسسة:

هي شركة طبيعية حديثة النشأة تحمل العلامة التجارية Sunlait، بدأت مزاولة نشاطها الإنتاجي في 2019/7/1 مالكها علي بودلال، مقرها الرئيسي الحصة رقم 44 المنطقة التجارية رقم 62 المسمات بوالرقايد، يتمثل نشاطها الأساسي في عملية جمع وإعادة إنتاج الحليب ومشتقاته، لها عدة أطراف تتعامل معهم من موردين وزبائن وغيرهم من الأطراف ذات علاقة معهم.

ثانيا: الموقع والمساحة:

- تقع شركة Sunlait في ولاية ميلة الحصة 44 المنطقة التجارية 62 بوالرقايد ولاية ميلة؛
- المساحة الإجمالية 2000M² منها 700M² مساحة مبنية.

ثالثا: بطاقة فنية عن الشركة:

- الطاقة الإنتاجية للشركة هي 5000 لتر في الساعة؛
- الإنتاج اليومي حاليا حوالي 1000 لتر من الحليب؛
- عدد العمال 15 عامل منهم 3 إطارات والباقي عبارة عن عمال مهنيين؛
- تتعامل المؤسسة مع حوالي 170 مربي أبقار موزعين على ثلاث ولايات(ميلة/قسنطينة/جيجل) يتم جمع الحليب منهم عن طريق عقد مع 8 جامعي حليب.

رابعا: الهيكل التنظيمي والمصالح التابعة للمؤسسة:

1) الهيكل التنظيمي:

الشكل رقم(7): الهيكل التنظيمي والمصالح التابعة لملبنة سانلي بودلال علي (SunLait).

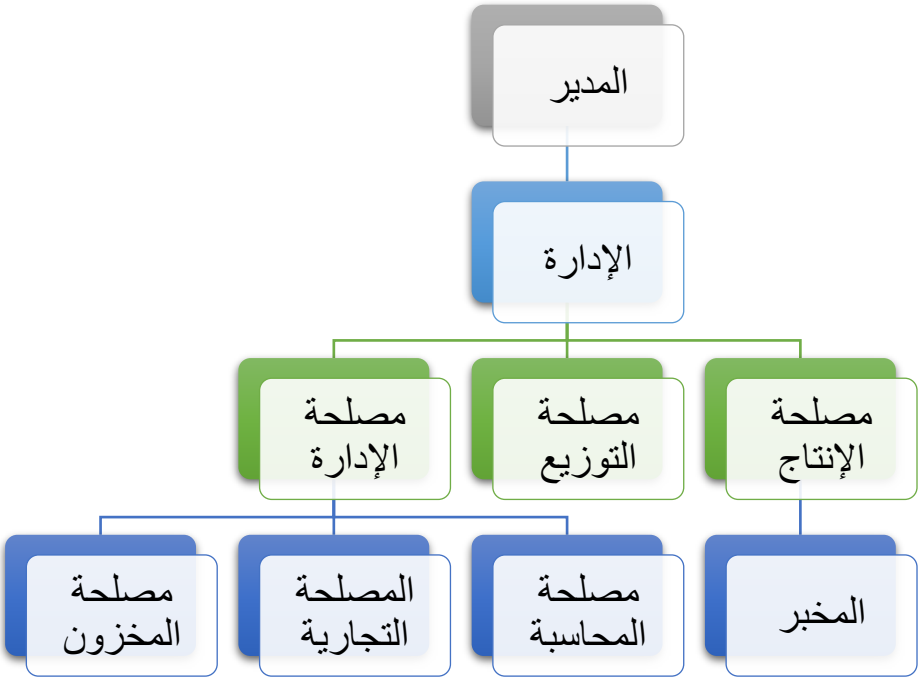

المصدر: مصلحة المحاسبة للمؤسسة.

2) المصالح التابعة للمؤسسة:

2-1 مصلحة الإنتاج: هي المصلحة التي تقوم بإنتاج الحليب ومشتقاته وبعض العصائر ولكن قبل الإنتاج يتم التأكد من جودة المواد الأولية عبر المخبر.

2-1-1 المخبر: حيث يتم أخذ عينة من الحليب ودراسته إذا كان خال من الشوائب أو رائب أو فيه ماء إلخ...

2-2 مصلحة التوزيع: حيث تقوم هذه المصلحة بتوزيع المنتجات المصنعة من قبل الملبنة وارسالها إلى مراكز البيع.

2-3 مصلحة الإدارة: وتتكون من ثلاثة مصالح كالآتي:

2-3-1 مصلحة المحاسبة: تحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بكل مصلحة ومن هنا يتضح لنا الوظيفة الجوهرية لهذه المصلحة، إذ تعتبر كنظام تسيير مالي محاسبي في الوحدة فهي تعمل على المراقبة الدقيقة

للحركات المالية، وذلك ابتداء من وضع المخططات التقديرية للمصاريف المتوقع صرفها والإرادات اللازمة لتصليحها.

2-3-2 المصلحة التجارية: وهي المسؤولة عن التسويق وكذا بيع المنتجات المصنعة في الملبنة.

2-3-3 مصلحة المخزون: على مستوى هذه المصلحة يتم تجميع كل المنتجات وإحصائها حسب طبيعتها، وابقائها في درجة حرارة مناسبة لحفظها من التلف.

خامسا: أهمية المؤسسة وأهدافها:

1) أهمية المؤسسة:

- تكثيف الإنتاج الوطني؛
- المساهمة في تخفيض نسبة البطالة في الولاية.
- تحقيق الربح.

2) أهداف المؤسسة: حيث تهدف المؤسسة إلى تطلعات مستقبلية تتمثل في:

- زيادة مناصب العمل؛
- الدخول في مجال تربية الأبقار الحلوب؛
- توسيع وفتح فروع للشركة عبر ولايات الوطن.

المبحث الثاني: دراسة الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة.

المطلب الأول: دراسة الإفصاح في القوائم المالية لمطحنة بني هارون فرع مجمع سميد(Smide).

أولا: دراسة الإفصاح في الميزانية:

إن الهيكل العام لميزانية مطحنة بني هارون فرع مجمع سميد(Smide) قد عرض كما هو مطلوب في النظام المحاسبي المالي، ويتألف من جانبين أحدهما يمثل الأصول أما الجانب الآخر فيمثل الخصوم، وبالتالي فقراءة الميزانية تعطي فكرة أولية واضحة عن التزامات المؤسسة ومصادر تمويلها، من بين القوائم المالية المنشورة للسنة المقفلة في 31 ديسمبر 2020 ، كما هو موضح في الجدول رقم (2) الذي يعرض ميزانية الأصول للشركة والجدول رقم(3) الذي يعرض ميزانية الخصوم.

1) **الإفصاح في الميزانية جانب الأصول:** من خلال ما تم دراسته سابقا ومن خلال القوائم المالية المتحصل عليها من طرف مطحنة بني هارون فرع مجمع سميد قمنا بإعداد الميزانية المختصرة للشركة، ومن خلال مقارنة سنة 2019 مع 2020 قمنا بالتوصل إلى أن نشاط تغير بالزيادة بنسبة **0.08%** من خلال تحليل البيانات التالية:

الجدول رقم (2): الميزانية المختصرة جانب الأصول

لمطحنة بني هارون فرع مجمع سميد(Smide).

البيان	أصول		المعدل
	2019	2020	
التثبيثات	719364107.97	695913611.28	%-3.3
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	22994322.29	19669883.25	%-14.5
الحسابات الدائنة واستخدامات مماثلة	2796567.97	19336787.27	%591.4
الموجودات وما شابهها	9215700.46	20081192.93	%117.9
المجموع	754370698.69	755001474.73	%0.08

المصدر: اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم(1)

1-1 التثبيثات: تصنف ضمن الأصول الجارية وتتكون أساسا من (تثبيثات مادية، تثبيثات مالية وتثبيثات عينية) حيث في سنة 2020 لم تظهر التثبيتات العينية عكس سنة 2019، وبالتالي نلاحظ انخفاض في قيمة التثبيثات بنسبة **3.3-%**، وعليه فهذا يعطي نظرة أولية عن مدى تطبيق المؤسسة للإفصاح في قائمة الميزانية جانب التثبيتات.

2-1 المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ: مقارنة مع سنة 2019 نلاحظ أن هناك إنخفاض في هذا العنصر بنسبة **14.5-%** حيث ظهر في سنة 2019 بمبلغ 22994332.29 دج أما في سنة 2020 ففقد ظهر بمبلغ 19669883.25 دج.

3-1 الحسابات الدائنة والاستخدامات مماثلة: أن هناك زيادة في هذا البند بنسبة **591.4%** وهذا ما يدل على أن المؤسسة لم تحصل أموالها من المتعاملين.

4-1 الموجودات وما شابهها: ظهر هذا العنصر في الميزانية سنة 2020 بمبلغ 20081192.93 **دج**، ومن خلال مقارنته مع قيمته في سنة 2019 نلاحظ زيادة بنسبة **117.9%**، مما يعطي نظرة لمستخدمي هذه القوائم بأن هناك سيولة في خزينة الشركة.

2) الإفصاح في الميزانية جانب الخصوم: من خلال ما تم الإفصاح عنه في الميزانية العامة للشركة ومن خلال المعطيات والبيانات المالية من اعداد الميزانية المختصرة نلاحظ :

الجدول رقم (3): الميزانية المختصرة جانب الخصوم

لمطحنة بني هارون فرع مجمع سميد(Smide).

البيان	الخصوم		المعدل
	2019	2020	
أموال خاصة	718233663.59	714929144.07	**0.5-%**
خصوم غير جارية	29679714.23	26325720.19	**11.3-%**
خصوم جارية	6457320.87	13746610.47	**112.9%**
المجموع	754370698.69	755001474.73	**0.08%**

المصدر: اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم**(2)**

2-1 الأموال الخاصة: نلاحظ انخفاض في قيمتها بنسبة **0.5-%** وهذا راجع لانخفاض نتيجة السنة المالية لسنة 2020 بقيمة 23027281.3 دج مقارنة مع سنة 2019 مع تسجيل ارتفاع في حساب الوحدات المجمعة.

2-2 خصوم غير جارية: نلاحظ انخفاض في جانب الخصوم الغير جارية وهذا راجع لانخفاض:

- **الالتزام الضريبي المؤجل:** نلاحظ انخفاض في هذا البند لسنة 2020 مقارنة مع سنة 2019 بقيمة 2221651.09دج.
- **المخصصات والدخل المؤجل:** نلاحظ أيضا انخفاض بقيمة 1132342.95دج.
- **أحكام أخرى:** خلال سنة 2020 نلاحظ عدم ظهور هذا البند وهذا ما يدل على تسديد المؤسسة لديونها.

2-3 الخصوم الجارية: من خلال ملاحظة البيانات المقدمة في الميزانية العامة، ومن خلال العرض عناصر الخصوم الجارية نلاحظ أنه تم عرضها وفقا للنظام المحاسبي، كما نلاحظ زيادة في قيمتها مقارنة مع السنة الفارطة بقيمة 7289289.6دج وهذا راجع لعدم تسديد المؤسسة لديون الموردون حيث نلاحظ زيادة في قيمة الخصوم الجارية بنسبة **112.9%**.

ثانيا: دراسة الإفصاح في جدول حسابات النتائج:

الجدول رقم (4): جدول التطور لحسابات النتائج لسنة 2019-2020

لمطحنة بني هارون فرع مجمع سميد(Smide).

البيان	السنة		نسبة التطور
	2019	2020	
رقم الاعمال	605452686.07	554237601.76	**%-8.5**
القيمة المضافة	125916899.63	133031438.41	**%5.7**
النتيجة الصافية	52224021.91	29196740.59	**%-44**

المصدر: اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم**(3)**

من خلال اعدادنا لجدول تطور حساب النتائج لسنة 2019-2020، نلاحظ أنه من خلال رقم الأعمال أنه يشهد انخفاضا بنسبة **8.5-%** مقارنة مع سنة 2019 حيث كان رقم الأعمال 605452686.07 دج أما في 2020 أصبح 554237601.76 دج.

كما يلاحظ أن الشركة قامت بإغلاق السنة المالية بمبلغ 29196740.59 دج، حيث نلاحظ انخفاض في نتيجة السنة المالية لعام 2020 مقارنة مع العام السابق 2019 بنسبة **44-%**.

أما فيما يخص القيمة المضافة فقد ارتفعت إلى مبلغ 133031438.41دج مقارنة مع سنة 2019 بنسبة **.%5.7**

وهذا ما يدل على أن المؤسسة تطبق الإفصاح في جانب الإيرادات وبالتالي فهذا يعطي نظرة واضحة لنتيجة السنة المالية للمؤسسة.

فيما يخص الإفصاح في بند الأعباء فنلاحظ:

الجدول رقم (5): دراسة الإفصاح في بند الأعباء لسنة 2019-2020

لمطحنة بني هارون فرع مجمع سميد(Smide).

البيان	السنة		نسبة التطور
	2019	2020	
استهلاكات السنة المالية	-336.836.093.93	-357.595.470.01	**%6.2**
أعباء المستخدمين	-62687891.72	-75414295.62	**%20.3**
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	-3218139.63	-2856560.30	**%-11.2**
الأعباء العملياتية الأخرى	-7069.89	0	**%-100**
مخصصات الاهتلاكات والمؤمنات	-15580435.01	-43834600.34	**%181.3**
الأعباء المالية	0	0	**%0**
المجموع	-418329630	-479700926	**%14.7**

المصدر: اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم**(3)**

2-1 استهلاكات السنة المالية: لسنة 2020 ارتفعت بنسبة **%6.2** مقارنة مع استهلاكات سنة 2019 حيث نلاحظ ارتفاع في المشتريات المستهلكة بقيمة 20583504.1 دج، أما فيما يخص الخدمات الخارجية فهي أيضا شهدت ارتفاع بقيمة 175871.99 دج مقارنة مع سنة 2019.

2-2 أعباء المستخدمين: نلاحظ ارتفاع في قيمة هذا البند بنسبة **%20.3** مقارنة مع سنة 2019.

2-3 الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة: نلاحظ في هذه الأخيرة أيضا انخفاض بقيمة 361579.33دج أي بنسبة **%11.2**.

2-4 الأعباء العملياتية الأخرى: نلاحظ انها لم تظهر في سنة 2020 وهذا ما يدل على تسديد المؤسسة لأعبائها العملياتية.

2-5 الأعباء المالية: نلاحظ عدم ظهورها في جدول حساب النتائج للمؤسسة وبالتالي فهي معدومة.

ومن خلال ما تم ذكره سابقا في النقاط أعلاه، نلاحظ أن دخل المؤسسة انخفض مقارنة مع سنة 2019 بنسبة **14.7 %** وهذا راجع لارتفاع الأعباء وانخفاض الإيرادات.

أما الأطراف المستفيدة من الإفصاح في جدول حسابات النتائج لمطحنة بني هارون فرع مجمع سميد هي:

- الدولة (مصلحة الضرائب).
- البنك.

المطلب الثاني: دراسة الإفصاح في القوائم المالية لشركة ذات أسهم بلدي أغروليفال(SPA).

أولا: دراسة الإفصاح في الميزانية: من خلال ما تم دراسته سابقا ومن خلال القوائم المالية المتحصل عليها من طرف شركة أغروليفال بلدي قمنا بإعداد الميزانية المختصرة للشركة ومن خلال مقارنة سنة 2019 مع 2020 قمنا بالتوصل إلى أن نشاط المؤسسة انخفض بنسبة **7.4-%** من خلال تحليل البيانات التالية:

1) الإفصاح في الميزانية جانب الأصول:

الجدول رقم (6): الميزانية المختصرة جانب الأصول

لشركة ذات أسهم بلدي اغروليفال(SPA).

البيان	أصول		المعدل
	2019	2020	
التثبيثات	677383125	1067794427	%57.6
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	225357171	111143557	%-50.7
الحسابات الدائنة واستخدامات مماثلة	611177028	225424733	%-63.1
الموجودات وما شابهها	6358087	4156277	%-34.6
المجموع	1520275411	1408518993	%-7.4

المصدر: اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم(4)

التثبيثات: تصنف ضمن الأصول الجارية حيث تتكون أساسا من (تثبيثات مادية، تثبيثات مالية وتثبيثات عينية) حيث نلاحظ تغير في قيمة التثبيثات المادية نلاحظ انخفاض في قيمة الاراضي وزيادة في قيمة البنايات وبالتالي فهذا يعطي نظرة عن مدى تطبيق المؤسسة للإفصاح في قائمة الميزانية جانب التثبيتات.

المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ: مقارنة مع سنة 2019 نلاحظ أن هناك إنخفاض في هذا العنصر بنسبة **50.7-%** حيث ظهر في سنة 2019 بمبلغ 225357171 دج أما في سنة 2020 ففقد ظهر بمبلغ 11114355 دج.

الحسابات الدائنة والاستخدامات مماثلة: نلاحظ أن هناك انخفاض في هذا البند بنسبة **63.1-%** وهذا ما يدل على أن المؤسسة تقوم بتحصيل حقوقها من المتعاملين.

الموجودات وما شابهها: ظهر هذا العنصر في الميزانية سنة 2020 بمبلغ 4156277 دج ومن خلال مقارنته مع قيمته في سنة 2019 نلاحظ انخفاض بنسبة **34.6-%** مما يعطي نظرة لمستخدمي هذه القوائم بأن هناك انخفاضا في سيولة خزينة الشركة.

2) **الإفصاح في الميزانية جانب الخصوم:** من خلال ما تم الإفصاح عنه في الميزانية العامة للشركة ومن خلال المعطيات والبيانات المالية من اعداد الميزانية المختصرة نلاحظ:

الجدول رقم (7): الميزانية المختصرة جانب الخصوم

لشركة ذات أسهم بلدي اغروليفال(SPA).

البيان	الخصوم		المعدل
	2019	2020	
أموال خاصة	1095386122	1069316871	**2.4-%**
خصوم غير جارية	65000000	0	**100-%**
خصوم جارية	359889289	339202122	**5.7-%**
المجموع	1520275411	1408518993	**7.4-%**

المصدر: اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم**(5)**

الأموال الخاصة: نلاحظ انخفاض في قيمتها بنسبة **2.4-%** وهذا راجع لانخفاض نتيجة السنة المالية لسنة 2020 بقيمة 1816913 دج مقارنة مع سنة 2019.

الخصوم غير الجارية: نلاحظ انخفاض في جانب الخصوم غير الجارية بنسبة **100%** وهذا يدل على أن المؤسسة قامت بتسديد قروضها.

الخصوم الجارية: من خلال ملاحظة البيانات المقدمة في الميزانية العامة، ومن خلال العرض عناصر الخصوم الجارية نلاحظ أنه تم عرضها وفقا للنظام المحاسبي، كما نلاحظ انخفاض في قيمتها مقارنة مع السنة الفارطة بقيمة 20687167 دج وهذا راجع لانخفاض عناصر الخصوم الجارية ويدل هذا على تسديد المؤسسة لديون الموردون.

ثانيا: دراسة الإفصاح في جدول حسابات النتائج:

الجدول رقم (8): جدول التطور لحسابات النتائج لسنة 2019-2020

لشركة ذات أسهم بلدي اغروليفال(SPA).

البيان	السنة		نسبة التطور
	2019	2020	
رقم الأعمال	177162424	297075847	**%67.7**
القيمة المضافة	102327882	102799777	**%0.5**
النتيجة الصافية	19343697	17526784	**%-9.4**

المصدر: اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم**(6+7)**

من خلال اعدادنا لجدول تطور حساب النتائج لسنة 2019-2020، نلاحظ أن رقم الأعمال يشهد ارتفاعا بنسبة **67.7%** مقارنة مع سنة 2019 حيث كان رقم الأعمال 177162424 دج، أما في 2020 أصبح 297075847 دج.

كما يلاحظ أن الشركة قامت بإغلاق السنة المالية بمبلغ 17526784 دج، حيث نلاحظ انخفاض في نتيجة السنة المالية لعام 2020 مقارنة مع العام السابق 2019 بنسبة **9.4-%.**

أما فيما يخص القيمة المضافة فقد ارتفعت إلى مبلغ 102799777 دج مقارنة مع سنة 2019 بنسبة **0.5%.**

وهذا ما يدل على أن المؤسسة تطبق الإفصاح في جانب الإيرادات وبالتالي فهذا يعطي نظرة واضحة لنتيجة السنة المالية للمؤسسة.

أما فيما يخص الإفصاح في بند الأعباء فنلاحظ:

الجدول رقم (9): دراسة الإفصاح في بند الأعباء لسنة 2019-2020

لشركة ذات أسهم بلدي أغروليفال(SPA).

البيان	السنة		نسبة التطور
	2019	2020	
استهلاكات السنة المالية	-93876340	-130811291	**%39.3**
أعباء المستخدمين	-32952558	-34493124	**%4.7**
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	-1181694	-1828771	**%54.8**
الأعباء العملياتية الأخرى	-18469088	-55461052	**%-200.3**
مخصصات الاهتلاكات والمؤمنات	0	0	**%0**
الأعباء المالية	-482712	0	**%-100**
المجموع	-146962392	-222594238	**%51.5**

المصدر: اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم**(6+7)**

استهلاكات السنة المالية: سنة 2020 ارتفعت بنسبة **%39.3** مقارنة مع استهلاكات سنة 2019.

أعباء المستخدمين: نلاحظ انخفاض في قيمة هذا البند بنسبة **%4.7** مقارنة مع سنة 2019.

الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة: نلاحظ في هذه الأخيرة أيضا ارتفاع بقيمة 647077 دج أي بنسبة **%54.8**.

الأعباء العملياتية الأخرى: نلاحظ ارتفاع في قيمة الأعباء العملياتية الأخرى بمعدل مقارنة مع سنة 2019.

الأعباء المالية: نلاحظ انخفاض قيمة الأعباء المالية بنسبة **%100** وهذا يدل على قدرة المؤسسة على تسديد أعبائها.

ومن خلال ما تم ذكره سابقا في النقاط أعلاه، نلاحظ أن دخل المؤسسة انخفض مقارنة مع سنة 2019 بنسبة **%-9.4** وهذا راجع لارتفاع مجموعة من الأعباء وانخفاض بعض الإيرادات.

المطلب الثالث: دراسة الإفصاح في القوائم المالية لملبنة سانلي بودلال علي(SunLait).

أولا: دراسة الإفصاح في الميزانية:

1) الإفصاح في الميزانية جانب الأصول:

الجدول رقم (10): الميزانية المختصرة جانب الأصول

لملبنة سانلي بودلال علي(SunLait).

البيان	أصول		المعدل
	2019	2020	
التثبيثات	84745721	74434340	%-12.2
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	1005060	2439412	%142.7
الحسابات الدائنة واستخدامات مماثلة	1117554	843744	%-24.5
الموجودات وما شابهها	10106632	12518620	%23.9
المجموع	96974967	90236115	%-6.9

المصدر: اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم(8)

التثبيثات: تصنف هي الأخيرة ضمن الأصول غير الجارية حيث تتكون أساسا من (تثبيثات مادية، تثبيثات مالية وتثبيثات عينية) كما نلاحظ تغير في قيمة التثبيثات المادية بانخفاض في قيمة البنايات وانخفاض في قيمة التثبيثات وهذا بنسبة **12.2-%** وبالتالي فهذا يعطي نظرة عن مدى تطبيق المؤسسة للإفصاح في قائمة الميزانية جانب التثبيتات.

المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ: مقارنة مع سنة 2019 نلاحظ أن هناك زيادة في هذا العنصر بنسبة **142.7 %** حيث ظهر في سنة 2019 بمبلغ 1005060 دج أما في سنة 2020 ففقد ظهر بمبلغ 2439412 دج.

الحسابات الدائنة والاستخدامات مماثلة: نلاحظ أن هناك ارتفاع في هذا البند بنسبة **23.9%** وهذا ما يدل على أن المؤسسة تقوم بتحصيل حقوقها من المتعاملين.

الموجودات وما شابهها: ظهر هذا العنصر في الميزانية سنة 2020 بمبلغ 90236115 دج ومن خلال مقارنته مع قيمته في سنة 2019 نلاحظ انخفاض بنسبة **6.9-%** مما يعطي نظرة لمستخدمي هذه القوائم بأن هناك انخفاضا في سيولة خزينة الشركة.

2) الإفصاح في الميزانية جانب الخصوم:

الجدول رقم (11): الميزانية المختصرة جانب الخصوم

لملبنة سانلي بودلال علي(SunLait).

البيان	الخصوم		المعدل
	2019	2020	
أموال خاصة	7344809	7478514	**%1.8**
خصوم غير جارية	79399471	79399471	**%0**
خصوم جارية	10230687	3358131	**%-67.2**
المجموع	96974967	90236115	**%-6.9**

المصدر: اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم(**9**)

الأموال الخاصة: نلاحظ زيادة في قيمتها بنسبة **1.8%** وهذا راجع لزيادة في نتيجة السنة المالية لسنة 2020 حيث ظهرت بقيمة 133705 دج مقارنة مع سنة 2019.

الخصوم غير الجارية: نلاحظ عدم التغير في جانب الخصوم غير الجارية.

الخصوم الجارية: من خلال ملاحظة البيانات المقدمة في الميزانية العامة، ومن خلال عرض عناصر الخصوم الجارية نلاحظ أنه تم عرضها وفقا للنظام المحاسبي، كما نلاحظ انخفاض في قيمتها مقارنة مع السنة الفارطة بقيمة 6872556 دج وهذا راجع لانخفاض عناصر الخصوم الجارية ويدل هذا على تسديد المؤسسة لديون الموردون.

ثانيا: دراسة الإفصاح في جدول حسابات النتائج:

الجدول رقم (12): جدول التطور لحسابات النتائج لسنة 2019-2020

لملبنة سانلي بودلال علي(SunLait).

البيان	السنة		نسبة التطور
	2019	2020	
رقم الاعمال	13723248	71929207	**%424.1**
القيمة المضافة	798924	10939641	**%1269.3**
النتيجة الصافية	9840361	133705	**%-98.6**

المصدر: اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم**(10+11)**

من خلال اعدادنا لجدول تطور حساب النتائج لسنة 2019-2020، نلاحظ أن رقم الأعمال يشهد ارتفاعا بمعدل **%424.1** مقارنة مع سنة 2019 حيث كان رقم الأعمال 13723248 دج، أما في 2020 أصبح 71929207 دج.

كما يلاحظ أن الشركة قامت بإغلاق السنة المالية بمبلغ 133705 دج حيث نلاحظ انخفاض في نتيجة السنة المالية لعام 2020 مقارنة مع السنة السابق 2019 بنسبة **%-98.6**.

أما فيما يخص القيمة المضافة فقد ارتفعت إلى مبلغ 10939641دج مقارنة مع سنة 2019 بنسبة **%1269.3**

وهذا ما يدل على أن المؤسسة تطبق الإفصاح في جانب الإيرادات وبالتالي فهذا يعطي نظرة واضحة لنتيجة السنة المالية للمؤسسة.

أما فيما يخص الإفصاح في بند الأعباء فنلاحظ:

الجدول رقم (13): دراسة الإفصاح في بند الأعباء لسنة 2019-2020

لملبنة سانلي بودلال علي(SunLait).

البيان	السنة		نسبة التطور
	2019	2020	
استهلاكات السنة المالية	-13836042	-67610239	**%388.7**
أعباء المستخدمين	-325844	-494556	**%51.8**
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	40	0	**%-100**
الأعباء العملياتية الأخرى	-2021	0	**%-100**
مخصصات الاهتلاكات والمؤمنات	-10311381	-10311381	**%0**
الأعباء المالية	0	0	**%0**
المجموع	-24475328	-78416176	**%220.4**

المصدر: اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم**(10+11)**

استهلاكات السنة المالية: سنة 2020 ارتفعت بنسبة **388.7%** مقارنة مع استهلاكات سنة 2019.

أعباء المستخدمين: نلاحظ ارتفاع في قيمة هذا البند بنسبة **51.8%** مقارنة مع سنة 2019.

الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة: نلاحظ في هذه الأخيرة انخفاض بنسبة **100%** .

الأعباء العملياتية الأخرى: هي الأخيرة شهدت انعدام في قيمتها.

الأعباء المالية: نلاحظ انعدام في الأعباء المالية.

ومن خلال ما تم ذكره سابقا في النقاط أعلاه، نلاحظ أن دخل المؤسسة ارتفع مقارنة مع سنة 2019 بنسبة **220.4%** وهذا راجع لانخفاض مجموعة من الأعباء وارتفاع بعض الإيرادات.

ونظرا لعدم توفر باقي القوائم المالية من طرف المؤسسات تتوقف الدراسة الميدانية هنا.

المبحث الثالث: الاستمارة الاستقصائية.

لقد قمنا بإعداد قائمة الاستقصاء التي تخص الإفصاحات في المؤسسات محل الدراسة، إضافة إلى إمكانية التلاعب في بعض بنود القوائم المالية، من أجل القيام بعملية تقييم لمدى التزام المؤسسات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ، وقد تم ملأ استمارة الأسئلة استنادا إلى المعطيات الموجودة بالقوائم المالية لكل مؤسسة، وأيضا من خلال تحليلنا للمعلومات التي أدرجناها في الفصلين السابقين المتعلقة بدور الإفصاح في الحد من التلاعبات المحاسبية، وكذا بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف رؤساء مصالح المحاسبة للمؤسسات.

المطلب الأول: الاستمارة الاستقصائية لمطحنة بني هارون فرع مجمع سميد(Smide).

الجدول رقم (14): الاستمارة الاستقصائية لمطحنة بني هارون فرع مجمع سميد(Smide).

الرقم	الفقرة	نعم	لا	الملاحظات
1	هل يتم تطبيق الإفصاح الكامل في المؤسسة؟	✓		
2	هل يتم الإفصاح عن القوائم المالية للمؤسسة وفق معايير المحاسبة الدولية؟		✓	
3	هل تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين؟		✓	
4	هل يتم اعداد القوائم المالية وفق المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها؟	✓		
5	هل تقوم المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المتبعة لإعداد القوائم المالية؟	✓		
6	هل تستخدم المؤسسة أسلوب الشرح بين قوسين في القوائم المالية؟		✓	
7	هل يتم الاعتراف بالإيرادات الحقيقية في قائمة الدخل للمؤسسة؟	✓		
8	هل يتم تسجيل الإيراد بشكل سريع في عملية بيع لاتزال موضع شك؟		✓	

9	هل يتم نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة؟		✓	
10	هل يتم الإفصاح عن أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية ؟	✓		إن وجدت
11	هل يتم تغيير تصنيف أصل من غرض المتاجرة الى أصل محتفظ به؟		✓	
12	هل تفصح المؤسسة عن كل الأطراف التي لها علاقة بها؟	✓		
13	هل يتم إدراج المخاطر والأرباح والخسائر في الميزانية العمومية للمؤسسة؟		✓	
14	هل جزئيات الإفصاح المطبقة في المؤسسة تحد من التلاعب في بيانات القوائم المالية للمؤسسة؟	✓		
15	هل هناك ممارسات للمحاسبة الإبداعية في المؤسسة؟		✓	

المصدر: من اعداد الطالبين.

من خلال الدراسة التحليلية التي قمنا بها ووفقا لما تم الحصول عليه من القوائم المالية (الميزانية وحسابات النتائج) كمعطيات، نستنتج ما يلي:

- أن المؤسسة تقوم بالإفصاح عن كل المعلومات المتعلقة ببياناتها المالية كنظرة أولية
- أن المؤسسة تقوم بإعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المتعارف عليه؛
- عدم اتسام المعلومات المحاسبية للمؤسسة بالدقة والشفافية وهذا راجع لعدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل كامل؛
- المؤسسة تفصح عن كل الأطراف التي لها علاقة بها، وهذا ما يساهم في تبيان طبيعة المتعاملين مع المؤسسة؛
- أن المؤسسة لا تستعمل أسلوب الشرح بين قوسين في إعدادها للقوائم المالية وبالتالي نجد أن هناك غموض في تسجيل بعض الحسابات؛

- المؤسسة لا تدرج المخاطر، الأرباح والخسائر في الميزانية العمومية للمؤسسة وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى عدم الوضوح حول المخاطر التي تواجهها؛
- بالنظر إلى جزئيات الإفصاح المطبقة في المؤسسة نجد أنها تحد من التلاعب في بيانات القوائم المالية للمؤسسة.

المطلب الثاني: الاستمارة الاستقصائية لشركة ذات أسهم بلدي أغروليفال(SPA).

الجدول رقم (15): الاستمارة الاستقصائية لشركة ذات أسهم بلدي اغروليفال(SPA).

الرقم	الفقرة	نعم	لا	الملاحظات
1	هل يتم تطبيق الإفصاح الكامل في المؤسسة؟		✓	
2	هل يتم تطبيق الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة وفق معايير المحاسبة الدولية؟		✓	
3	هل تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين؟	✓		
4	هل يتم اعداد القوائم المالية وفق المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها؟	✓		
5	هل تقوم المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المتبعة لإعداد القوائم المالية؟	✓		
6	هل تستخدم المؤسسة أسلوب الشرح بين قوسين في القوائم المالية؟		✓	
7	هل يتم الاعتراف بالإيرادات الحقيقية في قائمة الدخل للمؤسسة؟	✓		
8	هل يتم تسجيل الإيراد بشكل سريع في عملية بيع لاتزال موضع شك؟		✓	
9	هل يتم نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة؟		✓	

10	هل يتم الإفصاح عن أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية ؟	✓		
11	هل يتم تغيير تصنيف أصل من غرض المتاجرة الى أصل محتفظ به؟	✓		فحسب طبيعة نشاط المؤسسة فمن الممكن أن تقوم المؤسسة بتغيير تصنيف أصل من غرض المتاجرة الى أصل محتفظ به
12	هل تفصح المؤسسة عن كل الأطراف التي لها علاقة بها؟	✓		
13	هل يتم إدراج المخاطر والأرباح والخسائر في الميزانية العمومية للمؤسسة؟		✓	
14	هل جزئيات الإفصاح المطبقة في المؤسسة تحد من التلاعب في بيانات القوائم المالية للمؤسسة؟		✓	
15	هل هناك ممارسات للمحاسبة الإبداعية في المؤسسة؟	✓		فحسب الدراسة وما تم الحصول عليه من معلومات تم استنتاج انه من الممكن وجود ممارسات للمحاسبة الإبداعية.

المصدر: من اعداد الطالبين.

من خلال الدراسة التحليلية التي قمنا ووفقا لما تم الحصول عليه من القوائم المالية (الميزانية وحسابات النتائج) كمعطيات، نستنتج أن:

- المؤسسة لا تقوم بالإفصاح عن بعض المعلومات لمستخدمي قوائمها المالية؛
- أن المؤسسة تقوم بإعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المتعارف عليه؛
- عدم اتسام المعلومات المحاسبية للمؤسسة بالدقة والشفافية وهذا راجع لعدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل كامل؛
- طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية تختلف باختلاف نوعية المستخدمين، فنجد أن القوائم المقدمة للمحللين الماليين تحتوي على معلومات مفصلة ودقيقة على غرار القوائم المالية المقدمة للعامة؛

- أن المؤسسة لا تستعمل أسلوب الشرح بين قوسين في إعدادها للقوائم المالية وبالتالي نجد أن هناك غموض في تسجيل بعض الحسابات؛
- المؤسسة تقوم بالإفصاح عن السياسات المتبعة لإعداد القوائم المالية فمثلا عند جرد المخزون، تقوم بالإفصاح عن السياسة المتبعة في تقييم المخزون، وهذا ما يؤدي إلى الكشف عن التلاعبات عند التغيير في هذه الأخيرة؛
- المؤسسة لا تدرج المخاطر، الأرباح والخسائر في الميزانية العمومية للمؤسسة وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى عدم الوضوح حول المخاطر التي تواجهها؛
- المؤسسة تفصح عن كل الأطراف التي لها علاقة بها، وهذا ما يساهم في تبيان طبيعة المتعاملين مع المؤسسة؛
- جزئيات الإفصاح المطبقة في المؤسسة لا تحد من التلاعب في بيانات القوائم المالية للمؤسسة، حيث أن هناك بعض النقائص التي من الممكن أن تحدث ثغرة قد تمكن من التلاعب بالبيانات المالية وابتداع المسيرين في الأرباح والعناصر المفصح عنها.

المطلب الثالث: الاستمارة الاستقصائية لملبنة سانلي بودلال علي(SunLait).

الجدول رقم (16): الاستمارة الاستقصائية لملبنة سانلي بودلال علي(SunLait).

الرقم	الفقرة	نعم	لا	الملاحظات
1	هل يتم تطبيق الإفصاح الكامل في المؤسسة؟		✓	
2	هل يتم الإفصاح عن القوائم المالية للمؤسسة وفق معايير المحاسبة الدولية؟		✓	
3	هل تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين؟	✓		
4	هل يتم اعداد القوائم المالية وفق المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها؟	✓		
5	هل تقوم المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المتبعة لإعداد القوائم المالية؟	✓		

6	هل تستخدم المؤسسة أسلوب الشرح بين قوسين في القوائم المالية؟		✓	
7	هل يتم الاعتراف بالإيرادات الحقيقية في قائمة الدخل للمؤسسة؟	✓		
8	هل يتم تسجيل الإيراد بشكل سريع في عملية بيع لاتزال موضع شك؟		✓	
9	هل يتم نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة؟		✓	
10	هل يتم الإفصاح عن أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية؟		✓	لأن ليس لها أي دخل بالعملة الصعبة
11	هل يتم تغيير تصنيف أصل من غرض المتاجرة الى أصل محتفظ به؟		✓	
12	هل تفصح المؤسسة عن كل الأطراف التي لها علاقة بها؟	✓		
13	هل يتم إدراج المخاطر والأرباح والخسائر في الميزانية العمومية للمؤسسة؟		✓	
14	هل جزئيات الإفصاح المطبقة في المؤسسة تحد من التلاعب في بيانات القوائم المالية للمؤسسة؟	✓		
15	هل هناك ممارسات للمحاسبة الإبداعية في المؤسسة؟		✓	

المصدر: من اعداد الطالبين.

من خلال الدراسة التحليلية التي قمنا ووفقا لما تم الحصول عليه من القوائم المالية (الميزانية وحسابات النتائج) كمعطيات، نستنتج أن:

- أن المؤسسة تقوم بإعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المتعارف عليه؛

- عدم اتسام المعلومات المحاسبية للمؤسسة بالدقة والشفافية وهذا راجع لعدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل كامل؛
- المؤسسة تقوم بالإفصاح عن السياسات المتبعة لإعداد القوائم المالية فمثلا عند جرد المخزون، تقوم بالإفصاح عن السياسة المتبعة في تقييم المخزون، وهذا ما يؤدي إلى الكشف عن التلاعبات عند التغيير في هذه الأخيرة؛
- طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية تختلف باختلاف نوعية المستخدمين، فنجد أن القوائم المقدمة للمحللين الماليين تحتوي على معلومات مفصلة ودقيقة على غرار القوائم المالية المقدمة للعامة.
- أن المؤسسة لا تستعمل أسلوب الشرح بين قوسين في إعدادها للقوائم المالية وبالتالي نجد أن هناك غموض في تسجيل بعض الحسابات؛
- المؤسسة تفصح عن كل الأطراف التي لها علاقة بها، وهذا ما يساهم في تبيان طبيعة المتعاملين مع المؤسسة؛
- بالنظر إلى جزئيات الإفصاح المطبقة في المؤسسة نجد أنها تحد من التلاعب في بيانات القوائم المالية للمؤسسة.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تم دراسته في عينة المؤسسات الاقتصادية لولاية ميلة، ومن خلال المعلومات المقدمة من طرف هذه المؤسسات، وبالاعتماد على الفصلين السابقين الذين يدرسان جانب الافصاح المحاسبي وجانب المحاسبة الإبداعية، أين تم دراسة هاتين الأخيرتين في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حيث قمنا بإعداد جانب نظري تطرقنا من خلاله إلى التعريف بالمؤسسات ثم قمنا بدراسة الإفصاح المطبق في هذه الأخيرة ، وتوصلنا الى أن هذه المؤسسات تقوم بالإفصاح عن:

- السياسات المتبعة في إعداد قوائمها المالية؛
- تقوم بإعداد قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المتعارف عليه.

كما نلاحظ وجود بعض النقائص في جزئيات الإفصاح التي من الممكن أن تفسح المجال لهذه المؤسسات بالتلاعب في البيانات المالية عن طريق ممارسة المحاسبة الإبداعية.

خاتمة عامة

إن ظهور الشركات العملاقة المعروفة باسم شركات المساهمة أدى إلى الفصل بين الملكية والإدارة، بسبب صعوبة ادارة هذه الشركات من طرف الملاك بمفردهم، هذا ما أدى إلى زيادة الاعتماد على المحترفين عن طريق اسناد مهام التسيير إليهم، ومن هنا ظهر مصطلح الإفصاح المحاسبي الذي يعرف بأنه عملية تتصل فيها الشركة بالعالم الخارجي لإظهار المعلومات التي بحوزة الإدارة إلى المستثمرين.

ومع انفتاح المحاسبة على النظريات الحديثة وتطورها، تعززت أهمية ودور مبادئ الإفصاح الذي أصبح هدفه الأساسي حماية مستخدمي القوائم المالية والمستثمرين، ومن هنا ظهرت الحاجة لمعايير محاسبية تحكم هذه المبادئ وتلزم المؤسسات على احترامها، ولعل أهم هذه المعايير المتعلقة بالإفصاح هي IFRS7،IFRS9،IAS24.

ومن أبرز المحطات التاريخية التي أكدت على ضرورة إصدار معايير محاسبية دولية هي أحداث انهيار بعض الشركات العالمية منها شركة Enron وWorldCom، التي أسفرت عن ظهور مصطلح جديد يعرف بالمحاسبة الإبداعية، التي هي عبارة عن الطريقة أو الخطوات المتبعة التي يستعملها المحاسب للتلاعب بالبيانات المالية للمؤسسة بطريقة قانونية، وذلك لتحقيق هدف داخلي للمؤسسة؛ ومن أجل تفادي مثل هذه الممارسات التي تؤدي لأزمات عالمية وفضائح مالية كبرى، تم إصدار مجموعة المعايير المذكورة سابقا للقضاء على كل الثغرات التي يمكن من خلالها التلاعب بالمعلومات والبيانات والحد منها، حيث نجد أن المعيار IFRS7 يحد من هذه الممارسات عن طريق إجبار المؤسسات بالإفصاح عن كل البيانات المالية في القوائم المالية من مصادر تمويل والتزامات وأصول واستثمارات وغيرها، أما المعيار IFRS9 فيتجلى دوره في توسيع نطاق تطبيق محاسبة التحوط لتشمل المزيد من الإفصاح عن الأنشطة إدارة المخاطر، حيث أن محاسبة التحوط من خلال هذا المعيار تمنع حدوث اختلالات في قائمة الدخل وتمارس الرقابة المالية لمعاملات التحوط التي من شأنها تخفيف ممارسات المحاسبة الإبداعية، أما بالنسبة للمعيار IAS24 نجد أنه يؤكد على ضرورة تطبيق متطلب الإفصاح عن كل الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، وكذا طبيعة العلاقة ومبلغ كل من المعاملات ومخصصات الديون المشكوك فيها، الذي من شأنه خفض نسبة التلاعبات في هذه الحالة.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا ومن خلال اختبار الفرضيات توصلنا إلى:

- تم إثبات الفرضية الأولى والتي تنص على أن معايير المحاسبة الدولية للإفصاح المحاسبي تساهم في الكشف عن التلاعب في البيانات المالية، من خلال التحديث المستمر للمعايير وإلزام المؤسسات بتطبيقها من أجل الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؛
- من خلال المعطيات المقدمة من طرف المؤسسات تم نفي الفرضية الثانية والتي تنص على عدم تطبيق المؤسسات لقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية؛

- تم إثبات الفرضية الثالثة التي تبين مساهمة قواعد الإفصاح المنتهجة بالمؤسسات محل الدراسة في التقليص من مخاطر التلاعب وهذا ما يعطي نظرة عن شفافية القوائم المالية في المؤسسات.

نتائج الدراسة:

- أن المؤسسات تقوم بإعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المتعارف عليه؛
- بالنظر إلى جزئيات الإفصاح المطبقة في المؤسسات نجد أنها تحد من التلاعب في بيانات القوائم المالية عموما؛
- طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية تختلف باختلاف نوعية المستخدمين؛
- أن المؤسسات محل الدراسة تقوم بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في مختلف طرق التقييم؛
- أن المعايير المتعلقة بالإفصاح تقوم بالحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؛
- أنه في حال عدم تطبيق المعايير المذكورة في الدراسة، يفتح المجال للمؤسسات للتلاعب بالبيانات المالية.

توصيات الدراسة:

- إصدار المزيد من القوانين والتشريعات الحازمة التي تساعد على كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية، مع تشديد الرقابة من قبل الجهات الرقابية والمتخصصة؛
- الاهتمام بالتأهيل العلمي والعملي للمحاسبين والمدققين بشكل مستمر ؛
- الزام المؤسسات على تطبيق معايير المحاسبة الدولية للإفصاح؛
- على المؤسسات بذل جهد كبير في توصيل المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لمستخدميها سواء كانوا مستثمرين أو الدولة.

قائمة المراجع

المراجع:

مراجع باللغة العربية:

كتب:

ابراهيم جابر السيد. (2014). *الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الاجنبية*. الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.

أحمد محمد علوان الهلباوي، و إبراهيم جابر السيد أحمد. (2013). *المحاسبة الإبداعية*. دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ودار الجديد للنشر والتوزيع.

مقالات:

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين Saudi Organization for Certified Public Accountants (socpa). (بلا تاريخ). مختصر المعايير الدولية للتقرير المالي. (العدد الثامن عشر). تم الاسترداد من SOCPA_SA

توفيق تمار، ياسيين رماش، و نويري ساكر. (2021). مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين. *Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale*، *15*(2).

خديجة بلحياني. (2021). المحاسبة الإبداعية وأساليب ممارستها في القوائم المالية. *المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، المجلد 8*(العدد 15).

خليل عبد القدر، و محمد مداحي. (2014). فعالية التوجه للإستثمار في الطاقات المتجددة كإستراتيجية لتأمين إمدادات الطاقة التقليدية دراسة حالة الجزائر. *مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية*(العدد الأول).

رشا حمادة. (2014). قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية في بورصة عمان). *المجلة الأردنية في ادارة الاعمال، المجلد 10*(العدد الرابع)، صفحة 681.

رنا السعيد السيد عمر. (أكتوبر, 2020). أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية. *مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21*(العدد الرابع). تم الاسترداد من https:://jsst.journals.ekb.eg/

عبد الحميد مراكشي، و برودي مفروم. (أفريل, 2019). متطلبات الإفصاح المحاسبي في الميزانية العمومية في ظل النظام المحاسبي المالي بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 01. *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة*(العدد الرابع).

علي العبسي، و حمزة تجانية. (2021). الحد من آثار ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية من خلال استخدام التحفظ المحاسبي دراسة ميدانية. *مجلةالدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 14*(العدد الأول).

عمر عطا الله، فاطمة الزهراء مومن، و أسماء جرموني. (2017). دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. *مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد 1*(العدد الأول).

فاطمة علاق، و محمد دينوري سالمي. (2017). دور المراجع الخارجي في الحد من مظاهر المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية دراسة عينة من مراجعي الحسابات لولاية الوادي. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية*(العدد الثامن).

محمد مشيد. (بلا تاريخ). الحد من تاثير المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 27*(العدد الأول).

قائمة المراجع

منال قدوري ، و عبد الكريم مقراني. (2022). دور آليات لجان المراجعة في الحد من تطبيقات المحاسبة الإبداعية. *الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، المجلد 14* (العدد الأول).

هدى حافي. (2019). ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية ضمن القوائم المالية وطرق اكتشافها. *مجلة استراتيجيات التحقيقات الإقتصادية والمالية، المجلد 1* (العدد الأول).

وئام ملاح. (2019). دور آليات الحوكمة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لمناجم الفوسفات Somiphos بتبسة. *مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12* (العدد الأول).

أطروحات ومذكرات:

عبد الصمد جعفر خوجة ، و أم الخير محمودي . (2019). أثر مشاكل الإفصاح المحاسبي في اعداد القوائم مالية من منظور معايير المحاسبة الدولية دراسة حالة شركة الاسمنت SESCG سور الغزلان (مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم المالية والمحاسبة، البويرة: جامعة أكلي محند اولحاج.

فريال منال عزي . (جوان, 2017). إنعكاسات تطبيق محاسبة التحوط على القياس و الإفصاح المحاسبي دراسة حالة شركة سوناطراك(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم العلوم التجارية، قسنطينة: جامعة عبد الحميد مهري.

فلة حمدي. (2017). تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الكوابل بسكرة(اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، بسكرة: جامعة محمد خيضر .

بتسام شريط، خلود رزاق لبزة، و سارة شريف حضرية. (2017). دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (مذكرة ماستر). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم المالية والمحاسبية، الوادي: جامعة الوادي.

الشلاحي بندر مرزوق. (ماي, 2012). تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت (مذكرة ماجستير). كلية الأعمال قسم المحاسبة، الكويت: جامعة الشرق الأوسط.

آمال زاوي، و عائشة هشام. (2017). الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة مؤسسة مدبغة جيجل(مذكرة ماستر). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحي.

أمينة فداوي. (2014). دور ركائز حوكمة الشركات في الحدمن ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم المالية، عنابة: جامعة باجي مختار .

إيمان ناصري . (2022). الإفصاح المالي في إطار تبني المحاسبة الخضراء (أطروحة دكتوراه). كليةالعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم المالية والمحاسبة، سيدي بلعباس: جامعة جيلالي ليابس.

إيمان زنودة. (2020). المحاسبة الإبداعية و اشكالية التسيير الضريبي دراسة حالة المؤسسة الإقتصادية طهراوي ولاية بسكرة (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، بسكرة: جامعة محمد خيضر .

حسين عبد الجليل آل غزوي. (2011). المعايير المحاسبية الدولية (أطروحة دكتوراه). كلية الإدارة والإقتصاد قسم المحاسبة، الدنمارك: الأكادمية العربية في الدنمارك.

حنان قسوم. (2016). أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، سطيف: جامعة فرحات عباس.

قائمة المراجع

صالح عبد العالي، و حمزة زلاقي. (2018). دور حوكمة الشركات في الحد من تأثير المحاسبة الإبداعية في ظل النظام المحاسبي المالي (مذكرة ماستر). معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، ميلة: المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف.

كمال نغار، و محمد هشام حمداوي. (2021). الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF ومدى توافقه مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج جيجل (مذكرة ماستر). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير قسم علوم المالية و المحاسبة، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى.

لايقة رولا كاسر. (2007). القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الإستثمار دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري (مذكرة ماجستير). كلية الإقتصاد قسم المحاسبة، سوريا: جامعة تشرين.

لبنى عياشية، و فايزة عبد الليوة. (2015). الإفصاح المحاسبي في البنوك التجاريةوفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر(مذكرة ماستر). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى.

ليندا حسن نمر الحبلي. (2009). دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية (مذكرة ماجستير). كلية الأعمال قسم المحاسبة، الأردن: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

محمد باقر كرجي. (2017). قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية وأثره على قرارات الإستثمار دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (مذكرة ماجستير). كلية الإدارة والإقتصاد قسم المحاسبة، العراق: جامعة القادسية.

معتز برهان جميل العكر. (2010). أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية (مذكرة ماجستير). كلية الأعمال قسم المحاسبة، الأردن: جامعة الشرق الاوسط.

منير بوعظم. (فيفري, 2021). متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية في ظل المعايير المحاسبية الدولية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم المالية والمحاسبة، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

ميسون بنت محمد بن علي القري. (2010). دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية (مذكرة ماجستير). كلية الإقتصاد والإدارة قسم المحاسبة، المملكة العربية السعودية : جامعة الملك عبد العزيز.

مراجع أخرى:

international accounting standards board. (2022, March 20). *IFRS 7- Financial Instruments: Disclosure*. Retrieved from Deloitte IAS Puls: https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs7#link6

مراجع باللغة الأجنبية:

DIAB, M., & ALLACHE, A. (2021, june). The Effectiveness Of Commitment To Disclosure And Transparency Principle And Its Impact On The Saudi Stock Exchange Performance. *Journal of Human Sciences- Oum El Bouaghi University, 8*.

pop, R. (2013). THE IMPACT OF CREATIVE ACCOUNTING ON FINANCIAL AUDIT. *ProQuest, 23*(4). Retrieved from https://www.proquest.com/docview/1664920603

Tassadaq, F., & Qaisar, A. (2015, june). Creative Accounting and Financial Reporting: Model Development and Empirical Testing. *International Journal of Economics and Financial Issues, 5*(2). Retrieved from http: www.econjournals.com

الملاحق

الملحق رقم(1): قائمة الميزانية لمطحنة بني هارون فرع مجمع سميد(Smide) –ميلة– لسنة 2020–أصول.

CIC BENI HAROUN D81

EDITION_DU:17/05/2022 13:51

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

N° D'IDENTIFICATION:099843032204488

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2020			2019
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		221 496,60	213 648,43	7 848,17	21 302,17
Immobilisations corporelles		1 633 227 114,20	941 262 875,22	691 964 238,98	251 183 406,10
Terrains		179 026 666,65		179 026 666,65	179 026 666,65
Bâtiments		671 159 178,62	624 009 376,64	47 149 801,98	61 019 875,38
Autres immobilisations corporelles		783 041 268,93	317 253 498,58	465 787 770,35	11 136 864,07
Immobilisations encours					464 449 876,31
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 200,00		1 200,00	1 200,00
Impôts différés actif		3 940 324,13		3 940 324,13	3 708 323,39
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 637 390 134,93**	**941 476 623,66**	**695 913 611,28**	**719 364 107,97**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		21 909 012,22	2 239 128,97	19 669 883,25	22 994 322,29
Stocks matiéres premiéres et fournitures		3 213 167,11		3 213 167,11	5 648 087,00
Produits finis et encours		141 095,91		141 095,91	325 176,40
Autres stocks		18 554 749,20	2 239 128,97	16 315 620,23	17 021 058,89
Créances et emplois assimilés					
Clients		25 542 294,43	8 610 507,16	16 931 787,27	576 567,97
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés					
Autres débiteurs		3 259 365,50	854 365,50	2 405 000,00	2 220 000,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		20 081 192,93		20 081 192,93	9 215 700,46
TOTAL ACTIF COURANT		**70 791 865,08**	**11 704 001,63**	**59 087 863,45**	**35 006 590,72**
TOTAL GENERAL ACTIF		**1 708 182 000,01**	**963 180 625,28**	**755 001 474,73**	**754 370 698,69**

الملحق رقم(2): قائمة الميزانية مطحنة بني هارون فرع مجمع سميد(Smide)– ميلة– لسنة 2020–خصوم.

CIC BENI HAROUN D81

EDITION_DU:17/05/2022 13:52

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

N° D'IDENTIFICATION:099843032204488

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		29 196 740,59	52 224 021,91
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		685 732 403,48	666 009 641,68
TOTAL I		**714 929 144,07**	**718 233 663,59**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		7 472 531,38	9 694 182,47
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		18 853 188,81	19 985 531,76
Prov.p/pensions et oblig.similaires		18 853 188,81	17 822 307,64
Autres Provisions			2 163 224,12
TOTAL II		**26 325 720,19**	**29 679 714,23**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		9 351 915,17	1 283 483,69
Opérations Groupe			
Impôts		1 136 705,77	1 507 776,92
Autres dettes		3 257 989,53	3 666 060,26
Trésorerie passif			
TOTAL III		**13 746 610,47**	**6 457 320,87**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**755 001 474,73**	**754 370 698,69**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم(3): جدول حسابات النتائج مطحنة بني هارون فرع مجمع سميد(Smide)– ميلة– لسنة 2020.

CIC BENI HAROUN D81

EDITION_DU:17/05/2022 13:52

N° D'IDENTIFICATION:099843032204488

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
Chiffres d'Affaires		554 237 601,76	605 452 686,07
Ventes de marchandises		320 347,78	257 344,03
Ventes Produits Finis		553 917 253,98	604 872 342,04
Ventes Produits Intra-Groupe			323 000,00
Prestation de Services			
Autres Ventes			
Variation stocks produits finis et en cours		-184 080,49	-859 030,24
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 714 726,50	583 090,89
Cession Inter Unités		-65 141 339,62	-142 423 753,16
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**490 626 908,15**	**462 752 993,56**
Achats consommés		-344 467 229,64	-323 883 725,55
Services extérieurs et autres consommations		-13 128 240,37	-12 952 368,38
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-357 595 470,01**	**-336 836 093,93**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**133 031 438,14**	**125 916 899,63**
Charges de personnel		-75 414 295,62	-62 687 891,72
Impôts, taxes et versements assimilés		-2 856 560,30	-3 218 139,63
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**54 760 582,22**	**60 010 868,28**
Autres produits opérationnels		15 921 781,98	9 029 809,88
Autres charges opérationnelles			-7 069,89
Dotations aux Amortissements		-43 834 600,34	-15 580 435,01
Dotations aux Provisions		-3 123 450,94	-4 394 666,31
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3 018 775,84	565 917,79
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**26 743 088,76**	**49 624 424,74**
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**26 743 088,76**	**49 624 424,74**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		2 453 651,83	2 599 597,17
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**509 567 465,97**	**472 348 721,23**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-480 370 725,38**	**-420 124 699,32**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**29 196 740,59**	**52 224 021,91**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**29 196 740,59**	**52 224 021,91**

الملحق رقم(4): قائمة الميزانية لشركة ذات أسهم بلدي أغروليفال(SPA)-ميلة- لسنة 2020-أصول.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|0|1|4|4|3|0|3|2|3|8|8|2|5|8|

Désignation de l'entreprise :	
SPA BELDI AGROLIVAL	
Activité	***AGRICULTURE***
Adresse	***OUED ENDJA MILA***

Exercice clos le ***31/12/2020***

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	2020			2019
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains		27 394 268	-27 394 268	-26 974 071
Bâtiments	495 118 476	15 513 376	479 605 101	318 686 219
Autres immobilisations corporelles	323 723 339	127 614 176	196 109 163	212 109 608
Immobilisations en concession	419 474 431		419 474 431	
Immobilisations en cours				173 561 369
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	1 238 316 246	170 521 819	1 067 794 427	677 383 125
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	111 143 557		111 143 557	225 357 171
Créances et emplois assimilés				
Clients	47 562 056		47 562 056	6 329 157
Autres débiteurs	177 773 393		177 773 393	604 758 587
Impôts et assimilés	89 284		89 284	89 284
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	4 156 277		4 156 277	6.358 087
TOTAL ACTIF COURANT	340 724 566	0	340 724 566	842 892 285
TOTAL GENERAL ACTIF	1 579 040 813	170 521 819	1 408 518 993	1 520 275 411

الملحق رقم(5): قائمة الميزانية لشركة ذات أسهم بلدي أغروليفال(SPA)–ميلة– لسنة 2020–خصوم.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|0|1|4|4|3|0|3|2|3|8|8|2|5|8|

Désignation de l'entreprise	
	SPA BELDI AGROLIVAL
Activité	*AGRICULTURE*
Adresse	*OUED ENDJA MILA*

Exercice clos le ***31/12/2020***

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2020	2019
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	1 233 748 326	1 233 748 326
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)	467 185	
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	-17 526 784	19 343 697
Autres capitaux propres I Report à nouveau	-147 371 856	-157 705 901
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**1 069 316 871**	**1 095 386 122**
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières		65 000 000
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	**0**	**65 000 000**
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	269 252 734	288 938 091
Impôts	12 614 834	12 679 938
Autres dettes	49 446 734	50 383 440
Trésorerie Passif	7 887 820	7 887 820
TOTAL III	**339 202 122**	**359 889 289**
TOTAL PASSIF (I+II+III)	**1 408 518 993**	**1 520 275 411**

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم(6): جدول حسابات النتائج لشركة ذات أسهم بلدي أغروليفال(SPA)–ميلة– لسنة 2020.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|0|1|4|4|3|0|3|2|3|8|8|2|5|8|

Désignation de l'entreprise :	
	SPA BELDI AGROLIVAL
Activité	*AGRICULTURE*
Adresse	*OUED ENDJA MILA*

Exercice du : 01/01/2020 Au : 31/12/2020

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques		2020 DEBIT (en Dinars)	2020 CREDIT (en Dinars)	2019 DEBIT (en Dinars)	2019 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		297 075 847		175 162 424
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					2 000 000
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		**0**	**297 075 847**	**0**	**177 162 424**
Production stockée ou déstockée		136 372 366	50 392 570	51 999 059	60 511 110
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation			22 515 017		10 529 748
I-Production de l'exercice		**0**	**233 611 069**	**0**	**196 204 223**
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		106 285 478		64 614 703	
Autres approvisionnements		16 580 732		16 637 067	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		1 017 363		755 634	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				626 900	
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	1 338 400			
	Entretien, réparations et maintenance	185 000		55 730	
	Primes d'assurances	2 220 000		6 021 181	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	1 722 663		2 394 422	
	Publicité	647 110		1 190 110	
	Déplacements, missions et réceptions	441 080		456 440	
Autres services		373 465		1 124 153	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		**130 811 291**	**0**	**93 876 340**	**0**
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		**0**	**102 799 777**	**0**	**102 327 882**
Charges de personnel		34 493 124		32 952 558	
Impôts et taxes et versements assimilés		1 828 771		1 181 694	
IV-Excédent brut d'exploitation		**0**	**66 477 883**	**0**	**68 193 631**

الملحق رقم(7): جدول حسابات النتائج لشركة ذات أسهم بلدي أغروليفال(SPA)–ميلة– لسنة 2020.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|0|1|4|4|3|0|3|2|3|8|8|2|5|8|

Désignation de l'entreprise :	
	SPA BELDI AGROLIVAL
Activité	*AGRICULTURE*
Adresse	*OUED ENDJA MILA*

Rubriques	2020		2019	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		18 474 373		7 975 174
Autres charges opérationnelles	55 461 052		18 469 088	
Dotations aux amortissements	47 017 988		38 299 424	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel	**17 526 784**	**0**	**0**	**19 400 293**
Produits financiers				436 116
Charges financières			482 712	
VI-Résultat financier	**0**	**0**	**46 596**	**0**
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	**17 526 784**	**0**	**0**	**19 353 697**
Eléments extraordinaires (produits) (*)	0			
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire	**0**	**0**	**0**	**0**
Impôts exigibles sur résultats			10 000	
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**17 526 784**	**0**	**0**	**19 343 697**

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

الملحق رقم(8): قائمة الميزانية لملبنة سانلي بودلال علي(SunLait)–ميلة– لسنة 2020–أصول.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |1|5|6|4|3|0|1|0|0|2|4|9|1|9|4|

Désignation de l'entreprise :
SUN LAIT LAITERIE BOUDELLAL ALI
Activité *-PRODUCTION DU LAITE ET ETP*
Adresse *-ZONE D'ACTIVITE BOURKAID MILA*

Exercice clos le *31/12/2020*

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	2020			2019
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments	6 606 536	625 680	5 980 856	6 293 696
Autres immobilisations corporelles	88 143 395	19 997 081	68 146 314	78 144 855
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	307 171		307 171	307 171
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	95 057 102	20 622 761	74 434 340	84 745 721
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	2 439 412		2 439 412	1 005 060
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs	558 415		558 415	162 048
Impôts et assimilés	112		112	620 991
Autres créances et emplois assimilés	285 217		285 217	334 515
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	12 518 620		12 518 620	10 106 632
TOTAL ACTIF COURANT	15 801 775	0	15 801 775	12 229 246
TOTAL GENERAL ACTIF	110 858 877	20 622 761	90 236 115	96 974 967

الملحق رقم(9): قائمة الميزانية لملبنة سانلي بودلال علي(SunLait)–ميلة– لسنة 2020–خصوم.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |1|5|6|4|3|0|1|0|0|2|4|9|1|9|4|

Désignation de l'entreprise	
	SUN LAIT LAITERIE BOUDELLAL ALI
Activité	*-PRODUCTION DU LAITE ET ETP*
Adresse	*-ZONE D'ACTIVITE BOURKAID MILA*

Exercice clos le *31/12/2020*

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2020	2019
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	19 768 597	19 768 597
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	133 705	-9 930 182
Autres capitaux propres I Report à nouveau	-12 423 789	-2 493 607
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**7 478 514**	**7 344 809**
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	79 399 471	79 399 471
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	**79 399 471**	**79 399 471**
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 037 494	10 195 118
Impôts	13 359	
Autres dettes	1 307 278	35 569
Trésorerie Passif		
TOTAL III	**3 358 131**	**10 230 687**
TOTAL PASSIF (I+II+III)	**90 236 115**	**96 974 967**

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم(10): جدول حسابات النتائج لملبنة سانلي بودلال علي(SunLait)–ميلة– لسنة 2020.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |1|5|6|4|3|0|1|0|0|2|4|9|1|9|4|

Désignation de l'entreprise :	
	SUN LAIT LAITERIE BOUDELLAL ALI
Activité	-PRODUCTION DU LAITE ET ETP
Adresse	-ZONE D'ACTIVITE BOURKAID MILA

Exercice du : 01/01/2020 Au : 31/12/2020

COMPTE DE RESULTAT

T.C.R
Tableau des comptes de Resultat

Rubriques		2020 DEBIT (en Dinars)	2020 CREDIT (en Dinars)	2019 DEBIT (en Dinars)	2019 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		71 929 207		13 723 248
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		**0**	**71 929 207**	**0**	**13 723 248**
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation			6 620 673		911 718
I-Production de l'exercice		**0**	**78 549 880**	**0**	**14 634 966**
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		66 406 848		12 339 022	
Autres approvisionnements				791 409	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		878 141		262 575	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance				
	Primes d'assurances				
	Personnel extérieur à l'entreprise	162 500			
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions				
Autres services		162 750		443 036	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		**67 610 239**	**0**	**13 836 042**	**0**
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		**0**	**10 939 641**	**0**	**798 924**
Charges de personnel		494 556		325 844	
Impôts et taxes et versements assimilés				40	
IV-Excédent brut d'exploitation		**0**	**10 445 086**	**0**	**473 040**

الملحق رقم(11): جدول حسابات النتائج لملبنة سانلي بودلال علي(SunLait)–ميلة– لسنة 2020.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |1|5|6|4|3|0|1|0|0|2|4|9|1|9|4|

Désignation de l'entreprise :	
	SUN LAIT LAITERIE BOUDELLAL ALI
Activité	*-PRODUCTION DU LAITE ET ETP*
Adresse	*-ZONE D'ACTIVITE BOURKAID MILA*

Rubriques	2020		2019	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles			2 021	
Dotations aux amortissements	10 311 381		10 311 381	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel	**0**	**133 705**	**9 840 361**	**0**
Produits financiers				
Charges financières				
VI-Résultat financier	**0**	**0**	**0**	**0**
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	**0**	**133 705**	**9 840 361**	**0**
Eléments extraordinaires (produits) (*)	0			
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire	**0**	**0**	**0**	**0**
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**0**	**133 705**	**9 840 361**	**0**

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

الحمد والشكر
لله
الذي تتم بنعمته
الصالحات